وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تسيير استراتيجي

الاستثمار في الموارد المائية

دراسة حالة مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية مستغانم

من إعداد الطالبة

لطروش عزيزة

تحت إشراف الأستاذ

الدكتور: مخفي أمين

الاسم واللقب	الرتبة	من الجامعة	الصفة
بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	**رئيسا**
مخفي أمين	أستاذ	جامعة مستغانم	**مقررا**
قري عمار	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	**مناقشا**

السنة الدراسية 2019-2020

تشكرات

أحمد الله الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل وأشكره على عظيم نعمه، و أصلي على أشرف خلقه نبينا محمد عليه الصلاة والسلام .أتقدم بشكري العميق إلى الأستاذ الدكتور مخفي أمين الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة.كما أتقدم بالشكر المسبق إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة ويشرفني أن أحضى بتدخلاهم وتقييماهم المحترمة .كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لي عونا ودعما لإنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق .شكرا

للجميع .....

عزيزة لطروش

إلى من شقي لأنعم بالراحة إلى من جادت به نفسه بحياته

من اجل دفعي للنجاح والدي الغالي إلى التي لم ينقطع

دعاؤها بالتوفيق و السداد إلى صاحبة القلب الكبير والدتي

الحنونة "رحمها الله" إلى كل من ساندني و كان عونا لي في

دراستي إلي صديقاتي فالدراسة و إخوتي و أخواتي إلى

أساتذتي كلهم بلا استثناء إلى كل من علمني حرفا حتى

بلغت اشدي إلى عائلتي كلها اهدي هذا البحث المتواضع

راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول و النجاح و التقدير

عـزيـــــــــزة

لحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور/ **مخفي أمين** الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي، فقد فتح لي كل أبواب المعرفة ، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكنت أناقشه في أطروحتي ولا يجد في ذلك حرجاً، بل على العكس من ذلك كان ينصحني و يرشدني و يدلني وكان يحثّني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

كما أشكر القائمين على جامعة عبد الحميد ابن باديس و كل الأساتذة و الدكاترة و الباحثين بلا استثناء والعميد الحالي لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و هنا أخص بالذكر كل طلبة الماستر قسم علوم التسيير دفعة 2020 ووفقهم لكل خير لما يبذلونه من اهتمام بالدراسة لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بصفة عامة وطلاب الدراسات العليا بصفة خاصة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	//
إهداء	//
فهرس المحتويات	//
مقدمة عامة	**أ**
الفصل الأول: أساسيات حول الاستثمار	
تمهيد الفصل الأول	**01**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار	
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	
مفهوم الاستثمار	**02**
أهداف الاستثمار	**04**
ضرورة ادوات الاستثمار	**04**
أدوات الاستثمار	**05**
أولا الأوراق المالية	**05**
ثانيا الاستثمار في العقارات	**06**
ثالثا الاستثمار في السلع	**07**
رابعا الاستثمار في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة	**08**
خامسا الاستثمار في المشروعات الاقتصادية	**10**
أهمة الاستثمار	**10**
أهمية الاستثمار على مستوى الدول	**10**
أهمية الاستثمار على مستوى الأفراد	**11**
أنواع الاستثمار	**11**
الاستثمار المالي	**11**
الاستثمار المباشر	**11**
الاستثمار بالأسهم الاستثمار غير مباشر	**12**

الاستثمار التقني أو التكنولوجي	12
المطلب الثاني: إدارة الاستثمار	
إدارة الاستثمار	13
عناصر إدارة الاستثمار :يجب توفر العناصر التالية في أية منظومة استثمار	14
عجلات الاستثمار	15
المطلب الثالث : قرار ومخاطر الاستثمار	
أساليب تحليل القرار الاستثماري	17
اختلاف الغرض من الاستثمار	17
مخاطر الاستثمار	18
طرق التقليل من مخاطر الاستثمار	21
كيفية تجنب المخاطر الاستثمارية	21
المطلب الرابع : العائد و التبويب في الاستثمار	
عائد الاستثمار	22
العائد المتوقع من الاستثمار	22
التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار	23
التبويب النوعي لمجالات الاستثمار	24
التبويب حسب الهدف من الاستثمار	25
التبويب حسب مدة الاستثمار	26
التبويب حسب طبيعة الاستثمار	27
المبحث الثاني: التحليل الأساسي للاستثمار	
المطلب الأول: التحليل الاستثماري	
مفهوم التحليل الاستثماري	28
التحليل الاقتصادي السياسي للاستثمار	28
الاستثمار والدورة الاقتصادية	29
المطلب الثاني : الاستثمارات في الأوراق المالية	
الأسهم	30
السندات	31
شهادات الإيداع	33

القبولات المصرفية	33
الأدوات المشتقة وصناديق الاستثمار	33
المطلب الثاني : دوافع الاستثمار	
دوافع الاستثمار	37
محددات الاستثمار	37
مؤشرات اختيار النشاط الاستثماري	39
العوامل المشجعة على الاستثمار	40
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر	
تمهيد الفصل الثاني	42
المبحث الأول: الصيد البحريّ في الجزائر	
المطلب الأول: أساسيات حول الصيد البحري	
تعريف الصيد	43
مفهوم الصيد البحري	43
انواع الصيد البحري	44
خصائص قِطاع الصيد البحري	46
السياق البيئي	45
السياق الاجتماعيّ والاقتصاديّ	45
توزيع الصيد البحريّ حسب المناطق	46
الصيد البحريّ الحرفيّ	46
الصيد في أعالي البحار	46
الصيد في المحيطات	46
الأجهزة المتخصِّصة في تنظيم قِطاع الصيد البحريّ	46
مناطق الصيد البحريّ	47
وسائل الصيد البحريّ	47
طرق الصيد البحريّ	48
المطلب الثاني : مساهمة قطاع الصيد البحري في التنمية في الجزائر	
أثر تطور أسطول الصيد البحري في التنمية في الجزائر	49

قاعدة البيانات في قطاع الصيد البحري	49
أسطول الصيد N في السنة	49
عدد خرجات أسطول الصيد في السنة: F	49
جهد الصيد: E	50
الإنتاج الصيدي السنوي	50
مردودية وحدات الصيد: Rdt	50
المطلب الثالث : أثر الاستثمار على أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر	
قاعدة البيانات المعالجة لعدد الوحدات مع الإنتاج العام	51
تطور مردودية وحدات الصيد في الجزائ	52
اليد العاملة و تأثرها بالاستثمار في الصيد البحري	52
المطلب الرابع : الصعوبات التي تواجه الاستثمار في الصيد البحري في الجزائر	
الاستغلال المفرط والتلوث	54
الصعوبات المرتبطة بمعدات الصيد وانعكاساتها على إنتاج السمك بالجزائر	55
الصعوبات في التسويق و تضارب أسعار المنتجات البحرية	55
تطور أسعار السمك في الجزائر	55
تحليل أسعار الإنزال للمنتجات البحرية	56
تحديد تكلفة انتاج 1 كغ من أسماك السطح الصغيرة "السردين"	57
السلاسل الرئيسية لتوزيع السمك في الجزائر	58
تحديد أسعار المنتجات البحرية	59
تحديد السعر من قبل المنتج	59
تحديد سعر الوسطاء	59
أثر تدخل الوكيل على السعر النهائي للمنتوج	60
المبحث الثاني: مساهمة قطاع الصيد البحري في اقتصاد ولاية مستغانم	
المطلب الأول: قطاع الصيد البحري في ولاية مستغانم	
إستراتيجية قطاع الصيد البحري في ولاية مستغانم	62
مؤهلات الولاية في قطاع الصيد البحري	62
مونوغرافيا ولاية مستغانم لقطاع الصيد البحري	63

الإنتـاج الصيد البحري بالولاية	63
الإنتاج حسب الموقع و الصنف لسنة 2018 (إلى غاية شهر أكتوبر)	64
أسطول الصيد البحري بولاية مستغانم	65
المنشـآت المينائية بالولاية	67
مناطق نشاطات تربية المائيات بالولاية المخصصة للاستثمار	67
المطلب الثاني : تربية المائيات بولاية مستغانم	
مناطق نشاطات تربية المائيات بالولاية المخصصة للاستثمار	68
توزيع مشاريع تربية المائيات	69
الامتيازات الممنوحة لإنشاء مزرعة في تربية المائيات	69
التنسيق القطاعي لقطاع الصيد البحري مع باقي القطاعات لتنمية الاستثمار	70
استراتيجية القطاع مستقبلا في مجال الاستثمار في تربية المائيات	71
المطلب الثالث : المحفزات الاستثمارية في قطاع الصيد البحري بولاية مستغانم	
تعداد المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة	72
وضعية المؤسسات المصغرة الممولة التي هي حيز النشاط:	73
متغيرات سوق الشغل المحلي (طلبات العمل وعروض العمل):	73
المشاريع الممولة في إطار ترقية الإستثمار	74
حصيلة التشغيل بالنسبة لقطاع الصيد البحري	73
إستراتيجية القطاع مستقبلا في مجال الاستثمار في تربية المائيات	74
خلاصة الفصل الثاني	76
الجانب التطبيقي: دراسة ميدانية بمديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية لولاية مستغانم	
تمهيد الفصل التطبيقي	
المبحث الأول :عموميات حول مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم	
التعريف بالمؤسسة "مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية" لولاية مستغانم	77
الهيكل التنظيمي لمديرية الصيد البحري والموارد الصيدية	78
أهم نشاطات مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية	79
مهام مديرية الصيد البحري و المنتجات الصيدية لولاية مستغانم	79

المهام الميدانية لمديرية الصيد البحري	**80**
المبحث الثاني : الاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات في مديرية الصيد البحري وتربية المائيات	
ماهية تربية المائيات وواقعها في الجزائر	**82**
المرابي السمكية	**83**
المزارع السمكية	**83**
الأقفاص السمكية	**84**
إجراءات تحفيزية لتطوير نشاط تربية المائيات في الجزائر	**84**
اهتمام الحكومة بالصيد البحري وتربية المائيات	**85**
كيفية إنشاء مؤسسة "لتربية الأسماك في عرض البحر	**85**
مراحل إنشاء هذه المؤسسة الاقتصادية " مزرعة لتربية الأسماك"	**87**
أهداف المؤسسة	**88**
الأهداف الاقتصادية	**88**
الأهداف الاجتماعية	**88**
الأهداف التكنولوجية	**88**
الأهداف الإستراتيجية لإنشاء هذه المزارع و المؤسسات	**88**
مراحل انجاز و تجسيد المشروع	**89**
الخطوات المتسلسلة لتجسيد المشروع	**89**
الجانب التطبيقي و التقني في انجاز مشروع لتربية المائيات	**91**
الأهداف الأساسية لهذه المشاريع	**93**
تطوير آليات الاستثمار في الصيد البحري وتربية المائيات	**96**
الإحصائيات والتنبؤات المستقبلية	**98**
إدماج الفلاحة بتربية المائيات	**100**
الصيد القاري	**101**
خلاصة الجانب التطبيقي	**102**
خاتمة عامة	

المقدمة

تعتبر الجزائر من الدول التي تشهد ازدهارا كبيرا في قِطاع الصيد البحري؛ فهو يمثل قطاعا اقتصاديا واستراتيجيا ومصدرا مهما للازدهار الاقتصادي ومجالا للتقدم والتنمية؛ فقطاع الصيد البحري في الجزائر كفيل بلعب دور ريادي في الديناميكية الاقتصادية الحالية والمستقبلية على المستويين المحلي و الوطني ، كما أنه يتيح العديد من فرص العمل ويوفر آلاف الأطنان من المنتَجات الصيدية للسوق الاستهلاكية؛ من خلال الاستثمارات الفعالة و المنتجة ، ولذلك تسعى الجهات المخ تَصة، ووزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية إلى ضبط، وإعادة هيكلة وترقية وتوطيد مختلف نشاطات الصيد البحري، حيث تعتبر السياسة الاستثمارية في قطاع الصيد البحري وجه من أوجه تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية في العصر الحالي ، باعتباره أحد البدائل الرئيسية للخروج من التبعية الاقتصادية للنفط في الجزائر ، وتطبق وزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية جملة من القوانين و الحوافز الاستثمارية وفقا لقانون المالية ، مع ضمان التغطية الكاملة لفوائد البنوك وتوقيع اتفاقيات مع وكالات الدعم لتسهيل الإجراءات بالنسبة للمستثمرين في مجال الصيد البحري و مجال تربية المائيات ، و يقوم نظام مرافقة الاستثمار في الصيد البحري وتربية المائيات "سايبا" على لامركزية الإجراءات الخاصة بالاستثمار وهذا من خلال "الشباك الموحد" على مستوى مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية بولاية مستغانم ، الذي يوفر مختلف العمليات ذات الصلة بالمشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي.

إذ أن كل مستثمر راغب في خلق مشروع لتربية المائيات أو في مجال الصيد البحري التقرب إلى غرفة الصيد البحري بالولاية التي يقطن بها للاستفادة من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين على مستوى وكالات الدعم والبنوك وكذا من تسهيلات جمركية لاستيراد الأجهزة و التجهيزات للسفن و الأدوات الالكترونية اللازمة لنجاح هذه المشاريع و كذا الأسماك الصغيرة والبلاعيط الموجهة لتغذية الأسماك المخصصة لتربية المائيات .

فنظرا للتغيرات و الضغوطات الاقتصادية و الاجتماعية التي تشهدها الجزائر، و الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة بجميع جوانبها، كان لزاما على الدولة زيادة الاستثمارات و استقطاب المزيد من رأس المال المحلي و الأجنبي في هذا القطاع الحيوي، فالاستثمار يعد بشكل عام جزء من الاستثمار الذي كان سببا في دعم و رقي المجتمعات.

إن الاهتمام بالاستثمار الخاص في قطاع الصيد البحري من شأنه الوصول بالاقتصاد الوطني إلى تنمية شاملة و متكاملة مع القطاعات الأخرى كالفلاحة و التجارة الخارجيو السياحية و غيرها من القطاعات المنتجة للثروة ، لذلك عمدت الجزائر و كغيرها من الدول إلى تعزيز موقع الاستثمار الخاص بها في سلم الاقتصاد الوطني و جعله من الأولويات، و هذا من خلال دعم و ترقية الاستثمار، بالإضافة إلى جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية التشاركية في قطاع الصيد البحري، ذلك أن نوعية

الاستثمار في الدول النامية تطورت بالشكل الذي نراه حاليا و ذلك عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني، فسواء في ظل نظام التخطيط (1967-1989)، أو في إطار الإصلاحات و التحول حول اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990 إلى يومنا هذا، أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالسياسة الاستثمارية عموما ، و ذلك من خلال إقرار الحوافز و المغريات المتمثلة في إنشاء مؤسسات لدعم و ترقية الاستثمار، و تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين.

فلقد مرت الجزائر بمراحل قانونية إن صح القول، انعكس التوجه الإيديولوجي فيها بصفة عامة على مختلف القوانين، و بصفة خاصة على القوانين المتعلقة بالاستثمار، و من هذه القوانين نجد القانون المتعلق بالاستثمار رقم 12/93 الصادر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر، و الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، و الذي أنشأت بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و التي تعتبر المحور و المحرك الرئيسي للاستثمار في قطاع الصيد البحري، التي تطمح إلى جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات في قطاع الصيد البحري في كل جوانبه ، من خلال تقديمها العديد من الضمانات و الامتيازات للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

و على هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

ما هو دور الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في تحسين المناخ الاستثماري في قطاع الصيد البحري، و ما هي سبل دعمه و ترقيته؟

و هذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الامتيازات التي وفرتها الجزائر لدعم الاستثمار في قطاع الصيد البحري في الجزائر محليا و وطنيا؟
- فيم تتمثل العراقيل التي يواجهها الاستثمار في قطاع الصيد البحري في الجزائر ؟
- ما مدى فعالية سياسة الإصلاحات الاقتصادية و البرامج المسطرة للنهوض بقطاع الصيد البحري و تفعيل الاستثمارات بشكل فعال في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

و على ضوء هذه التساؤلات نضع جملة من الفرضيات و هي كالتالي:

- تقدم الجزائر و عن طريق مديرية الصيد البحري بولاية مستغانم و الولايات الساحلية الأخرى بمرافقة الوكالة الوطنية الوطنية لتطوير الاستثمار حوافز و امتيازات جبائية و شبه جبائية للمستثمرين، هادفة بذلك إلى تشجيع و ترقية الاستثمارات في قطاع الصيد البحري؛
- من بين المعوقات التي تواجه الاستثمار في قطاع الصيد البحري في الجزائر نقص في الرؤية و الشفافية حول السياسة الاستثمارية الوطنية محليا و هنا نخص بالذكر البيروقراطية ، و عدم إعطاء الأولوية للبحث العلمي في هذا القطاع الذي عانى كثيرا من التهميش و الإقصاء بفعل بعض السياسات القديمة التي كانت تعتمد بالأساس على التبعية النفطية و تهميش الاستثمار؛
- و من هنا و من خلال ما قلناه ،ساهمت سياسة الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في السنوات القليلة الماضية في قطاع الصيد البحري و من خلال رؤية واضحة تمخضت عن غيورين عن هذا القطاع الحساس ، لتطوير المناخ الاستثماري الخاص.

أسباب اختيار الدراسة

من الأسباب الموضوعية التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الاهتمام الكبير بهذا الموضوع من طرف الباحثين و رجال الأعمال و السلطات الجزائرية؛
- محاولة التعرف على أهم ما يميز واقع سياسة الاستثمار في قطاع الصيد البحري " حقيقة و ليس نظريا فقط" في الجزائر؛
- معرفة العراقيل و الحواجز التي تعترض نجاح السياسة الاستثمارية في قطاع الصيد البحري و العمل على إيجاد الحلول اللازمة للحد منها؛
- معرفة مدى فعالية الحوافز و الامتيازات الممنوحة من طرف وزارة الصيد البحري ممثلة في مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم و المديريات الساحلية الأخرى و بمرافقة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الواقع الاستثماري في شتى نواحي قطاع الصيد البحري من سفن صيد و موانئ الصيد و ملحقاتها و تربية المائيات و غيرها في الجزائر.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كونها تتناول أحد أهم المجالات الاقتصادية المهمة ، المنتجة للثروة التي شملتها سياسة الإصلاح الاقتصادي و تقييم مدى مساهمة هذه الأخيرة في تطوير الاستثمارات و إنعاش الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:

- تقييم أبعاد القوة و الضعف في السياسة الاستثمارية في قطاع الصيد البحري التي انتهجتها الجزائر في السنوات القليلة الماضية ، و توضيح دورها في توفير المناخ المناسب لإنجاح برامج التنمية في قطاع الصيد البحري؛
- بلورة الحوافز و الامتيازات المقدمة من طرف السلطات المحلية ممثلة في مديرية الصيد البحري و ولاية مستغانم ، و السلطات الوطنية ممثلة في سياسة الحكومة الاستثمارية و وزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية؛
- الكشف عن المسببات و العوامل التي تعرقل نمو و تطور الاستثمار في هذا القطاع الحيوي و المهم في التنمية في الجزائر.

منهج الدراسة

لبلوغ الإجابات المنشودة لفك غموض التساؤلات المطروحة من خلال هذه الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في الجانب النظري و دراسة جميع حالات الاستثمار في الجانب التطبيقي ، علما و من منطلق التوضيح أن هذه الاستثمارات تكلف مبالغ مالية كبيرة تعد بعشرات المليارات ، و هو ما دفعنا الى التعمق أكثر في موضوعنا هذا ، و ذلك بالاحتكاك مباشرة بالفاعلين الرئيسيين في هذا الموضوع و هم : مسؤولي القطاع محليا و المستثمرين في هذا القطاع و طرح كل هذه التساؤلات بشكل مباشر و على أن تكون الاجابة واضحة و كاشفة و شفافة ، و هو أصل نجاح هذه المذكرة، للخروج بتصور واضح و شامل.

صعوبات الدراسة

واجهتنا صعوبات كثيرة أثناء إعداد المذكرة تمثلت فيما يلي:

- نقص المراجع خاصة بالسياسة الاستثمارية في قطاع الصيد البحري محليا و وطنيا، و هذا ما دفعنا إلى الاعتماد على المذكرات و المجلات و الحوار المباشر مع الفاعلين في هذا القطاع ، مع التنويه الى الدورة التربصية بمديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية لولاية مستغانم و بالخصوص محطة الصيد البحري بولاية مستغانم و بعض المصالح بالمديرية أكثر من الكتب؛
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الجديدة التي نحتاجها، نظرا لخصوصية هذه الاحصائيات و رفض الجهات المختصة منحنا إياها لأسباب خاصة بها." و هنا نلفت الانتباه أننا و بمجهود كبير تمكنا من الحصول على بعض الاحصائيات و المعلومات الهامة و المفيدة جدا في هذا البحث .

هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بكل جوانب هذا الموضوع، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الأول دراسة نظرية للاستثمار، فتطرقنا إلى المفاهيم الأساسية الاستثمارية من تعريف و أهمية و أنواع و أهداف الاستثمار، كما تناولنا في الفصل الثاني الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر ،واقع و آفاق سياسة الاستثمار في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر، حيث يعرض فيه مسار السياسة الاستثمارية في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات في ظل نظام الاقتصاد الموجه و نظام اقتصاد السوق، إضافة إلى تقييم سياسة التحفيز على الاستثمار في هذا القطاع في ظل قوانين الاستثمار في الجزائر، في حين تناولنا في الفصل الثالث دراسة تطبيقية لقطاع الصيد البحري و تربية المائيات حيث تطرقنا فيه إلى نشأة المديريات و وضبفتها ، تعريف و مهام هذه المديرية بالإضافة إلى سرد أهم الامتيازات المقدمة من طرفها و دورها في دعم و ترقية الاستثمار في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات باعتبار أن هدا الشق هو أساس تواجد هده المديرية و غيرها من المديريات الساحلية للجزائر لترقية الاستثمار في هذا المجال .

الفصل الأول

أساسيات حول الاستثمار

تمهيد

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة و التي في طور النمو ، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة ، لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصًا للبلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات مجالات وأدوات الاستثمار الأكثر موائمة ونفعًا لهذه المجتمعات من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات و يقصد تعظيم العوائد المحققة بإتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين و توفير متطلباته ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني

حيث يعتبر الاستثمار احد الركائز في تطور المؤسسات وكذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة وفي أي بلد معين، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وكذلك مواكبة العصر لما فيه من تطور تكنولوجي باعتبار الاستثمارات الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد.

وسوف نحاول من خلال هدا الفصل التطرق إلى أهم مجالات الاستثمار ومن ثم الأدوات المتاحة للمستثمرين مع تبيين أهم المزايا والعيوب و سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على الاستثمار عموما ومحاولة الإلمام بكل جوانبه للوصول إلى صورة واضحة وشاملة عن كل ما يحتويه عالم الاستثمار ، وهذا من خلال المبحث الأول الذي سنستعرض فيه كل المفاهيم العامة المتعلقة بالاستثمار من تعريف وأهداف وأهمية الاستثمار وأنواعه وكذا التطرق إلى إدارة الاستثمار وعناصرهما ثم اللجوء إلى تحديد عجلات الاستثمار وتناول كل من مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع وكيفية تجنب هذه المخاطر.

أما في المبحث الثاني الذي سنتناول فيه كل من مفهوم التحليل الأساسي للاستثمار ومؤشرات اختيار النشاط الاستثماري ودوافعه ومحدداته والعوامل المشجعة على الاستثمار مع تحديد أهم الفروقات بين الاستثمار والمضاربة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

من خلال قول كلمة استثمار نجد أنه يحتوي على نوع من ما يسمى بالتكاثر المالي لأننا نتكلم عن الجانب الاقتصادي في الاستثمار وكل ما يخص المؤسسات أو الدول التي تحفز على الاستثمارات لما له من أهمية بالغة في تنشيط القوة الاقتصادية وتأثيره على مستوى الاقتصاد القومي وتهدف أي دولة إلى التوجه نحو تشجيع فكرة الاستثمار والعمل على مرافقة المشاريع الاستثمارية لضمان نجاحها وسيرورتها على أحسن وجه وتتبع أدوات ووسائل حديثة ومتطورة تساعد المستثمرين في القيام بأعمالهم على أحسن ما يرام، لذلك اتفق علماء الاقتصاد على أن الاستثمار هو أحد أهم محددات النمو والرخاء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار[1]

1. **مفهوم الاستثمار**: يقصد بالاستثمار عمومًا اكتساب الموجودات المادية والمالية وبقصد بهفي اللغة مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار و أصله من الثمر وهو له عدة معان حيث يقال ثمر (بفتح الميم) الشجر ثمورا أي ظهر ثمره وأثمر الشيء أي أتى نتيجته وأثمر ماله (بضم اللام) أي كثر ويقال استثمر المال وثمره (بتشديد الميم) أي استخدمه في الإنتاج.

أما الاستثمار اصطلاحا فيقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.

فيمكن تعريف الاستثمار على انه التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر لمخاطرة .

الاستثمار هو نشاط فردي أو جماعي ينطوي على استخدام المدخرات بهدف الحفاظ على قيمة الأصول المالية، إضافة إلى تحقيق عائد مالي مستمر على هذه الأصول المالية

[1] كتاب إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق للدكتولا قاسم نايف علوان أستاذ مشارك رئيس قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة التحدي دار الثقافة للنشر والتوزيع 2012 ص 29.

الاستثمار هو التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة وعلى ذلك فان الاستثمار يمثل تدفقا نقديا وليس رصيدا قائما وهذا يعني أن رأس المال يمكن قياسه عند نقطة زمنية معينة ،وبالتالي فان الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية محددة.

وكمفهوم أخر:[1] يقصد بكلمة استثمار التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسيين هما : الزمن والخطر ،فالتضحية تأخذ مكانها في الحاضر وهي مؤكدة ، أما العائد فيأتي في المستقبل وهو عادة غير مؤكد ويتغلب عنصر الزمن في بعض الأوراق المالية (مثل السندات الحكومية)، في حين يتغلب عنصر الخطر في أوراق أخرى (مثل خيارات الأسهم العادية)، وأخيرا فهناك الأوراق المالية التي يتواجد بها كل من الزمن والخطر بنفس القدر من الأهمية (مثل الأسهم العادية)

الشكل(1-1) : ماهية الاستثمار

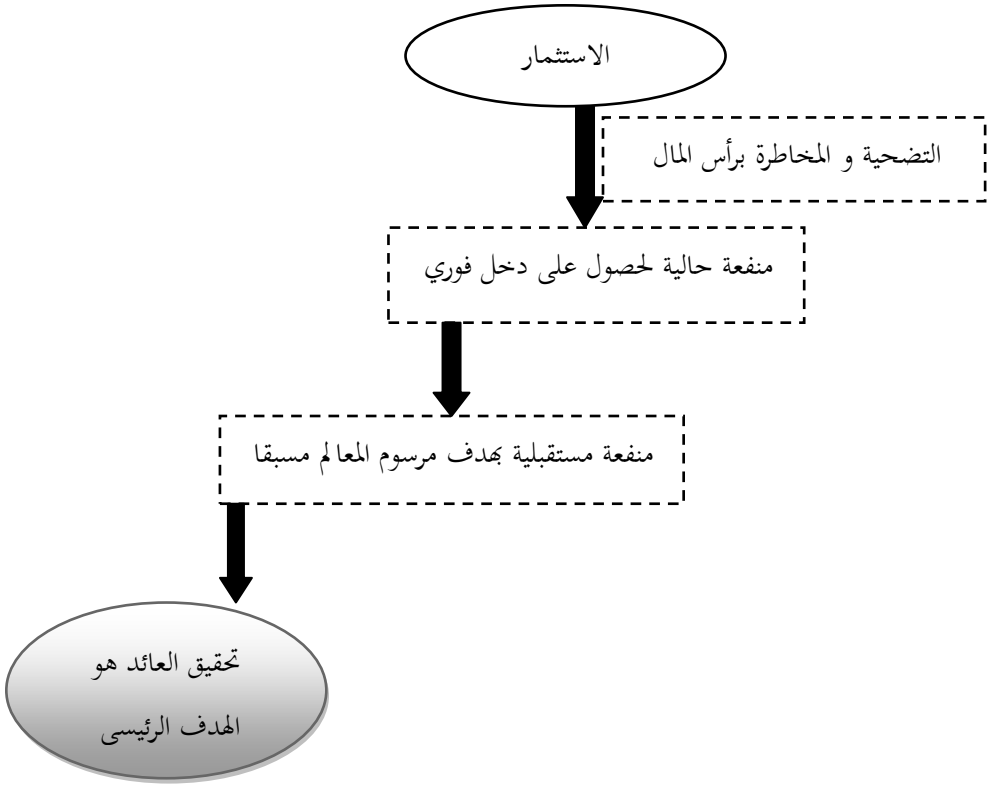

المصدر : كتاب أسس الاستثمار لمروان شموط والدكتور كنجو عبود كنجو ص7

(جامعة القدس المفتوحة النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات)

[1] كتاب مبادئ وأساسيات الاستثمار للدكتور محمد الحناوي أستاذ التمويل والاستثمار والدكتور نهال فريد مصطفى استاذ التمويل والاستثمار ورئيس قسم ادارة الأعمال المكتب الجامعي طبعة 2006 ص 9.

2. أهداف الاستثمار[1]

يَسعى الاستثمار إلى تحقيق أهداف عامة و خاصة نلخصها في :

- ✓ المحافظة على رأس المال و السيولة اللازمة للاستثمار؛ حيث انه يعتمد على عوائد تُحافظ على السيولة الماليةللمستثمر ؛
- ✓ يحافظ على استمرار تدفق الأموال، لذلك فان الهدف من الاستثمار هو تَحقيق العوائد الماليّة الجيدة بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال و الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري لان المستثمرين دائما يركزون على الجانب الذي يُحقّق لَهُم أكبر العوائد الماليّة؛
- ✓ الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتمّ بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المستثمرون في السوق الماليّ؛ حيث لا تهمهم الاستثمارات مرتفعة المخاطرة و يسعون للاستثمار الذي يوفر الدخل الفوري؛
- ✓ تأمين المستقبل؛ وهي الاستثمارات المرتبطة بالأفراد الذين يسعون للاستثمار في شراء الأوراق الماليّة التي تُقدّم عوائد متوسّطة مع أقلّ درجة من المخاطرة.

* أما الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح سواء على المدى الطويل أو القصير ، بالإضافة إلى تنمية الثروة الخاصة بالمستثمرين .

3. ضرورة أدوات الاستثمار

يمكن النظر إلى أدوات الاستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم المستثمرون خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الاستثمار وقد تكون أصول حقيقية أو مالية وذلك من اجل تنمية قيمتها وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة سنوضح من خلال هذا الشكل ضرورة أدوات الاستثمار.

[1] زياد رمضان – مبادئ الاستثمار المالي و الحقيق – دار وائل للنشر ، ط 3 ، عمان الأردن 2005 ص 13.

الشكل (1–2) ضرورة أدوات الاستثمار

المصدر: أسس الاستثمار للدكتور مروان شموط والدكتور كنجو عبود كنجو ص137

4. أدوات الاستثمار

هي تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين وتوجد العديد منها وفي هذا المطلب سنتطرق لأهميتها وحسب أهميتها في الاقتصاد القومي ودرجة سيولتها وسهولة تداولها وهي كالتالي :

1.4 الأوراق المالية

هي من أكثر الأدوات المتاحة نظرا لمرونتها والمزايا التي تحملها تختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق ولها العديد من القيم، فهناك القيمة الاسمية للأصل التي تتحدد وفق النصوص والتعليمات القانونية وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية أي مقدار الزمن اللازم لتحويل الأوراق المالية إلى نقد ولكن تتعرض لمخاطر أخرى سنذكرها لاحقا، ويحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربحية والسيولة في أن واحد والأوراق المالية على نوعين منها أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات وأخرى تسمى أدوات دين مثل السندات بأنواعها وتختلف أدوات الملكية عن أدوات الدين من حيث طبيعة الدخل ودرجة الأمان، فالأسهم تتغير عوائدها عادة بتغير الإنتاج والأرباح التي تحققها الشركة ولذلك تتميز بارتفاع درجة المخاطر مقارنة بالسندات، أما السندات فدخلها ثابت وتتميز بأنها اقل مخاطرة من الأسهم وهذا الاختلاف يوفر للمستثمر بدائل متعددة لاختيار الأداة المناسبة. حيث أن الميزة الأساسية للأوراق المالية هي حسن تسيير حقوق المستثمر وسمعة السوق المالي والرقابة بهدف الحفاظ على حقوق المستثمر وسمعة السوق المالي وان المبالغ المستثمرة بالأوراق المالية كبيرة مقارنة بأنواع الاستثمارات في أدوات الاستثمار الأخرى القابلة للتداول .

2.4 الاستثمار في العقارات [1]

تحتل الاستثمارات في العقارات مراكز متقدمة ويتم الاستثمار فيها بشكلين : إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مبان، أراض) وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري مثلا صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، ويلاقي الاستثمار في العقار اهتمامًا كبيرًا من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي. وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية مختصة في منح القروض العقارية.وللاستثمار في العقار بوجه عام الخصائص التالية:

- ✓ أنه يوفر للاستثمار درجة مرتفعة نسبيا من الأمان تفوق المحققة في الأوراق المالية؛
- ✓ تكلفة تمويل هذه الاستثمارات تكون مرتفعة نسبيًا؛
- ✓ لا يتوفر للاستثمار في العقارات سوق ثانوي منظم كما هو الحال بالنسبة للأوراق المالية، لذا فإن إمكانية تسويق العقارات ليست مرنة مما يترتب عليه انخفاض نسبي في درجة سيولة الاستثمارات العقارية؛
- ✓ تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس، لذا يلاقي المستثمر فيها مصاعب سواء في عملية التقييم أو في احتساب معدلات العائد المناسبة، لذا يجب أن يكون المستثمر متخصصا وعلى درجة واسعة بمجالات الاستثمار فيه حيث أن هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من الاستثمارات المريحة والمقبولة من قبل مجموعة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأس مال كبير للاستثمار ؛ حيث أن العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار وعلى المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار العمولات والرسوم والضرائب المدفوعة عن عملية الشراء وعدم إمكانية البيع بالسعر المطلوب من المستثمر لان هذا النوع من الاستثمار يتصف بانخفاض سيولته مقارنة بالأوراق المالية.

3.4 الاستثمار في السلع

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية تجعلها أداة صالحة للاستثمار وقد كونت لها أسواق متخصصة عبارة عن بورصات، أهمها بورصة القطن في مصر، الذهب في لندن، إضافة إلى بورصة البن في البرازيل. ويتم التعامل بين المستثمرين في هذه الأسواق عن طريق

[1] زياد رمضان – مبادئ الاستثمار المالي و الحقيق – دار وائل للنشر ، ط 3 ، عمان الأردن 2005 ص 13.

عقود خاصة تعرف بالعقود المستقبلية، وهي عبارة عن عقد بين طرفين منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبًا ما يكون مكتب سمسرة، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كمية معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد وتشبه المتاجرة بالسلع ، المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه. هذا السوق يفرض على السلع شروطًا ليكون لها سوق متخصصة، من هذه الشروط نذكر:

- ✓ تجانس السلع وقابليتها للتصنيف أو الترتيب؛
- ✓ أن تسود سوق السلعة منافسة كما تحد من نشوء الاحتكار وهذا يتطلب وجود عدد كبير من البائعين والمشترين؛
- ✓ أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية (الخام) أو نصف المصنعة فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية كسبائك الذهب والفضة، السكر والنفط.

وعمومًا ينقسم المستثمرين في هذا السوق إلى فئتين:

- ✓ فئة أولى : مستثمرين يعملون في مهنة لها صلة بهذه السلعة مثلا "تاجر قطن وله مزارع قطن"؛
- ✓ فئة ثانية : تضم أفراد أو مؤسسات تحترف تجارة السلع شراءً وبيعًا.

ويمكن إيجاز الخواص التالية التي يتمتع بها الاستثمار في أسواق السلع:

- ✓ تتمتع هذه الأسواق بدرجة مخاطرة عالية نسبيًا ناتجة عن ظروف التخزين؛
- ✓ يترتب على ارتفاع درجة المخاطرة نمو روح المضاربة؛
- ✓ الإطار الزمني للاستثمار في السلع قصير نسبيًا فعمر العقد المستقبلي يحدد في العادة بسنتين كحد أقصى؛
- ✓ يجب للمستثمر أن تكون له دراية واسعة بهذا المجال، كما يتميز هذا السوق بانخفاض تكاليف الصفقات

4.4 الاستثمار في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة[1]

أولا : العملات الأجنبية

تنتشر أسواق العملات الأجنبية عبر العالم وتستقطب اهتمام العديد من المستثمرين، إلا أن التعامل بالعملات الأجنبية يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة نظرًا للتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية انطلاقًا من مفهوم التضخم ومخاطر الائتمان وأسعار الفائدة ومحاولة التوفيق بين السيولة والربحية في إطار الاتصالات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة

ويتميز سوق العملات بعنصرين أساسيين:

- الحساسية المفرطة للظروف السياسية والاقتصادية مما يزيد من درجة المخاطرة؛
- هو سوق يفتقر إلى الإطار المادي بل يتم التعامل بواسطة أدوات الاتصال الحديثة "الإنترنت مثلا.

وتتأثر أسعار العملات الأجنبية بمجموعة من العوامل تصنف إلى مجموعتين:

أ – عوامل اقتصادية وسياسية[2]

- ✓ نجد الظروف الاقتصادية للدولة إضافة إلى تطور سوق الاستيراد والتصدير؛
- ✓ وضع ميزان المدفوعات للدولة وأثره على أسعار الفائدة؛
- ✓ القروض الدولية والمساعدات الخارجية، ظروف التضخم و الأحداث السياسية.

ب – عوامل فنية وتضم

- ✓ ظروف السوق النقدي وظروف المتعاملين فيه؛
- ✓ العرض والطلب من العملات الأجنبية.

[1] هوشيار معروف ، الاستثمار و الأسواق المالية – دار صفاء للنشر و التوزيع ط1، 2009 ص 253.

[2] د. حسني علي خريوش وآخرون – الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، سنة 1999 ص184.

ثانيا : المعادن الثمينة

ويقصد بها هنا الذهب والفضة أساسًا لما يشكلانه من أصول حقيقية رغم تقلبات أسعارها وبعد التقلبات الكبيرة الحادثة على مستوى أسعار هذه المعادن خاصة نهاية الثمانينات، هذا الأمر عجّل بقيام أسواق منتظمة لهذه المعادن شأنها شأن الأوراق المالية مع اختلاف الطبيعة ومن هذه الأسواق نجد سوق لندن، هونغ كونغ، زيوريخ، إضافة إلى سوق نيويورك

ويتخذ الاستثمار في المعادن الثمينة عامة والذهب خاصة صورًا متعددة نذكر منها:

- ✓ الشراء والبيع المباشر، إضافة إلى ودائع الذهب لدى البنوك؛
- ✓ المقايضة أو المبادلة بالذهب. . . الخ.

ومن جملة العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المعادن النفيسة نجد:

- ✓ قدرة الدولة على سداد التزاماتها ودرجة العجز عن السداد؛
- ✓ احتمالات توقف إنتاج الذهب؛
- ✓ عوامل سياسية وهذا عند حدوث الأزمات؛
- ✓ زيادة معدلات التضخم وانخفاض أسعار الفائدة في هذه الحالة ينشط التعامل بهذه المعادن.

أما العوامل التي تؤدي إلى انخفاض أسعار هذه المعادن:

- ✓ انخفاض معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة؛
- ✓ الاستقرار السياسي عالميًا؛
- ✓ زيادة عرض الذهب في الأسواق؛
- ✓ وجود وفرات في خزينة الدولة.

كما يوجد نوعان من حسابات التعامل بالذهب: (حسابات ذهب سبائك مخصصة): أي تخصص باسم مودعها و (حسابات ذهب سبائك غير مخصصة).

ولكن التعامل بالمعادن النفيسة كودائع استثمارية له شروط معينة ويستوجب من المتعاملين مراقبة الأسواق بصفة مستمرة ومتابعة التطورات الاقتصادية والسياسية عالميًا.

5.4 الاستثمار في المشروعات الاقتصادية [1]

تعدّ هذه الأداة الاستثمارية من أكثر الأدوات انتشارًا ولها عدة أوجه : صناعي، تجاري، زراعي، خدمي. . . الخ. والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدّات ووسائل النقل. . . الخ. وتتمثل في المشاريع الصناعية والتجارية أو الزراعية وتتصف بكونها أصول حقيقية كالآلات والمعدات ووسائط النقل وغيرها، ومن ميزاتها أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فإنها تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي وفي تراكم رأس المال الثابت. إذ أن للاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورًا اجتماعي، إضافة إلى اقتصادي لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلع وخدمات، إضافة إلى توفير مناصب عمل. . . الخ. لكن بالمقابل فإن لهذه الأداة عيوب لعل أهمها انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر، إضافة إلى أنها أصول غير قابلة للتسويق السريع

ومن خصائص الاستثمار في هذه المشاريع الاقتصادية :

- ✓ يتصف العائد بالاستمرارية والمعقولية مقارنة بكلفة الاستثمار؛
- ✓ ارتفاع هامش الأمان وانخفاض درجة المخاطر لاعتماد هذه المشاريع على الدراسات الاقتصادية والمالية التفصيلية لبيئة المشروع الخارجية والعوامل الداخلية وطبيعة الإنتاج وحجم الطلب؛
- ✓ تتميز المشاريع المختارة بدرجة عالية من الملائمة مع طبيعة المستثمر وميوله وإمكانياته.

5. أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية بالغة فهو بمثابة محرك الحياة الاقتصادية للمجتمعات والحكومات والأفراد على حد سواء

5.1 أهمية الاستثمار على مستوى الدول

- ✓ تحقيق قوة اقتصادية من خلال تنوع واختلاف المشروعات الاستثمارية؛
- ✓ يساعد في تقليل نسبة البطالة لما يوفره من فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للإفراد؛

[1] محمد صالح جابر – الاستثمار بالأسهم و السندات و ادارة المحافظ الاستثمارية ، 2005 ص 81.

- ✓ الاستثمار يساعد على الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات مما يعني زيادة انتعاش الاقتصاد الداخلي؛
- ✓ الاستثمار يساعد على تقوية العملة المحلية للدولة ويساعدها على مواجهة معدلات التضخم العالمي مما يعمل على إحداث التوازن بين العملات الأجنبية والعملات المحلية.

5.2 أهمية الاستثمار على مستوى الأفراد نذكر أهمها :

- ✓ تطور ونمو رأس مالك؛
- ✓ توفير حياة مالية كريمة حين تقرر التقاعد عن العمل؛
- ✓ تحقيق أرباح إضافية بمجهود أقل و في وقت وجيز و محدد؛
- ✓ تحقيق أهدافك المالية؛
- ✓ توسيع دائرة أعمالك التجارية؛
- ✓ المساهمة في خدمة وتنمية المجتمع؛
- ✓ دعم رواد الأعمال الذين لهم الخبرة والفكرة ولا يملكون رؤوس أموال لتنفيذ فكرتهم على ارض الواقع .

6 أنواع الاستثمار : تتمثل انواع الاستثمار فيمايلي:

1.6 **الاستثمار المالي** :عندما يكون الجانب المالي هو الذي يتغلب على عملية الاستثمار تدخل ضمن الاستثمار المالي بأنواعه المختلفة.

2.6 **الاستثمار المباشر** : عرف بأنه مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها المؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة يكون الغرض من ذلك تحقيق أرباحا مستقرة والملاحظ من هذا التعريف انه يشمل خصائص التالية:

- ✓ أن يكون الاستثمار ماليا أساسا؛
- ✓ أن تكون العلاقة وطيدة بين المدخول المنتظر والمشاركة المباشرة في حياة ومخاطر المؤسسة
- ✓ استقرار توظيف الحصص والسندات والأسهم.

يرى PHILIPPE KAHN أن هذا المشكل من الاستثمار يتضمن شيئين و هما: [1]

- ✓ ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف؛
- ✓ الملكية الكاملة أو الجزئية لوسائل الإنتاج الناتج عن الاستثمار عمليا غالبا ما يكون الاستثمار المباشر عن طريق إنشاء فروع أو عن طريق شركة تابعة .

مثلا كأن يكون اسم الشركة الأم متبوعا باسم البلد المضيف مثل ELF ALGERIE و هو استثمار مشترك بين الجزائر و شركة **ELF** في مجال النفط و مشتقاته و في هذا الصدد اذكر أن الجزائر لم تلجا إلى الاستثمار المباشر المتمثل في الملكية الكلية لوسائل الإنتاج إلى غاية 1990 وإنما عملت بالاستثمار الذي تكون فيه أغلبية نسبة مشاركة الشركات الجزائرية المتمثلة في الشركات المختلطة الاقتصاد 51% للشريك الجزائري و 49% للشريك الأجنبي.

3.6 **الاستثمار بالأسهم** : يتمثل في شراء حصص ا واسهم من طرف الشركات الخاصة بخلاف ما هو عليه الاستثمار المباشر فان موضوعه يهدف إلى المضاربة ، حيث يرى PH.LEBOULANGER على انه يمكن بل ويجب لمفهوم الاستثمار أن يوجد خارج حق الملكية حيث أن مجموعة الخدمات الرامية إلى إنشاء مالا لا يكون بالضرورة ملكا للمستثمر الأجنبي بعبارة أخرى يجب ترك الاستثمار والمشتمل على الملكية الذي هو مصدر لمشاكل عويصة كالتأميم لصالح مفهوم الاستثمار المؤسس فقط على الخدمات المنجزة خارج كل حق عيني. [2]

4.6 **الاستثمار التقني أو التكنولوجي** :ظهر في التسعينات عندما توصلت بعض دول العالم الثالث إلى القناعة بان الاستثمار المالي لا يؤدي إلى التنمية بالمعنى الواسع الاستثمار التقني أو التكنولوجي على المعارف والطرق التقنية من اجل انجاز مشروع ما.بعبارة أخرى الاستثمار التكنولوجي هو التكنولوجيا في حركية التكنولوجيا المعبأة داخل نمط إنتاجي الذي يؤدي إلى خلق قيم جديدة خدمة للتنمية.

[1] كتاب قانون الاستثمارات في الجزائر الأستاذ عليوش قربوع كمال معهد العلوم القانونية والإدارية جامعة عنابة ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية الجزائر ص 3
[2] نفس المرجع ص 4.

ينجز الاستثمار التكنولوجي بالوسائل القانونية المتمثلة في :

- ✓ عقود إجازة البراءة؛
- ✓ عقود المهارة الفنية ؛
- ✓ عقود التكوين والتسيير.

يتعلق الأمر بعقود المفتاح باليد والمنتوج باليد ويمكن تفسير ذلك في أن الدول المتخلفة غير قادرة على استيعاب التكنولوجيا من خلال خدمات مثل التنازل على حقوق الملكية الصناعية وقد قيل في هذا الشأن أن عقد الإجازة يكون أو لا يكون استثمارا تكنولوجيا حسب المحيط القانوني والاقتصادي الذي يوجد فيه.

المطلب الثاني: إدارة الاستثمار

1. إدارة الاستثمار

تشمل إدارة الاستثمار مجموعة من الهياكل والقرارات والسلوكيات والمنظومات المتكاملة لتحقيق الأهداف للمستثمر .

إذن يجب النظر للاستثمار كمنظومة متكاملة لها المكونات التالية :

الشكل(1–3) :الاستثمار كمنظومة (مقارنة الاستخدام البديل بالمصادر البديلة للاستثمار)

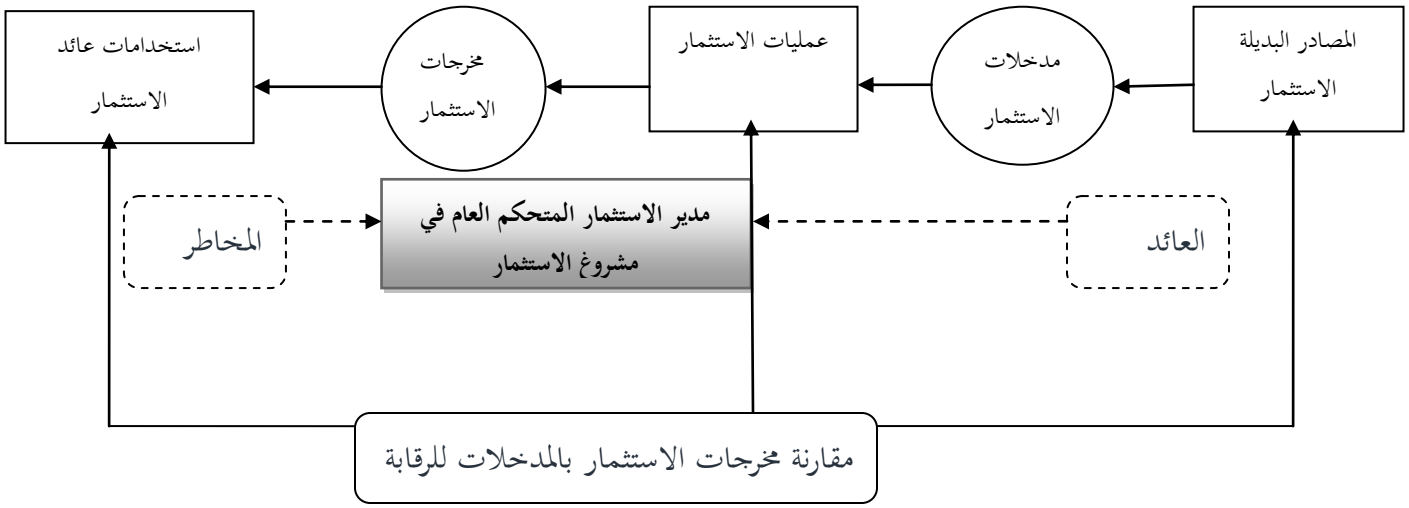

المصدر : كتاب الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي لراغب النجار ص 38 (كلية التجارة جامعة الزقازيق النشر مؤسسة شباب الجامعة)

إن لمنظومة الاستثمار عناصر يمكن تلخيصها كالتالي [1]:

- ✓ المعلومات والاتصالات والقرارات الاستثمارية والمخاطر الاستثمارية؛
- ✓ أهداف الاستثمار في المدى القصير المتوسط المدى الطويل؛
- ✓ وظائف الاستثمار ،هياكل الاستثمار ،تدفق الاستثمار؛
- ✓ نطاق الاستثمار، حدود الاستثمار، تدفق الاستثمار؛
- ✓ مستويات الاستثمار ، تكامل الاستثمار، تفاعل الاستثمار؛
- ✓ مرونة الاستثمار ، العوامل البيئية المؤثرة ، الروابط الاستثمارية؛
- ✓ دوافع الاستثمار الفردي، المؤسسي ، الحكومي ، الأجنبي ، متعدد الجنسية.

2. عناصر إدارة الاستثمار :يجب توفر العناصر التالية في أية منظومة استثمار:[2]

- ✓ فلسفة الاستثمار (القيم والتوجهات)؛
- ✓ إستراتيجية الاستثمار (هجومي، دفاعي، متحفظ)؛
- ✓ تكتيك الاستثمار (الإجراءات والخطوات)؛
- ✓ نقاط القوة ونقاط الضعف في الاستثمار؛
- ✓ فرص الاستثمار وتهديدات الاستثمار؛
- ✓ تخطيط الاستثمار(أهداف الاستثمار، قاعدة بيانات الاستثمار، نظام معلومات الاستثمار، دعم قرارات الاستثمار، الخطة العامة للاستثمار ، برامج الاستثمار ، مشروعات الاستثمار ، موازنات تخطيط الاستثمار ، معايير الاستثمار ، مقارنات الاستثمار، قررات الاستثمار و مخاطر الاستثمار؛
- ✓ تنظيم الاستثمار؛
- ✓ الرقابة على الاستثمار(الرقابة العلاجية للأخطاء)؛

1 زياد رمضان – مبادئ الاستثمار المالي و الحقيق – دار وائل للنشر ، ط 3 ، عمان الأردن 2005 ص 13.

2 حامد العربي الحضيري ، تقييم الاستثمارات – دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع 2000 ص 41.

- ✓ تقييم أداء الاستثمار؛
- ✓ المراجعة الإدارية للاستثمار؛
- ✓ إعادة الاستثمار؛
- ✓ التدريب على الاستثمار الالكتروني؛
- ✓ تحديث قاعدة البيانات الاستثمارية وفق التحولات والتغيرات؛
- ✓ قياس مناخ الاستثمار وتحديد عوامل الجذب وعناصر الطرد؛
- ✓ الرقابة المانعة للانحرافات والأخطاء في منظومة الاستثمار.

3. عجلات الاستثمار

تحقق عجلات الاستثمار تدفقات نقدية قادمة من ربط الأموال المستثمرة بأنشطة ومشروعات استثمارية وكما قلنا تعتبر الاستثمارات مباشرة في الأصول الثابتة في حين أنها تعتبر استثمارات غير مباشرة في محفظة الأوراق المالية والأسهم والسندات ويمكن أيضا أن تكون الاستثمارات ممثلة في شراء حصة في رأس مال احد الشركات أو إقراض احد الشركات ويطلق على حصة رأس المال نصيب ملكية في رأس المال.

وتتم عمليات البيع والشراء للأوراق المالية والمشروعات الاستثمارية عن طريق المؤسسات المالية (قنوات الادخار الحكومية والخاصة والأفراد في شكل قروض آو استثمارات) في الأسواق المالية كما هو في الشكل التالي :

الشكل(1–4) توضيح عن عجلات الاستثمار

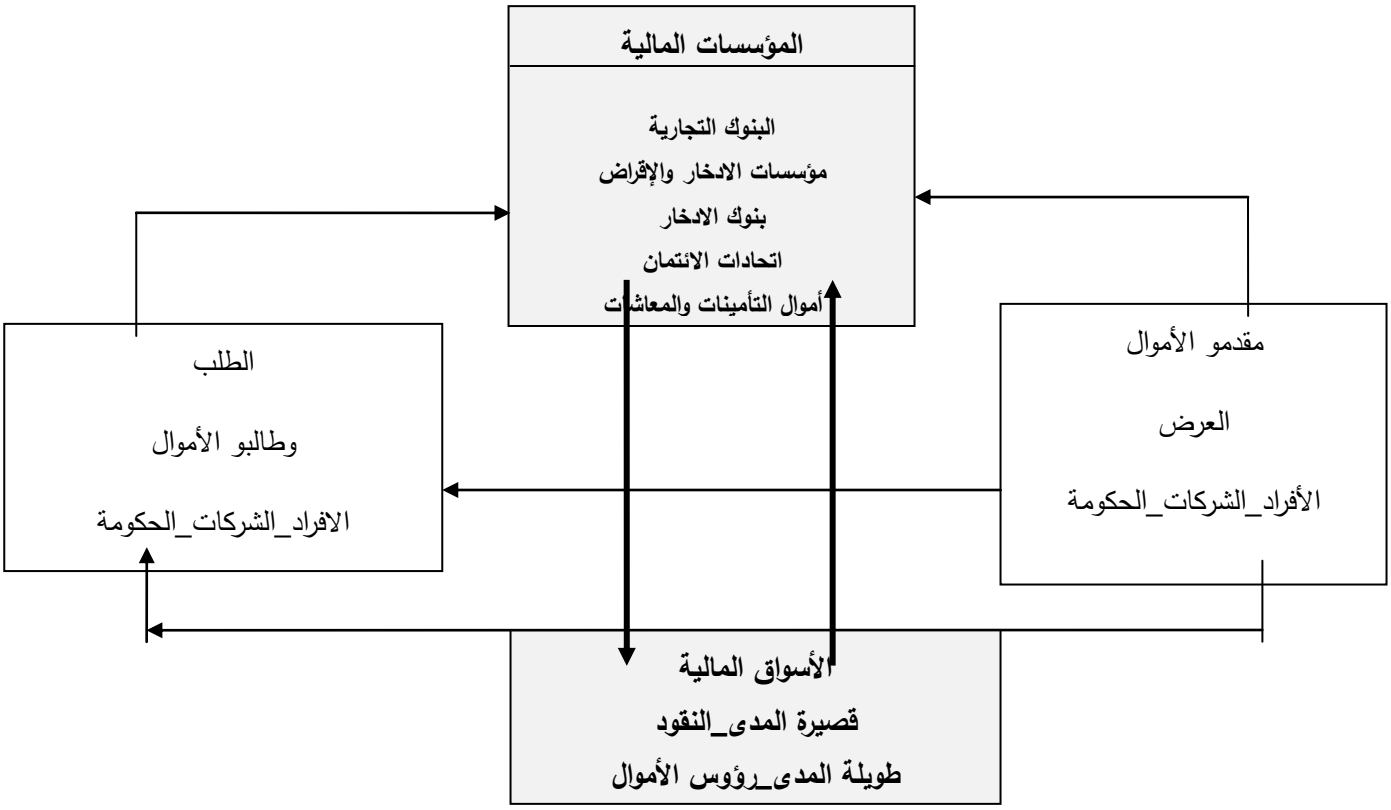

المصدر :كتاب الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي المرجع المذكور سابقا ص 41

المطلب الثاني : قرار ومخاطر الاستثمار

نظرا لأهمية اتخاذ القرار الاستثماري فقد تم التأكد على الأسس المتبعة في اتخاذ القرار الإداري التي تتمثل في العائد المتوقع ودرجة المخاطر المتنوعة إضافة إلى اختيار التوقيت المناسب للاستثمار ، حيث أن عملية اتخاذ القرار الاستثماري باعتباره اختيار بديل من بدائل معينة وكذا المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية لاختيار أفضلها أمر على درجة من الصعوبة في ظل عدم التأكد من النتائج واللجوء إلى التنبؤ والاحتمالات ولذلك وجدت معايير يمكن مراعاتها أثناء اختيار البديل الاستثماري الأفضل ومنها :

- ✓ **أولا** معيار التشاؤم الذي يشجع على اختيار البديل الذي يعود بأقصى ربح في ظل أسوا الاحتمالات والظروف؛
- ✓ **ثانيا** معيار الندم حيث أن النتائج غير معلومة على وجه اليقين لذلك يبنى القرار على أساس توقعات نتائج القرار وأثاره على المنفعة التي قد يحققها المستثمر.

1. أساليب تحليل القرار الاستثماري[1]

هذا المفهوم يعد جامعا ومانعا في الوقت ذاته وخاصة عندما وظف رأس المال في التعريف حيث أن تحديد وتوضيح مفهوم رأس المال يعطي صورة واضحة للاستثمار وأبعاده ويراد برأس المال ما يملكه الشخص (أو أية جهة) من قيم استعماليه في لحظة زمنية معينة سواء اتخذت شكل موجودات ثابتة أو متداولة أو حقوق عينية وبناء على ذلك سيعد من قبيل الاستثمار إنشاء المشاريع الإنتاجية (السلعية والخدمية) .

ومن الضروري التمييز بين مجال الاستثمار وأداة الاستثمار فمجال الاستثمار يمثل نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يختاره المستثمر لاستثماره أمواله فالناحية نوع الاستثمار فانه وفقا للنطاق الجغرافي للسوق فان الاستثمار إما أن يكون محليا أو خارجيا أما بالنسبة لطبيعة الاستثمار أي لطبيعة حيازة الأصل فان الاستثمار إما أن يكون حقيقيا أو ماليا ويعد من قبيل الاستثمارات الحقيقية أي استثمار يترتب عليه حيازة أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر أما في شكل سلعة أو في شكل خدمة كالعقار والمعادن النفيسة والمشاريع الاقتصادية والسلع الخ ... بينما الاستثمارات المالية تمثل الاستثمار في الأوراق المالية أي في أصل لا يرتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي وإنما إعطاءه حقا ماليا يخول صاحبه المطالبة بأصل حقيقي.

2. اختلاف الغرض من الاستثمار[2]

فلاستثمارات قصيرة الأجل يغلب عليها طابع المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار بينما الاستثمارات طويلة الأجل يغلب عليها تطلع الحصول على دخل مستمر.

* إن القيمة الزمنية للنقود غير ذات أهمية في تقييم قرارات الاستثمار قصيرة الأجل

بينما تصبح عنصر حاسما في تقييم قرارات الاستثمار طويلة الأجل حيث أن مخاطر تقلب القيمة الشرائية لوحدة النقد بسبب عوامل التضخم النقدي تتعرض لها استثمارات طويلة الأجل بأكثر من الاستثمارات قصيرة الأجل، وعلى الرغم من انسحاب مفهوم المضاربة على الاستثمارات قصيرة الأجل إلا أن هناك اختلاف كبير بين المضاربة والاستثمار ويتجسد ذلك في انه يتم التركيز في المضاربة على

[1] قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع 2009 ص 33-34.

2كتاب تقييم القرارات الاستثمارية للدكتور طلال كداوي دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان وسط البلد شارع الملك حسين ص 3 .

المكاسب الرأسمالية وليس على توزيعات الأرباح السنوية (الدخل) كما أن العوائد المتحققة من المضاربة تكون أكثر من عوائد الاستثمار وتجدر الإشارة إلى أن المضاربين يتميزون بحس استثماري مرهف ونشاط غير عادي بالسوق وتتبع الأخبار من جميع المصادر وإلا توقف عملهم وأصبحوا مستثمرين وطالما أن المضارب يسعى وراء الأرباح المجزية فانه في الوقت نفسه يجب أن يكون مستعدا لتحمل خسائر جسيمة .

وعلى الرغم أن فكرة المضاربة ارتبطت في الذهن بالانتهازية والكسب غير المبرر نتيجة فروق الأسعار إلا أن المضاربة في الحقيقة هي أمر طبيعي وتوفر مزايا مهمة للاقتصاد لناحية توليدها السيولة إلا أن الذي يخشى هو تحول السوق كله إلى سوق مضاربة ويصبح الاستثمار هو الاستثناء وسوف يجر ذلك حمى تضخمية لان السيولة المفرطة التي تولدها المضاربة تحول الاستثمار إلى مضاربة[1].

أما أدوات الاستثمار فتمثل الأصل الذي حصل عليه المستثمر من جراء استثمار أمواله والتي تتخذ إشكالا متعددة ما بين أوراق مالية سواء كانت أدوات ملكية(أسهم) أو أدوات دين (سندات) وعقار وسلع ومشروعات اقتصادية وعملات أجنبية ومعادن نفيسة وصناديق الاستثمار وإذا ما قرر المستثمر الدخول في أكثر من نوع واحد من الاستثمار في أن واحد أي امتلاك أكثر من أداة استثمارية فان العرف المالي يعبر عن ذلك بالمحفظة والتي تعرف بأنها مجموعة من الاستثمارات يقوم بها الفرد أو الشركة بهدف الحصول على عائد وأخيرا فانه يدخل ضمن مفهوم الاستثمار القرارات الخاصة باندماج شركة مع شركة أخرى أو مؤسسة هكذا قرارات يجب أن يدرس جدواها لناحية انعكاسها على زيادة ثروة المساهمين أو المالكين فقرار الاندماج يبنى بشكل أساس على تحقيق مكاسب اقتصادية هذه المكاسب تتحقق عندما تكون قيمة الشركتين معا اكبر من قيمتهما مستقلتين كأجزاء ويعد هذا المؤشر كأساس في تقييم نجاح الاندماج وقد يحصل إن تزداد قيمة الشركتين معا على اثر الاندماج بسبب تحقيق التداؤب ويراد بالتداؤب زيادة القيمة الناتجة عن اثأر التشغيل المشترك أو الوفرات الاقتصادية حيث يؤدي الاندماج إلى تكامل موارد الشركات المندمجة

3. مخاطر الاستثمار[2]

الاستثمار نشاط استراتيجي يحدد التدفقات النقدية الصافية (الداخلية والخارجية) مستقبلا للفرد أو الشركة أو الحكومة حسب نوع الاستثمار، للاستثمار إذن تكلفة ومخاطر وعائد ذات قيم حالية يجب حسابها للتعرف على نجاح الاستثمار أو فشله مسبقا

[1] كتاب تقييم القرارات الاستثمارية للدكتور طلال كداوي دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان وسط البلد شارع الملك حسين ص 10.

[2] قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع 2009 ص 39.

فالاستثمار على أساس ذلك يحتاج لمعلومات دقيقة فورية لاتخاذ القرار المثالي ولنجاح الاستثمار من الضروري وضع القواعد الإدارية الفعالة من خطط وتنظيمات ومراقبات ومتابعات وقرارات وغيرها والاستثمار قد يكون مباشرا في أصول ثابتة ومشروعا أو غير مباشرا في الأوراق المالية المتداولة بالبورصة.من بين أهم المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرين الجدد والتي قد تعيقهم في مشروعهم وقد تحملهم خسارة أموالهم نذكر منها:

- ✓ عدم استقرار أسواق المال وتذبذب الأسواق؛
- ✓ التضخم وارتفاع الأسعار؛
- ✓ مخاطر الحد الائتماني؛
- ✓ ضخ الاستثمارات الأجنبية بكثافة مما يؤثر على فرص صغار المستثمرين المحليين؛
- ✓ الظروف السياسية للدولة وعلاقتها بالدول الأخرى على الصعيدين السياسي والاقتصادي؛
- ✓ المنافسون وكبار المستثمرين الذين يحتكرون السوق الذي تستثمر به، وقدرتهم على التحكم في الأسعار؛
- ✓ قلة الخبرة والمعرفة للمستثمر وعدم قدرته على التعامل بمرونة مع المتغيرات الاقتصادية.

فبصفة عامة فإن مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع. وتختلف المخاطرة حسب اختلاف مجال الاستثمار. وهي عمومًا تتمثل في نقطتين أساسيتين و هما :

1.3 **مخاطر نظامية سوقية** وتشمل:

أولا :السيولة قد يمكن تحويل الاستثمار إلى سيولة بسرعة مثل الأوراق المالية سريعة البيع ولكن توجد بعض الاستثمارات العقارية صعبة التحويل إلى نقدية وسيولة؛

ثانيا أسعار الفائدة تعتبر أسعار الفائدة المرتفعة والمتقلبة من الأمور المقلقة للمستثمر في حين أن بعض أسعار الفائدة مثل سعر فائدة البنوك تعتبر أسعار للأوراق المالية الحكومية قد تتجه نحو الانخفاض ومن تم يتبعها أسعار حقوق الملكية للأسباب التالية :

- ✓ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى عدم تشجيع المستثمر ومن ثم تقل التوسعات؛

- ✓ تؤدي أسعار الفائدة العالية إلى خفض أرباح الشركات؛

ثالثا التضخم ويتواكب مع ارتفاع سعر الفائدة أيضا ارتفاع المخاطر الناتجة عن التضخم ففي الماضي كانت أسعار الفائدة اقل من معدل التضخم مما يقلل العائد على الاستثمارات؛

رابعا العملات ولا ترتبط مخاطر العملات بالاستثمار في الأسهم بالدول الأجنبية فقط ولكن تتأثر الاستثمارات المحلية أيضا بتغير سعر الصرف للعملات؛

خامسا المخاطر المالية وهي المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل ونسبة القروض إلى رأس المال فالشركة ذات الحصص الكبيرة من لقروض لأغراض التمويل سوف نضطر إلى سداد فوائد كبيرة بالمقارنة بالشركات التي تقترض مبالغ محدودة

2.3 **ومخاطر غير نظامية** : تشمل تغيرات في أسعار الفائدة، تدهور العمليات الإنتاجية. وتظم : مخاطرة العمل، مخاطرة السوق، السعر، المخاطرة المالية الخ... وتشمل:

أولا: مخاطر الأعمال وهي المخاطر المرتبطة بالإيرادات والأرباح الموزعة وتصميم المنتجات والتسويق والعلاقات مع العاملين والموردين ويطلق على كل هذه العوامل بالعوامل الداخلية؛

ثانيا: مخاطر الصناعة وتضم القيود الجمركية والتغير في أذواق المستهلكين والعوامل الموسمية والإغراق وكلها عوامل خارجية؛

ثالثا: مخاطر الإدارة وهي المخاطر الناتجة عن سوء الإدارة أو تعيين مديرين غير أكفاء أو سرقات بعض أعضاء المجلس.

لكن يمكن التمييز بين المفهومين على أساس المخاطرة، إذن أن المضاربة هي اقتراض المخاطرة العالية للحصول على الأرباح وهي المراهنة بالأموال للحصول على الأرباح.

كما يمكن التمييز حسب الحافز، إذ أن المضارب يقدم على المتاجرة في أسواق الاستثمار و نجد أن قرارات الاستثمار تبنى عادة على مؤشر العائد، أما المضاربة فتبنى على مؤشر التداول.

تقوم الشركات والإفراد بالعمليات الاستثمارية في ضوء التوقعات المستقبلية وتختلف العوائد المتوقعة حسب درجة المخاطر المتعلقة بكل منها وبطبيعة الحال كل المستثمرين يبذلون جهدا كبيرا لتجنبهم المخاطر لذلك سنتطرق إلى تعريف بهذه المخاطر وأنواعها ومصادرها وكيفية تجنبها.

4. طرق التقليل من مخاطر الاستثمار [1]

- ✓ على المستثمر الجدية في العمل والتمتع بالذكاء والفطنة وتحقيق كافي للمدخرات والعمل على تسديد الديون المستحقة لكي يتم التفرغ لتحقيق الأرباح؛
- ✓ الدراسة الدقيقة والمعمقة تساعد على تحقيق أهداف مالية واقعية؛
- ✓ القيام بعمل التأمينات مما يضمن لك حماية استثماراتك في حالة وجود أي تغيرات سلبية في الأسواق؛
- ✓ عمل تأمين على الحياة وعمل تأمين صحي؛
- ✓ المعرفة والدراسة الجيدين لقوانين الضرائب الخاصة بالصناعة التي سوف تستثمر من خلالها والتي تختلف من دولة إلى أخرى وكذلك من صناعة إلى أخرى؛
- ✓ مراقبة أسواق المال عن قرب لفترة كبيرة لفهم آليات عمل الصناعة التي تنوي الاستثمار فيها والمتابعة المستمرة للقرارت الحكومية فهي عامل قوي ومؤثر على حركة الأسواق بمختلف أنواعها.

5. كيفية تجنب المخاطر الاستثمارية [2]

إن المستثمر الرشيد عليه السعي المستمر لإدراك هذه المخاطر والتحوط لها ومجاراتها بعدة قرارات ومن هنا فان قدرة المستثمر باستباق الحدث المفاجئ والاستعداد لما يترتب عليه بالقدر الممكن يعد أول خطوات نجاح القرار الاستثماري ومواجهة المخاطر الكلية وتقليل أثارها السلبية على أرباحه و هذا يتطلب من المستثمر:

أولا: أن يضمن تماما تحقق العائد المتوقع على استثماراته ولا يتم ذلك إلا بتحقيق شرطين:

أ) أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة؛

ب) أن تكون مؤكدة تماما من حيث التوقيت.

وإلا فسينشأ عن احتمال عدم تحقق أي من الشرطين السابقين مخاطرة تحيط بالاستثمار.

---

[1] قاسم نايف علوان – مرجع سابق ، ص 72.

[2] كتاب أسس الاستثمار للدكتور مروان شموط والدكتور كنجو عبود كنجو جامعة القدس المفتوحة النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات تاريخ الطبعة 2008 ص 240.

ثانيا: امتلاك المستثمر لأداة أحادية يعني تحمل مخاطرة كبيرة وعليه يتطلب توزيع المبلغ الاستثماري على عدة أدوات استثمارية بهدف توزيع المخاطرة وهذا ما يسمى بالتنويع.

ثالثا: ننصح المستثمر بتشكيل ما يسمى المحفظة الاستثمارية وهي التي تستطيع استيعاب التقلبات السوقية بمخاطر اقل.

رابعا: لكي يصبح التنويع ناجحا عند تكوين المحفظة الاستثمارية يجب التحقق من شروط نجاح تنويعها وعوامله.

المطلب الرابع: العائد والتبويب في الاستثمار

1. عائد الاستثمار [1]

إن المستثمر وعند شروعه في فكرة الاستثمار تكون له نظرة عن الإطار التوزيع الاحتمالي للعائد لأنه يصعب عليه أن يحدد بدقة معدل العائد المتوقع على الاستثمار.

عند اتخاذ قرار الاستثمار فان المستثمر يأخذ بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطر لأنهما يمثلان الدور الرئيسي لنجاح مشروع الاستثمار ومن هنا سنتطرق إلى تناول مفهوم العائد المتوقع من الاستثمار وتعريف المخاطر الكلية التي بين المخاطر و عدم التأكد منها.

2. العائد المتوقع من الاستثمار[2]

نظرا للمتغيرات السائدة سواء الاجتماعية والسياسية والقانونية وغيرها التي تؤثر على كل مستثمر والتي بسببها لا يمكنه اتخاذ قرار في ظل التأكد التام ولولا هذه المتغيرات لكان اتخاذ القرار الاستثماري هكذا يصعب بل يستحيل على المستثمر أن يحدد بدقة حجم العائد الذي يتوقع تحقيقه وان كان يستطيع أن يضع إطارا للتوزيع الاحتمالي لهذا العائد أي يستطيع تقدير الاحتمالات الممكنة ووزن كل احتمال وقيمة العائد المتوقع في ظله ,ولا تتجاوز القيمة الكلية للتوزيع الاحتمالي الواحد الصحيح ومن ثم فانه إذا كان هناك ثلاثة احتمالات قيمتها على التوالي 0.2 . 0.6 . 0.2 فان هذا يعني أن وزن الاحتمال الأول يماثل وزن الاحتمال الثالث أما وزن الاحتمال الثاني فيبلغ ثلاثة أضعاف أي من الاحتمالين الآخرين وبالطبع يتوقف تقدير المتغيرات الثلاثة (عدد الاحتمالات ووزن كل منها وقيمة العائد في ظل كل احتمال) على خبرة ودراية المحلل أو متخذ القرار , وإذا ما توصل المحلل إلى

[1] كتاب الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي للدكتور فريد راغب النجار أستاذ إدارة الأعمال الدولية مؤسسة شباب الجامعة ص 46.

[2] كتاب الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي للدكتور فريد راغب النجار أستاذ إدارة الأعمال الدولية مؤسسة شباب الجامعة ص 48.

قيمة المتغيرات الثلاث حينئذ يمكنه تقدير العائد المتوقع من الاستثمار والذي لا يخرج عن كونه المتوسط المرجح بالأوزان للعوائد المتوقعة في ظل كل احتمال أما الوزن فهو قيمة الاحتمال نفسه .

3. مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجالات الاستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الاستثمار. فإذا كنا نتحدث مثلا عن استثمارات حقيقية أو استثمارات مالية فإننا نتجه نحو مجال الاستثمار، أما إذا وجدنا مستثمرًا يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف مستثمر آخر يوظف أمواله في سوق العملات الأجنبية فإن تفكيرنا يتجه في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار.

وبشكل عام تختلف مجالات الاستثمار ويمكننا تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة، حيث توجد في هذا الصدد عدة تبويبات ولكن نحاول التطرق لأهم هذه التبويبات المتعارف عليها وهي : التبويب الجغرافي النوعي، حسب الهدف من الاستثمار، حسب مدة الاستثمار، والتبويب حسب طبيعة الاستثمار.

4. التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار[1]

تنحصر مجالات الاستثمار من الوجهة الجغرافية إلى استثمارات محلية وأجنبية

- **استثمارات محلية** : ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار وقياسًا على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية. . . الخ
- **استثمارات أجنبية "خارجية** : وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من جلاء المستثمر إلى البلاد المضيفة للاستثمار .

ويمكن تعريفها بشكل آخر: الاستثمارات الخارجية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد

[1] العمودي محمد طاهر ، الاستثمار العقاري و دوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية – الجزائر 2012 ص 56.

المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.

كما أننا نجد أن للاستثمارات الخارجية مجموعة من المزايا، كما أن لها عيون أيضًا، ومن أهم مزاياها أن

- ✓ توفر الاستثمارات الأجنبية على مرونة كبيرة في اختيار أدوات استثمارية ذات عائد مرتفع؛
- ✓ تنويع الأدوات الاستثمارية تمنح المستثمر توزيع مخاطر الاستثمارات؛
- ✓ تتميز مجالات الاستثمارات بوجود أسواق منتظمة ومتخصصة لتبادل جميع أدوات الاستثمار، أسواق الأوراق المالية، أسواق السلع، الذهب وأسواق العقار؛
- ✓ تتوفر في هذه الأسواق قنوات اتصال نشطة إضافة إلى خبرات متخصصة من المحللين الماليين؛
- ✓ توفر العديد من الامتيازات تمنحها الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية مثلا : الإعفاءات والحوافز الجبائية

لكن ومع المزايا المتعددة المشار إليها أعلاه، فإن لهذا الصنف من الاستثمارات بعض الاعتبارات التي لا بدّ من مراعاتها من قبل المستثمرين لعل من أهمها : ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة باحتمالات تغير الظروف السياسية والأمنية خاصة في الدول النامية إلى تغيرات معدلات التضخم إضافة إلى مخاطر أسعار الصرف. . . الخ

5. التبويب النوعي لمجالات الاستثمار[1]

تبوب الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى:

1.5 استثمارات حقيقية أو اقتصادية

يعتبر الاستثمار حقيقيا إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة. والاستثمارات الحقيقية تشمل جميع أنواع الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية ومن أمثلة ذلك

[1] العمودي محمد طاهر ، الاستثمار العقاري و دوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية – الجزائر 2012 ص 61.

المشاريع الاقتصادية، العقارات، الذهب، السلع والخدمات. . . الخ، حيث أن الاستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين رأس المال في الدولة لذلك يطلق على الاستثمارات الحقيقية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات. ونجد أن عامل الأمان متوفر بدرجة كبيرة وهو ميزة نسبية للاستثمار الحقيقي، إلا أن المستثمر في هذا المجال يمكن أن يواجه مشاكل أخرى أهمها:

- ✓ أن الأصول التي تتم فيها عملية الاستثمار ضعيفة السيولة؛
- ✓ وجود نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيًا : تكاليف الصفقات المالية، النقل، التخزين. . . الخ
- ✓ اختلاف درجة المخاطرة في الاستثمار الحقيقي من أصل لآخر مع الإشارة هنا إلى أن الأصول غير متجانسة مما يزيد في صعوبة التقييم.

2.5 الاستثمارات المالية[1]

وهي تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "سهم أو سند" ويتمثل هذا الأصل المالي حقا ماليًا يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني. هذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية

أما عملية تداول الأوراق المالية في السوق الثانوي عمومًا لا تنشأ عنها أية منفعة اقتصادية إضافية للناتج القومي، رغم التغير الحادث في أسعار هذه الأوراق، إلا إذا كان إصدار هذه الأسهم يهدف لتمويل عملية توسع لصالح مؤسسة معينة أو خلق مشروع جديد محتمل. فهنا تمثل مساهمة في خلق قيمة إضافية وكما هو الحال في الأصول الحقيقية يوجد للأصول المالية مزايا وعيوب، لعل أهمها المخاطرة التي تصاحب الاستثمار فيها. لكن المزايا هنا تفوق العيوب إلى حد كبير، وهذا ما جعل الأسواق المالية أكثر مجالات الاستثمار استقطابا لأموال المستثمرين أفرادًا ومؤسسات. وسنتولى عرض هذه المزايا بالتفصيل في مكان لاحق.

6. التبويب حسب الهدف من الاستثمار

حيث يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى استثمارات توسعية، استراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير.

[1] محمد صالح جابر – مرجع سابق – الاستثمار بالأسهم و السندات ص 103.

1.6 **استثمارات توسعية:** حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحدوية للمنتجات.

2.6 **استثمارات استراتيجية:** يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.

3.6 **الاستثمار في مجال البحث والتطوير:** إن هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة ونجد أن هذا الاستثمار يهدف أساسًا إلى تدنئة التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن وهذا عن طريق تكثيف الآلية وتطوير الجهاز الإنتاجي وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق.

يمكن الإشارة إلى أته قد نجد أن استثمار معين يجمع بين عدة أنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية مثلا : فقد تؤدي أيضًا إلى تحقيق أغراض استراتيجية إلى جانب خدمة مجال البحث والتطوير.

7. التبويب حسب مدة الاستثمار[1]

حيث تصنف الاستثمارات في هذا المجال إلى:

1.7 **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي استثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيًا، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشارًا في الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.

2.7 **استثمارات متوسطة الأجل:** حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02) ولا تزيد عن سبع (07) سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشارًا، مثل مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات. . . الخ.

[1] محمد صالح جابر – مرجع سابق – الاستثمار بالأسهم و السندات ص 108.

3.7 **استثمارات طويلة الأجل** : نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة تفوق سبع (07) سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيًا كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع : عقارات للكراء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلامبنى الإدارة، مبنى المخزن. . . الخ.

8. التبويب حسب طبيعة الاستثمار:

حيث تصنف الاستثمارات في هذا النطاق إلى:

1.8 **الاستثمار المادي**: حيث يعبر هذا الصنف عن موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة : العقارات، الآلات والمعدات المستعملة في النشاط.

2.8 **الاستثمار البشري**: ويصطلح على هذا الصنف من الاستثمار : رأس المال البشري، حيث يُعتبر عملية توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع أو مؤسسة ما، نوعًا من الاستثمار باعتبار أن ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الربحية، حيث يجب الإشارة إلى ضرورة مراعاة أن تكون القيمة المضافة لهذا العامل أكبر من تكلفته على المؤسسة.كما أن تكاليف تكوين وتدريب العمال تعتبر نوعًا من أنواع الاستثمار في المجال البشري

المبحث الثاني التحليل الأساسي للاستثمار

المطلب الأول :مفهوم التحليل الاستثماري

يمثل الركيزة الأساسية لاختيار أي نشاط أو مشروع استثماري حيث لابد من دراسة دقيقة لكل الظروف المحيطة

1. **التحليل الاقتصادي السياسي للاستثمار**[1]: لا يمكن تحليل مقترحا أو قرارات الاستثمار بدون تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية والسياسية المحيطة مثال ذلك : الاقتصاد العالمي والتضخم والضرائب وأسعار الفائدة وحركة الأسهم والسن دات في سوق المال وغيرها .

- البيئة السياسية عنصرا هاما وشرطا لجذب الاستثمار فاستقرار النظام السياسي سوف يشجع على تدفق الاستثمارات وتزايد عدد الشركات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح ، يترتب على عدم الاستقرار السياسي هروب الأموال لخارج البلاد وانخفاض معدل النمو السنوي في الاقتصاد؛
- احتياطي العملات الأجنبية وتحتاج آي دولة إلى احتياطي من العملات الأجنبية لسداد التزاماتها المتعددة
- مخاطر أسعار الصرف يتأثر اقتصاد الدولة بمخاطر تغير سعر صرف العملة المحلية كما يترتب على تغيير سعر الصرف بتخفيض قيمة العملة في بلد ما تغير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الدول التي تتعامل معها
- قيود التجارة الخارجية تؤدي قيود حركة الصادرات والواردات أيضا إلى تغير في حصيلة الجمارك وتغير المركز التنافسي للسلع بسبب الإغراق والقيود الجمركية والكمية؛
- الدين الخارجي والميزان التجاري إذا زاد الدين الخارجي على الدولة فسوف يؤثر ذلك على الاقتصاد القومي؛
- التضخم يقلل التضخم من قدرة الدورة على سداد احتياجاتها بسبب تخفيض قوتها الشرائية والاستيرادية من الاسواق الدولية
- أسعار الفائدة يشجع سعر الفائدة المنخفض على زيادة الاستثمار في حين أن أسعار الفائدة المرتفعة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتخفيض الاستهلاك ؛

[1] قاسم نايف علوان – مرجع سابق – ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق ص 125.

- الضرائب يؤثر معدل الضريبة على الاقتصاد القومي فانخفاض الضرائب على الدخل مثلا يعني توفر الأموال لدى الأفراد للإنفاق ورواج الأسواق كما أن الضريبة المنخفضة تؤدي إلى توفير الحافز على الاستثمار ويؤدي ارتفاع الضرائب إلى انخفاض النقود المتاحة للإنفاق وتقلل من دوافع وحوافز الاستثمار؛
- عجز الموازنة العامة للدولة يحدث عجز الموازنة إلى التضخم وزيادة معدل العجز في المستقبل كما أن خفض الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى نقص العرض من النقود وانخفاض الطلب على السلع والخدمات؛
- العمالة والبطالة يترتب على البطالة الركود الاقتصادي وانخفاض معدل الدخل القومي.

2. **الاستثمار والدورة الاقتصادية** :تؤثر المرحلة التي توجد فيها الدولة في الدورة الاقتصادية على مراكز الإنتاج والتشغيل وعيى المستثمرين إذن تؤثر الدورة الاقتصادية على قرارات الاستثمار والعمالة والطلب والربحية بالشركات كما أن بعض النشاطات والشركات تتأثر بدرجة اكبر بدورة الأعمال والاقتصاد عن غيرها حيث تشمل الدورة الاقتصادية دورات الأعمال الأربع مراحل التالية :

- ✓ الركود وفي الركود الاقتصادي ينخفض الطلب ويرتفع التضخم وترتفع أسعار الفائدة وتزداد قروض الشركات وتنخفض المبيعات ومن ثم تضطر إلى تخفيض الإنتاج والعمالة؛
- ✓ الانتعاش ومع بريق الانتعاش تبدأ الاستثمارات في الزيادة ومعها يزداد الطلب وتبدأ الشركات في تحقيق أرباح
- ✓ الرواج ويصل الطلب إلى أعلى مستواه خلال فترة الرواج وكذلك تزداد الاستثمارات مع انخفاض أسعار الفائدة ويبدأ العرض في الزيادة عن الطلب ومن ثم تبدأ الأسعار في الانخفاض ويبدأ التضخم في الزيادة أيضا؛
- ✓ الكساد يبدأ الاقتصاد مع الكساد في الانكماش كما يبدأ الطلب في الانخفاض ويزداد التضخم وترتفع أسعار الفائدة ويصعب على الشركات بيع منتجاتها ويزداد المخزون.

يفع

المطلب الثاني : الاستثمارات في الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في العصر الحالي، وهذا لتوفر المزايا العديدة التي توفرها للشخص المستثمر فيها ولا توجد في بقية الأدوات الاستثمارية. لكن قبل التطرق إلى مزايا وعيوب هذه الأداة، نعطي شرحًا ولو مبسط أولاً لأنواع هذه الأداة.

1. أدوات السوق المالي

يعرف سوق رأس المال أو السوق المالي على أنه سوق تداول الأوراق المالية بيعًا وشراءً إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل. فهو بذلك يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل من خلال الأسهم والمشكلة لحقوق الملكية، والسندات كحقوق دائنية، الأمر الذي يعني المشروعات الاستثمارية وتوظيف الادخار بما يضمن عائدًا مناسبًا بأقل التكاليف. وفيما يلي نتناول هذه الأدوات بشيء من التفصيل:

1.1 الأسهم :

يعرف السهم على أنه المشاركة في الملكية حيث يمثل حق لصاحبه في حصة محددة في ملكية مؤسسة أو مشروع معين، مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعًا وشراءً في الأسواق المالية الثانوية. . . وعليه فالأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال وتخول لصاحبها حقوق.حيث أنه وعلى أساس الحقوق والامتيازات تصنف الأسهم إلى:

- **أسهم عادية** : يتميز هذا الصنف بأنها ليست لديها تاريخ استحقاق معين مسبقًا، فهي إذن مصدر ثقة وأمان للمؤسسة، إضافة إلى أن هذه الأداة توفر لمالكها حق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

✓ يمكن لمالك الأسهم ترشيح نفسه للمشاركة بإدارة المؤسسة بالقدر الذي يملكه من أسهم؛

✓ الحصول على نصيب من الأرباح الموزعة بما يعادل النصيب من رأس المال المدفوع.

لكن تجب الإشارة إلى أن حملة الأسهم العادية يحصلون على نصيبهم من الأرباح في حالة التوزيع بعد أن يتقاضى حملة الأسهم الممتازة كافة حقوقهم. أما في حالة إفلاس المؤسسة وتصفيتها فهم يحصلون على حقوقهم بعد كافة الدائنين وبعد حملة الأسهم الممتازة.

- **أسهم ممتازة** : يفصل بعض المستثمرين التعامل بالأسهم الممتازة كونها تجمع بين الأسهم العادية من حيث حق الملكية وبين السندات من حيث الحصول على أرباح محددة بنسبة ثابتة "مبالغ محددة مسبقًا."

يكون حق صاحب السهم الممتاز مضمون سواء كانت نتيجة أعمال المؤسسة أرباح أم خسائر. وأقصى ما يستطيع أن يفعله مجلس الإدارة بالنسبة لأرباح الأسهم الممتازة هو إمكانية تأجيلها إلى السنة التالية

أما في حالة التصفية فيحصل حامل السهم الممتاز على نصيبه قبل غيرهم من حملة الأسهم العادية. وتقسم الأسهم الممتازة من حيث حقوق حملتها في الأرباح إلى:

- **أسهم ممتازة مجمعة الأرباح** : بالنسبة لهذا القسم، فإنه في حالة عجز المؤسسة عن دفع نسبة الأرباح السنوية فإنه يتم تأجيلها إلى السنة التالية.
- **أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح** : بحيث أنها إذا لم تحقق المؤسسة أرباح وعجزت عن دفع النسبة السنوية للأسهم الممتازة، فإنه لا يتم تأجيلها وبذلك يسقط حق حامل السهم في هذا الربح.

1.2 **السندات** :

يمثل السند حق دائنة يتعهد من خلاله المقترض "الجهة المصدّرة" بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح المقرض "المستثمر" وله قابلية التداول في السوق المالي.

نجد أن لهذه الأداة عدة امتيازات كون أن لحامل السند الأولوية في الحصول على كل حقوقه في حالة التصفية. أما الفوائد المدفوعة أو المحتسبة تكون على أساس القيمة الاسمية وليست السوقية، أما المخاطر المتعلقة بهذه الأداة فتنحصر أساسًا في تغير أسعار الفائدة. وعمومًا نجد أن السند يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة.

ويمكن تقسيم السندات إلى عدة أنواع:

- **السندات المباشرة** : هي سندات تصدر بسعر فائدة ثابت وتستحق السداد عند موعدها الأصلي فقط.
- **السندات ذات سعر الفائدة العائم** : هي سندات تصدر بسعر فائدة قابل للتغيير مقارنة بتغير سعر الفائدة على الودائع لأجل، نجد أن هذا النوع من السندات يمتاز بتداول في السوق الثانوي نشط جدًّا.

- **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم** : يعطي هذا النوع لحامله الخيار بتحويل السند إلى أسهم في رأس مال المؤسسة المصدرة على أساس سعر تحويل يحدد في العادة عند إصدار السندات.
- **سندات المضمونة** : عمومًا أحيانًا يكون ضمان قيمة السندات برهن الموجودات (عقارات) وهي منتشرة الاستعمال
- **سندات غير مضمونة** : هنا تكون درجة المخاطرة كبيرة، لكن عمومًا يتم إصدار هذا النوع من السندات من طرف مؤسسات مالية ذات سمعة طيبة مما يساعد على التعامل بها.

بالإضافة إلى هذه التقسيمات، توجد أيضًا تقسيمات أخرى للسندات نذكر منها : السندات القابلة للتمديد، السندات القابلة للدفع المسبق، السندات القابلة للاستدعاء .

2. أدوات الاستثمار في السوق النقدي[1]

نعلم أن السوق النقدي هو سوق للتعامل عمومًا بالأصول المالية قصيرة الأجل كبيرة الحجم، أي توفير التمويل القصير الأجل، والميزة الأساسية لهذه الأدوات هي أنها ذات مخاطرة ضعيفة إن لم نقل معدومة وأهم هذه الأدوات:

1.2 **الودائع لأجل** : هي عملية إيداع مبلغ من رأس المال لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية بسعر فائدة محدد ، ومن العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الودائع لأجل نذكر:

- ✓ المفاضلة بين البنوك لاختيار الأفضل؛
- ✓ التعامل مع البنوك ذات المركز المالي الممتاز للحد من المخاطر؛
- ✓ الربط بين أسعار الفائدة وأجل الوديعة، فكلما توقعنا ارتفاع أسعار الفائدة قلت آجال الودائع

2.2 **أذونات الخزينة** : هي أوراق مالية تصدر بخصم محدد ولا تحمل سعر فائدة ثابت، الأمر الذي يستدعي خصم الأذونات من القيمة الاسمية مما يعني بيعها بما هو أقل من القيمة الاسمية

[1] العمودي محمد الطاهر ، الاستثمار العقاري و دوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر – مرجع سابق – ص 118.

3.2 **شهادات الإيداع** : تمثل شهادات الإيداع شهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية كإثبات بإيداع مبلغ من المال لديها لفترة زمنية محددة ولها تاريخ استحقاق مقابل سعر فائدة، ويُسجل على الشهادة شروط وكيفية حساب الفائدة ودفعها ويتميز هذا النوع: . بالمرونة . السيولة، تعدد الآجال، الضمان، السرية، التسليم، تنوع الإصدار.

4.2 **القبولات المصرفية** : تمثل إحدى أشكال الاقتراض، بحيث يصادق البنك على سحب معين لصالح شخص معنوي أو طبيعي فيصبح للسحب سمعة تمنحه قابلية التداول. كما أن البنك المركزي يسمح بخصم القبولات المصرفية إذا استوفت الشروط التالية:

- ✓ عدم مبالغة البنوك في استعمال هذه الأداة؛
- ✓ أن تنتج عن عمليات تجارية كالاستيراد والتصدير، أن لا تزيد مدة التمويل عن ستة (06) أشهر، أن يكون إصدارها بمبالغ يسهل تداولها في السوق؛
- ✓ يجب توثيق عمليات القبولات في كل من بنك المصدر والمستورد.

3. **الأدوات المشتقة وصناديق الاستثمار**:ونذكر منها ما يلي :

1.3 الأدوات المشتقة[1]: تعتبر هذه الأداة من الأدوات الاستثمارية العصرية التي نشأت على ضوء التطور العلمي والتكنولوجي والحاجة للسيولة ورفع الكفاءة للتقليل من المخاطرة.

وفي الحقيقة هذه الأدوات لا تنشئ تدفقات نقدية إلا بشكل بسيط، لذلك يعتبرها البعض أنها عقود تشتق من عقود الأوراق المالية والعملات الأجنبية للتعامل مع المستقبل وحالة عدم التأكد مما يزيد من مخاطرها، إلا أن الكثير يستعملها كأداة للمضاربة. وهذه الأدوات المشتقة هي:

- ✓ اتفاقيات إعادة الشراء : يقصد بها شراء الأوراق المالية من بائع يتعهد بإعادة الشراء بعد فترة زمنية قد تصل إلى ليلة، أو أطول من ذلك أو أن تستمر عملية البيع والشراء حتى يلجأ أحد الطرفين إلى إلغائها، وعلى العموم تحمل هذه الاتفاقيات سعر فائدة يدفعه المقترض للمقرض. ومن أشكال هذه الاتفاقيات نجد:

[1] مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ص 126.

- اتفاقية إعادة شراء مستمرة؛
- اتفاقية إعادة شراء ليلة واحدة فقط؛
- اتفاقية إعادة شراء لفترة طويلة.

2.3 **التعامل بحقوق الخيار** :أول تاريخ تم فيه التعامل بهذه الأداة سنة 1971 في السوق الأمريكية، فحقوق الاختيار هي عمليات آجلة يمنح فيها المشتري حق الخيار في إلغاء العملية أو إتمامها مقابل دفعة للبائع يُتفق عليها

وحقوق الخيار نوعان : إما حقوق الشراء أو حقوق البيع.

أ – **حقوق الشراء** : وهي نوعان أيضًا:

- شراء حق ممارسة الشراء : حيث يملك المشتري الحق في شراء الكمية المتفق عليها بالسعر الذي تحدد خلال الفترة الزمنية أو بتاريخ استحقاق عقد الخيار؛
- شراء حق ممارسة البيع : حيث يملك المشتري حق بيع الكمية المتفق عليها الذي تحدد خلال الفترة الزمنية أو بتاريخ الاستحقاق.

ب – حقوق البيع : تشكل عملية بيع حقوق الخيار مخاطرة كبيرة أكثر من شراءها، فكما رأينا سابقا في حالة مشتري الحقوق فهو يمارس حقه بالخيار المناسب، إلا أن مخاطرة البائع تكون أكبر. وخيار البيع نوعان:

- بيع الشراء ممارسة الشراء : حيث يُتم البائع تعهده لبيع العقد المتفق عليه بالسعر الذي تحدد إذا تم طلبه من قبل المشتري خلال فترة زمنية محددة؛
- بيع حق رسم البيع : وهو أن يُتم البائع عهده لشراء العقد المتفق عليه بالسعر الذي تحدد إذا تم قبول ذلك من الطرف الآخر خلال فترة زمنية محددة.

3.3 **التعامل بالعقود المستقبلية** :ونجد في هذا السوق نوعين من المتعاملين هما :

اولا: المستثمرين المباشرين والوسطاء بالعمولة، إذن فالعقود المستقبلية مبنية على أدوات مرتبطة أسعارها بسعر الفائدة على مدار الزمن. وبالتالي تكون التزامًا أكيدًا بشراء أو بيع الأداة المالية خلال فترة محددة ضمن سوق منظم وفكرة العقود المستقبلية تقوم على أساس الحماية من الخسائر وتعظيم الأرباح وفقا للشروط المتفق عليها والمبالغ المتعامل بها حسب طبيعة السوق

ثانيا : صناديق الاستثمار ،إن صندوق الاستثمار هو أشبه بوعاء مالي له عمر محدد وهو عبارة عن أداة تستخدمها مؤسسات مالية تسمى شركات الاستثمار قصد تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مجالات متعددة حيث تضمن للمساهمين عائد معين وهو مستوى معين من المخاطرة وهذا بالاستفادة من مزايات التنويع. وبحكم تنوع المجالات التي يستثمر فيها كل صندوق، كأن نجد صناديق متخصصة في الأوراق المالية، العقارات وغيرها من الأصول الاستثمارية

وعمومًا نجد أن الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار يتمثل في:

- ✓ **مدير الصندوق** : يتمثل في شركة استثمارية متخصصة حيث يتقاضى مدير الصندوق مقابل إدارته عمولة أو أتعاب تكون في صورة نسبة مئوية معينة؛
- ✓ **أمين الاستثمار** : هو أيضًا يتمثل في مؤسسة مالية مهمتها مراقبة المؤسسة مدير الاستثمار والإشراف على الصندوق "مهمته شبه تنفيذية"، العوائد أيضًا تكوّن نسبة مئوية؛
- ✓ **وكلاء البيع** : هو وسيط أو مجموعة من الوسطاء مهمته توزيع شهادات الاستثمار؛
- ✓ **الهيئة الاستشارية** : تضم مجموعة من الخبراء والمختصين في هذا المجال يعينهم مدير الصندوق.

ويمكن تصنيف صناديق الاستثمار إلى تصنيفات مختلفة بموجب أسس مختلفة:

4.3 **صناديق النمو** "المضاربة" : تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية، الهدف هو المضاربة الهادفة إلى الاستفادة من التقلبات الحادثة في أسعار الأوراق المالية، عمومًا الأسهم ذات المخاطرة العالية

5.3 **صناديق الدخل** : الهدف هو الحصول على عائد مستمر، لذا الاستثمار هنا يكون في أسهم ممتازة وسندات لمؤسسات ناجحة.

6.3 **صناديق الدخل – رأس المال** : تجمع هذه الصناديق بين أهداف النوعين الأوليين وتسمى الصناديق المتوازنة باتباع مبدأ التنويع.

7.3 **الصناديق المتخصصة** : الهدف منها المتاجرة بأوراق مالية لشركات صناعية معينة، قطاعات صناعية معينة

8.3 **الصناديق المقفلة أو المغلقة** : تمتاز بثبات رأس المال المستثمر.

9.3 **الصناديق المفتوحة** : إمكانية فتح رأس المال للاكتساب فيه أو تخفيضه

10.3 **صناديق الاستثمار ذات رأس المال المضمون** : تتوفر فيه ميزة المحافظة على رأس المال. هنا المؤسسة مدير الصندوق يتحمل المخاطرة كاملة.

11.3 صناديق الاستثمار غير المضمونة : في هذه الحالة فإن المستثمر يتحمل المخاطرة كاملة، لذا يكون الاستثمار أساسًا في المضاربة بالاستعانة بخبراء أو مختصين في الميدان.

تحليل النشاط الاستثماري :يجب على المستثمر تحليل النشاط الذي تعمل فيه الشركة نظرا لان هذا التحليل سوف يؤثر على نتائج أعمال الشركة وكذلك بقاءها بالأسواق فقد يكون النشاط في حالة ركود أو في حالة كساد في حين أن إدارة الشركة وحساباتها الختامية في أحسن حال ويتضح ذلك من المراحل التالية للصناعة أو النشاط:

- ✓ مرحلة دخول النشاط؛
- ✓ مرحلة التوسع والنمو؛
- ✓ مرحلة التضخم والاستقرار؛
- ✓ مرحلة انخفاض الطلب.ماري1

[1] كتاب الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي للدكتور فريد راغب النجار أستاذ إدارة الأعمال الدولية كلية التجارة جامعة الزقازيق مؤسسة شباب الجامعة ص 61.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار

1. **دوافع الاستثمار**[1]: يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ الرغبة في الربح؛
- ✓ مواجهة احتمالات زيادة الطلب وأتساع الأسواق؛
- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي؛
- ✓ بناء رأس المال الاجتماعي؛
- ✓ الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية؛
- ✓ توفر الموارد البشرية المتخصصة؛
- ✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- ✓ مواجهة احتمالات زيادة الطلب.

2. **محددات الاستثمار**[1]: يتحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد لكن الظروف أو المتغيرات الاقتصادية والتي سنركز عليها والتي تتمثل في:

- **الائمان المصرفي**: إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية او المصارف المتخصصة لدعم المشاريع آو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) آو رأس المال الثابت (الرأسمالي) يعتبر عاملا محددا و مؤثرا على الاستثمار فان توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار وبالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار.

[1] طاهر حيدر حردان – مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن – عمان – الطبعة الأولى، سنة 1997 ص13.

- **النقد الأجنبي**: إن شراء السلع الرأسمالية كالآلات والمكائن لباس يتم الاحتياج لها لغرض الإنتاج وتقديم خدمات والتي يتم استيرادها من الخارج الدولة وخاصة في الدول النامية وينشئ الحاجة إلى النقد الأجنبي لشراء هذه السلع وربما لا يكون ذلك متاحا لسداد قيمها مما يؤثر ذلك سلبا على القرار الاستثماري.
- **عدم الاستقرار الاقتصادي** : إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة فان حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات (حالة الانكماش في الاقتصاد العام)
- **ارتفاع المديونية الخارجية للدولة** : إن ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة منها استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة وربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص كذلك قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها أو استثمارها في داخل البلاد (وهذا قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للاستثمار)

وهناك من يحدد العوامل التالية التي تؤثر على القرار الاستثماري وهي :

- **سعر الفائدة** : يعتبر عاملا مؤثرا على حجم الاستثمار وبشكل عكسي وفق المفهوم الاقتصادي للاستثمار
  - ✓ الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر؛
  - ✓ التقدم التكنولوجي في اقتصاد الدولة؛
  - ✓ درجة المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار سواء كانت مخاطر منتظمة ام غير منتظمة
  - ✓ مدى توفر الاستقرار السياسي او الاقتصادي الذين يساهمان في خلق المناخ الاستثماري للدولة
  - ✓ أسعار النفط ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم خاصة في البلدان المصدرة للنفط حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى عائدات البلد الذي صرف المزيد من الأموال على المشاريع التنموية للاقتصاد وهذا ما يؤثر على جميع مفاصل حياة المواطنين وبالتالي على الاستثمار في الأسواق المالية

- ✓ عوامل أخرى مثل مدى توفر الوعي الادخاري أو الاستثماري لدى جمهور المستثمرين أو مدى توفر الأسواق المالية الكفء في البلد وغيرها.

هناك الكثير من العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار إلا أن هذه المحددات (العوامل) التي سبق ذكرها تمتاز بشموليتها وتأثيرها المباشر والواضح في السوق وعلى المستثمر معرفة كيفية تأثير هذه العوامل على نشاط الاستثمار وخاصة سوق الأوراق المالية وعلى المستثمر ان يكون متابعا جيدا للأحداث والمتغيرات البيئية بشكل عام لكي يكون قادرا على تحديد أثارها على الاقتصاد.

3. **مؤشرات اختيار النشاط الاستثماري**: من اهم مؤشرات النشاط الاستثماري نذكر:

- ✓ استثمر في النشاط الذي في مرحلة النضج والاستقرار؛
- ✓ كلما زاد معدل نمو الشركة كلما زادت فرص الاستثمار بها؛
- ✓ يزداد معدل الأمان في الشركات بالقطاع الخاص اكبر من الشركات بالقطاع العام والحكومي؛
- ✓ تجنب الاستثمار في النشاط آو الصناعة سريعة التقلب في دورة الأعمال؛
- ✓ الاستثمار في صناعات التصدير يعطي عائدا اكبر من العائد على الاستثمار في الصناعات غير التصديرية؛
- ✓ لا تستثمر في الصناعات في مراحل الخروج من السوق (حالات الركود)؛
- ✓ لا تستثمر في الصناعات الملوثة للبيئة_استثمر في الصناعات الخضراء؛
- ✓ استثمر في الصناعات (الأنشطة الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة)؛
- ✓ استثمر في الصناعات (الأنشطة) التي توظف عوامل الإنتاج المحلية؛
- ✓ استثمر في النشاطات ذات العائد المرتفع والمخاطر المحسوبة المحدودة.

4. العوامل المشجعة على الاستثمار[1]: من بين العوامل المشجعة على الاستثمار نذكر:

أولًا : السياسة الاقتصادية الملائمة، إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة، ومحددة، وشاملة. وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون وان احتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى. وهذا من الممكن أن يتوقف على:

- ✓ إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛
- ✓ تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛
- ✓ تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية؛
- ✓ ومن الجدير بالإشارة كذلك إلى أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل أسعار الفائدة العالمية، ومعدل الأرباح، وظروف الاستثمار من حيث حرية خروج رأس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.

ثانيًا: البنية التحتية اللازمة للاستثمار تشير نظرية التنمية الاقتصادية إلى ضرورة توفر حد أدنى من توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات وإيجارات وقيمة الأراضي ومن المهم أن تكون أسعار هذه العناصر قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف

ثالثًا . بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة. إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

[1] إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق للدكتور قاسم نايف علوان أستاذ مشارك رئيس قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة التحدي دار الثقافة للنشر والتوزيع 2012 ص 38.

خلاصة

في عصرنا الحالي نجد أن موضوع الاستثمار أصبح يأخذ حصة الأسد في الدراسات الاقتصادية نظرًا لما لهذا الموضوع من انعكاسات على جميع الميادين، ومن خلال زيادة التبادلات التجارية والاقتصادية وتطورها اتسعت مجالات الاستثمار حيث أصبحت لها عدة تبويبات، إذن نجد كل من التبويب الجغرافي النوعي، حسب الهدف من الاستثمار، حسب طبيعة الاستثمار وتبويب حسب مدة الاستثمار.

وباتساع هذه المجالات نجد أن أدوات الاستثمار أيضا تشعبت وأصبح من الضروري لأي مستثمر صاحب مشروع دراسة وفحص كل أداة على حدى، حيث نجد في هذا النطاق الاستثمار في الأوراق المالية، العقارات ، السلع، المشروعات الاقتصادية، العملات والمعادن الثمينة، بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار في الأدوات المشتقة أو صناديق الاستثمار. وتجب الإشارة إلى أن أي مستثمر يؤسس تفضيله لأي مجال ومن ثم الأداة على عنصرين مهمين في شكل ثنائية "عائد، مخاطرة" أي زيادة العائد وتعظيمه مع تخفيف المخاطرة المصاحبة للمشروع بشكل كبير و ذلك لتحقيق فرص نجاح للمشروع بشكل كبير.

ومن خلال بحثنا هذا توصلنا إلى أن لكل أداة استثمارية مجموعة من المزايا بالإضافة لجملة من العيوب، حيث أن أكثر الأدوات انتشارًا واستخدامًا هي الأوراق المالية، ثم المشروعات الاقتصادية والسلع، مع الإشارة إلى أن أدوات الاستثمار الحقيقي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من جانب الدول النامية خاصة من خلال زيادة الحوافز لجلب هذه الاستثمارات إلى بلدانها باتباع عدة سياسات تهدف في مجملها لتحسين سوق الاستثمار ومن ثم إنشاء قيمة اقتصادية إضافية لتساهم في زيادة الدخل القومي للبلد المعني

و أخيرا نستخلص من ذلك و بعد أن قدمنا كل ما نراه مهما في مجال معرفة أساسيات الاستثمار ومن خلال زيادة التبادلات التجارية والاقتصادية وتطورها اتسعت مجالات الاستثمار ، و هو ما حدث فعلا لعدة دول كانت ضعيفة اقتصاديا و اجتماعيا و قفزت بشكل كبير في كل المجالات و هذا لإتباعها سياسة استثمارية رائدة و ممنهجة كما جاء في تحليلنا لهذا الفصل.

الفصل الثاني

الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر

تمهيد

يعتبر الصيد البحري في الجزائر من أهم العناصر الاقتصادية و الاستثمارية في الساحة الاقتصادية لما يوفره من دخل جيد للمستثمر و يحظى باهتمام كبير من قبل الدولة، حيث خصصت في بعض المدن ميناء لسفن الصيد البحري، كذلك فتحت المجال للشراكة مع أصحاب سفن الصيد من الأجانب من إسبانيا وإيطاليا، وطورت التكوين والتعليم في كل مجالات واختصاصات الصيد البحري. ، إذ أن الساحل الجزائري يحتوي على احتياطي كبير من المرجان الأحمر و الأسفنج وأنواع كثيرة من الطحالب التي يمكن استخدامها في مجالات عديدة كالزراعة والصناعة و الأدوية، إضافة إلى المخزون الهائل من الثروة السمكية ويعتبر القطاع السمكي من القطاعات الهامة والحيوية للاقتصاد الوطني من حيث القدرة على المساهمة في توفير الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى الموارد البحرية و تحتوي الجزائر أيضا على مسطحات المياه الطبيعية و الاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية و المصائد الداخلية ، و مع ذلك فإن تثمين كل هذه الموارد تعتمد على وسائل المستخدمة في عملية الإنتاج وعلى الإطار التشريعي و المؤسسي لاستغلالها بطريقة مستدامة. وسعيا منها لبناء اقتصاد متنوع وقوي، حيث سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى استغلال البحر و موارده لتحقيق هذا المبتغى في الأقاليم الساحلية وفي الجزائر ككل.

المبحث الأول : الصيد البحريّ في الجزائر

المطلب الأول: أساسيات حول الصيد البحري

1. تعريف الصيد[1]

الصيد في اللغة :هو مصدر كلمة صاد ويقال: اصطاد حيوانا؛ أي قنصه وأخذه بحيلة، ومن الجدير بالذكر ان الصيد يوجد على نوعين رئيسيين، هما: الصيد البري الذي يعني: عملية قَنص، ومطاردة الحيوانات البرية كالأرانب، الطيور و الغزلان، ضمن ضوابط وقوانين معينة ، والصيد البحري وهو موضوع هذا المقال؛ حيث يعرف بانه: عمليّة القبض على السمك والموارد البيولوجيّة والإمساك بها، سواء باستخدام مصائد طبيعية، أو اصطناعية، كما انه يمثل كل نشاط يرمي إلى جمع أو قنص أو استخراج موارد بيولوجيّة من المياه التي تشكل وسط حياتها الدائم، ويُعتبَر نشاط الصيد البحري واحدا من أقدم النشاطات الإنتاجية التي مارسها الإنسان في سبيل إشباع متطلباته الغذائيّة، حيث كانت تتم باستخدام الوسائل البدائيّة.

وإذ أن الجزائر من الدول التي ينمو فيها قِطاع الصيد البحري بشكل متسارع ؛ بفضل السياسات التشاركية مع القطاعات الأخرى ، الفعالة و المساهمة في رفع القدرات الإنتاجية و الاستثمارية فيه، و حيث أنه مصدرا مهما للازدهار الاقتصادي ؛ فقِطاع الصيد البحري في الجزائر يلعب دور مهم في النهضة الاقتصادية و الخروج من التبعية النفطية و تنويع مصادر الدخل للعملة الصعبة و خلق فرص جديدة للمستثمرين و بالتالي خلق فرص عمل جديدة ، كما انه يُتيح العديد من فرص الاستثمار في مجالات جديدة ، و يفتح الباب للمستثمرين في الانغماس في استثمارات خلاقة للثروة ويُوفر آلاف الأطنان من المنتَجات الصديدية للسوق الاستهلاكية؛ ولذلك تسعى الجهات المختصّة كوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية كل الهيأت المعنية إلى ضبط وإعادة هيكَلة مختلف نشاطات الصيد البحري.

2. مفهوم الصيد البحري [2]

الصيد البحري من الصعب تحديد معنى الصيد البحري في عبارة واضحة وقصيرة ويعود سبب ذلك إلى اتساع مفهوم الصيد البحري بحيث يشمل عدد كبير من الممارسات البشرية مع الأحياء والثروات المائية المختلفة سواء كان ذلك من خلال صيد الأسماك والكائنات البحرية المختلفة في المسطحات المائية المالحة كالمحيط والبحر أو في المسطحات المائية العذبة كالبحيرة والنهر

[1] إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية، مقاربة ميدانية تحليلية– مذكرة غانية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،الجزائر ص 59–61.

[2] نفس المرجع.

وخزان السدود، بالإضافة إلى تربية الأسماك والكائنات البحرية المختلفة في البرك والبحيرات الاصطناعية بغرض تكاثرها وبيعها أو نشاطات الصيد الاصطناعي المتنو ع. صنف بعض الحكومات، الصيد البحري ضمن مجال الفلاحة رغم التباين الواضح في الفلاحة القائمة على اليابسة والصيد البحري القائم في الماء بينما تقوم حكومات أخرى بتصنيف الصيد البحري ضمن مجال استخراج وتصنيع المواد الأولية.

3. **أنواع الصيد البحري**: يقسم الصيد البحري إلى عدة أنواع كما هو موضح في النقاط التالية:

3.1 **الصيد من المياه المالحة، الصيد الساحلي**: وهو الصيد الذي ينفذ على عمق لا يزيد عن 200م من عمق البحر بالقرب من مناطق الجرف القاري للقارات المختلفة وغالبا ما تمتد رحلة الصيد من هذا النوع لنحو أسبوعين أو أقل، حيث تنطلق هذه الرحل على سفن صغيرة أو قوارب يستخدم الصيادون فيها وسائل مختلفة لصيد الكائنات البحرية ومنها الصنارة والشبكة وأكياس الجر، أما الكائنات البحرية التي يتم الحصول عليها عبر الصيد الساحلي فتتمثل في الأسماك والجمبري والقرنبيط.

3.2 **الصيد من الأعماق**: يحدث هذا النوع من الصيد في مناطق بعيدة عن اليابسة وفي المناطق العميقة من البحار والمحيطات على متن سفن ضخمة، وتكون هذه السفن مجهزة بكافةالوسائل المختلفة لحفظ الأسماك بداخلها من ثلاجات ومصانع خاصة لتعليب بعض أنواع الأسماك كالتونة، وذاك لحفظها من التلف خلال رحلة الصيد الطويلة والتي تستغرق حوالي ثلاثة أشهر.

3.3 **الصيد البحري من المياه العذبة**: يعتبر من طرق الصيد منخفضة التكلفة، حيث تعتمد على استخدام سفن صغيرة وتثبيت الشباك والمصايد في التيارات المائية التي تحمل الأسماك والإمساك بالأسماك من خلالها.

3.4 **تربية الكائنات البحرية**: يلجأ العديد من تجار الأسماك والكائنات البحرية كالقشريات والمحار إلى تربية الأنواع المختلفة منها في برك اصطناعية، وذلك بهدف زيادة أعدادها والتحكم في تكاثرها بكميات تكفي الصادرات والاستهلاك المحلي منها.

3.5 **منتجات البحر الأخرى**: لا تقتصر منتجات البحر على الأسماك والقشريات بل تتعدى ذلك لتشمل الأحياء الأخرى التي تعيش في المسطحات المائية المختلفة كالمرجان والإسفنج والعلق البحري والتي تعتبر ثروات غنية تستغل وتستخدم في عدة مجالات وصناعات مثل استخدام العلق البحري في الصناعات الدوائية

4. خصائص قِطاع الصيد البحري

يتمتع مجال الصيد البحري في الجزائر بعدة خصائص، ويُمكن تقسيم هذه الخصائص إلى سياقَين، هما:

4.1 **السياق البيئيّ**: إن لنشاطات الصيد البحري في الجزائر خصائص بيئية معينة من أهمها:

- ✓ **الظروف المناخية**: حيث يسود المناخ المناسب لنشاط الصيد البحري معظم أيام السنة؛ إذ يُقدر عدد أيام النشاطات أو أيام الإبحار بمعدل 210 أيام في السنة، مما يدل على وجود مؤشر اقتصادي مَقبول لنشاطات الصيد البحري في مجال الربح بشكل أكبر مقارَنة بما يتعلق بأمن الملاحة.
- ✓ **شكل الساحل**: حيث تتميز الطبيعة الجغرافية للساحل الجزائري بوجود مناطق متنوعة ومعتبَرة من حيث الشكل والطبيعة والعدد، بحيث توفر هذه المناطق ثروات طبيعية لا يستهان بها في قطاع الصيد والموارد الصيدية وأهم هذه المناطق: الخلجان الكبيرة، والصغيرة ، مناطق رطبة ساحلية بمياه عذبة أو شديدة الملوحة ، أعماق رملية، ومموحلة، وحصوية، سواحل رملية، وصخرية من شواطئ أو أجراف.
- ✓ **الثروة والتنوع البيولوجي**: ويعد هذا التنوع البيولوجي من الخصائص البيئية نظراً لما يلي:
  - تَسمح التضاريس الوعرة للأعماق البحرية في الجزائر بالحد من الصيد البحري، وذلك باستخدام الشباك الكبيرة مما يساهم في حفظ الموارد البحرية والحد من الاستغلال المفرط لها.
  - تُوفر التضاريس الوعرة بيئة مناسبة ومناطق مفضلة لعيش أنواع من الأسماك القيمة والنادرة مثل: سمك المار، والطرسطوج، بالإضافة إلى أنها توفر المواد الضرورية لنمو الأنواع الحيوانية مثل: الإسفنجيات، الطحالب والمرجان الأحمر.
  - يوفر اتصال المناطق الرطبة الساحلية بالبحر تَنوعا بيولوجيا قيما، حيث تأتي العديد من الأسماك البحرية وتختلط مع الأنواع الأصلية.

4.2 **السياق الاجتماعي والاقتصادي**: يتركز معظم سكان الجزائر في الجهة الشمالية عند الشريط الساحلي ومن الجدير بالذكر أن قرب السكان من المناطق الساحلية يضمن استنزاف سريعا لمنتَجات الصيد البحري، كما أن

المواطن الجزائري يميل إلى أكل السمك والمنتوجات البحرية؛ فقيمتها الغذائية عالية والذوق الجزائري الرفيع يزيد الطلب على المنتجات البحرية بشكل كبير.

5. توزيع الصيد البحري حسب المناطق

تتنوع أنشطة الصيد البحري في الجزائر بحسب منطقة الصيد والأسلوب المستخدم فيه وأهم هذه الأنواع:

- ✓ **الصيد البحري الحرفي:** وهو الصيد الذي يمارس في الأعماق الوعرة باستخدام الشباك الصغيرة.
- ✓ **الصيد الساحلي:** وهو الصيد الذي يتم في المياه الساحلية التي تتنوع بشكل طولي وعرضي، حيث يمارس فيها نوعان من الصيد، هما: الصيد باستخدام الشبك السطحي والصيد باستخدام الشبك الجيبي، إذ تتركز معظم الموارد الصيدية في المنطقة الساحلية، وتتيح لنشاطات الصيد البحري موارد صيدية متنوعة وغنية.
- ✓ **الصيد في أعالي البحار** : وهو الصيد في عرض البحر وبمسافة تبعد أكثر من 6 أميال عن الساحل وهو على نوعين: الصيد البحري نصف المصنع: وهو الذي يتم ضمن حدود (6-12) ميلاً بحريا عن الساحل و تستخدم فيه سفن صيد لا يزيد طولها عن 25م. الصيد البحري المصنع: وهو الذي يتم ضمن حدود أكثر من 12 ميلاً بحريا عن الساحل وتستخدم فيه سفن صيد يزيد طولها عن 35م.
- ✓ **الصيد في المحيطات:** وهو الصيد في المحيط الأطلسي؛ حيث ان الجزائر قريبة من المحيط الأطلسي فالمسافة بين مدينة وهران ومضيق جبل طارق أقل مقارنة بالمسافة بين الجزائر وعنابة ، وذلك وفق الالتزامات الدولية للدولة فيما يتعلق باستغلال الموارد البيولوجية والمحافظة عليها ضمن المياه الخاضعة للقضاء الوطني .

6. الأجهزة المتخصصة في تنظيم قطاع الصيد البحري[1]

يتم وضع مجموعة من الجهات والأجهزة المتخصصة في تنظيم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من قبل الدولة ومن هذه الأجهزة: المجلس الوطني الاستشاري ، المركز الوطني الخاص بهذا المجال كالمركز الوطني للبحث و التنمية في الصيد البحري و تربية المائيات ببوسماعيل ، هياكل للتكوين والتنظيم في مجال الغوص الاحترافي، الغرفة الوطنية الخاصة بهذا المجال. يتم ضبط عمليات

[1] وزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية ، مسح اجتماعي اقتصادي حول سكان الصيادين في الجزائر ، في ورشة العمل الدولية حول النهج الاجتماعي والاقتصادي للصيد وتربية الأحياء المائية والمشاريع المتكاملة: الجزائر ، 20-21 يناير 2014 ، ص 39.

تربية وتداول وتسويق منتجات الصيد البحري ضمن إطار الاستعمال المستديم للموارد البيولوجية؛ وذلك من أجل منع الاستغلال المفرط وتجنب عواقبه وحماية التنوع البيولوجي في البيئات المائية والحد من تبذير الموارد البيولوجية، وذلك من خلال استخدام تقنيات متقدمة في الصيد وممارسة الصيد المسؤول للحفاظ على البيئة.

7. مناطق الصيد البحريّ [1]

تتم ممارسة الصيد البحري في المناطق الآتية: المنطقة الخاصة بالصيد الساحلي، المنطقة الخاصة بالصيد في عرض البحر، منطقة الصيد الكبير. يتم تنظيم وتحديد ممارسات الصيد في المناطق الآتية:

- ✓ المناطق المحمية من قبل الدولة؛
- ✓ المناطق الخاصة بالدراسات والتجارب العلمية؛
- ✓ الأحواض، الموانئ ومناطق رسو السفن؛
- ✓ المناطق القريبة من مؤسسات استغلال الموارد البيولوجية البحرية كمؤسسات التربية والزرع؛
- ✓ المناطق القريبة من المنشآت البترولية والصناعية والقريبة من المعسكرات الساحلية؛
- ✓ المناطق الأُخرى المحددة من قبل الدولة و غالبا تكون مناطق عسكرية محروسة للاستعمالات الخاصة.

8. وسائل الصيد البحري

هناك طرق عديدة ومتنوعة للصيد منها القديم الذي انعدم استخدامه ومنها الحديث الذي ابتكر لتطوير وتسهيل عملية الصيد ولكل طريقة تتناسب حسب نوع السمك لذلك هناك بعض الوسائل التي تستخدم في الصيد البحري منها:

- ✓ الشباك: تعود تسمية الشباك إلى الطريقة التي يصطاد بها الأسماك؛ حيث تعلق من خياشيمها في عيون الشباك، والتي تختلف عن بعضها البعض من حيث طريقة الاستخدام، أما سعة العيون فتختلف من شبكة إلى أخرى؛

[1] نفس المرجع السابق وزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية ، مسح اجتماعي اقتصادي حول سكان الصيادين في الجزائر ص 39.

- ✓ الكتارة: هي من الطرق القديمة للصيد في الخليج ويتم الصيد من خلالها ليلاً، وذلك من خلال تتبع الأسماك الكبيرة ليلا أثناء نومها عن طريق المصابيح وتستخدم العصا الخشبية في آخرها رمح حاد، يتم غرسه في السمكة واصطيادها وهي طريقة تتطلب صبرا ومجهودا كبيرا؛
- ✓ الحضرة: هي عبارة عن شكل هندسي يتكون من دعائم الحديد والخشب ويطوقها شباك، إذ كانت في القدم خيوطا أما في الوقت الحديث فتستخدم الشباك المعدنية و توضع الحضرة في أماكن انحسار الماء وتعتمد على الم والجزر؛
- ✓ الخية: هو خيط صيد طويل تتفرع منه خيوط أقل سمكا من الخيط الرئيسي، بحيث يكون في آخر الخيط المتفرع ، تختلف مقاسات الخيوط مع أماكن رمي الخ ية، وهي طريقةٌ فعالة جدا، إذ يستخدم فيها الطعم على حسب أنواع الأسماك؛
- ✓ السكار: هي طريقة غريبة تعني إغلاق الفجوات على الأسماك ويجب على مستخدميها أن يكونوا على دراية بالمناطق المراد تسكيرها وهي عبارة عن شباك صيد تمتد لمسافات كبيرة وفي أماكن قريبة ومجاورة للشاطئ ، لكن هذه الطريقة تتطلب مجهودا بدنيا كبيرا.

9. **طرق الصيد البحري**[1]:من بين اهم طرق الصيد البحري نذكر:

- ✓ الصنارة التقليدية: هي من طرق الصيد الممتعة جدا؛ إذ تمارس كرياضة من كافة الأعمار وتعتمد على الهدوء والصبر، كما أن أدواته بسيطة تبدأ بالصنارة البلاستيكيّة القوية القابلة للانحناء وللجمع لتختصر طولها؛
- ✓ التفجير: هو الصيد بالديناميت، وهو أحد أنواع الصيد غير المشروع، يمارس باستخدام متفجرات لقتل أو صعق مجموعات هائلة من الأسماك، ذلك لسهولة جمعها إلا أن هذه الممارسات غير قانونية وتؤدي في كثير من الأحيان إلى تدمير النظام الإيكولوجي وتكون خطرة على الصيادين، فهي تؤدي إلى الحوادث والإصابات؛
- ✓ غراب البحر: يقوم صائدو السمك في بعض أنحاء العالم بتدريب فصيلة من طيور الغراب على الصيد، وذلك من خلال ربط عنقها لتنطلق غوصا في الماء ثم تنجذب للخارج وتستخرج معها الأسماك في أكياسها؛

[1] مسح اجتماعي اقتصادي حول سكان الصيادين في الجزائر ، في ورشة العمل الدولية حول النهج الاجتماعي والاقتصادي للصيد وتربية الأحياء المائية والمشاريع المتكاملة: أداة دعم القرار ، MPRH ، الجزائر.

✓ السالية: هي شبكة دائرية يتجاوز قطرها ثلاثة أمتار ويكون على أطراف الشبكة ثقل ففي ال قدم كانوا يَستخدمون الرصاص بدلاً عن الحجارة وغالباً تستخدم في الأماكن الضحلة كالشواطئ ومن المتعارف عنها صعوبة رمي شباكها.

المطلب الثاني : مساهمة قطاع الصيد البحري في التنمية في الجزائر

1. أثر تطور أسطول الصيد البحري في التنمية في الجزائر

إن أثر تطور أسطول الصيد البحري في التنمية في الجزائر يتمثل في تأثر الإنتاج الصيدي على مردودية قوارب الصيد لتقييم السياسة الاستثمارية لقطاع الصيد البحري والموارد الصيدية في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة على القطاع،حيث يمكن استخدام مؤشر تطور مردودية قوارب صيد المتمثلة في المؤشرات الأساسية والتي ترتكز على قاعدة البيانات في قطاع الصيد البحري التي تتجدد باستمرار و من هنا نذهب إلى تحليل كل هذه المعطيات و القواعد الأساسية لفهم مدى تأثر الاستثمار في قطاع الصيد البحري و تحليله بشكل اقتصادي محض و نذكر ما يلي :

1.1 قاعدة البيانات في قطاع الصيد البحري

تركيبة قاعدة البيانات و التي تعتبر أساس كل المعطيات حول الصيد البحري في الجزائر و هي أيضا بنك المعلومات الخاص بالصيد البحري و الذي على أساسه تبنى كل الخطط التوسعية في الصيد البحري و التي تتمثل في:

- **أولا: أسطول الصيد N في السنة:** ويتمثل في إجمالي وحدات الصيد المسجلة، حيث يعكس بالدرجة الأولى حجم الاستثمارات القائمة، هذه الأخيرة التي تمثل حجر الزاوية وأهم أدوات تنمية القطاع ويقوم هذا الأسطول بقنص أو استخراج الموارد البيولوجية التي تعيش في ماء البحر وهذا ما يطلق عليه عملية الصيد
- **ثانيا: عدد خرجات أسطول الصيد في السنة** : F سنعتمد في دراستنا على الاستبيان الاقتصادي الاجتماعي الذي قامت به وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية خلال الفترة 20ماي-20جويلية 2013 ،وتبين أن متوسط عدد الخرجات في الأسبوع هو 4 خرجات ؛ إذا افترضنا أن عدد الأسابيع في الشهر هو 4 يصبح عدد الخرجات بالنسبة لقارب الصيد في السنة كما يلي:[1]

[1] المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية – عدد 05 / ديسمبر 2016و من دراسة بعنوان إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية – مقاربة ميدانية تحليلية.

$$(01) \quad F := (4 . 4)12. = 192$$

❖ **ثالثا: جهد الصيد : E** إن جهد الصيد يقع في صلب موضوع اقتصاد وتسيير مصايد الأسماك ؛ ويتمثل في عدد الخرجات التي يقوم بها إجمالي الأسطول المسجل في السنة، كما هو موضح بالمعادلة التالية[1]

$$(02) \; E := H(N \; . \; F) = N.F$$

H عدد وحدات الصيد
N عدد الخرجات الاجابية
F تم ذكرها سابقا " **192**"

❖ **رابعا: الإنتاج الصيدي السنوي** : وهو عبارة عن حجم الموارد المصطادة نتيجة ممارسة عملية الصيد خلال فترة معينة والمصيد له علاقة مباشرة بجهد الصيد وحجم المخزون .

❖ **خامسا : مردودية وحدات الصيد** : Rdt تتمثل في حجم المصيد لكل قارب صيد في الخرجة الواحدة والمردودية في قطاع الصيد البحري تختلف عنها في القطاع الصناعي، حيث تعظيمها يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الأسطول من إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية ، مقاربة ميدانية تحليلية من جهة وعلى المستوى البيولوجي الأمثل للثروة السمكية من جهة أخرى ؛ ونستطيع في هذه الحالة استخدام مؤشر تطور مردودية قوارب الصيد كما يلي:[2]

$$(03) \; td: \; R(P_{or} \; . \; E) = P.E$$

R الإنتاج في الخرجة
E عدد الخرجات كلها
P الإنتاج الكلي

ويمكن توضيح أثر الاستثمارات على التنمية المستدامة لقطاعي السياحة في الجزائر بالاعتماد على العلاقة بين متغيرين أساسين والمتمثلان في حجم الاستثمار انطلاقا من أسطول وجهد الصيد من جهة ومردودية وحدات الصيد من جهة أخرى

المطلب الثالث : أثر الاستثمار على أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر

سنحاول في ما يلي الإجابة على التساؤل التالي و هو تساؤل مهم في بحثنا هذا :

❖ هل يتسبب زيادة الاستثمار عن طريق زيادة جهد الصيد بالضرورة في زيادة الإنتاج الصيدي؟

[1] نفس المرجع السابق.
[2] نفس المرجع .

❖ و للاجابة على هذا التساؤل و فهم علاقة الاستثمار بجهد الصيد أو ما يسمى بالانتاج الصيدي علينا التركيز على البيانات و التحاليل و المعطيات التالية :

1. قاعدة البيانات المعالجة لعدد الوحدات مع الإنتاج العام

والجدول الموالي يبين نتائج مختلف الحسابات ومعالجة قاعدة البيانات المتاحة .

أولا: إعادة تشكيل قاعدة البيانات المعالجة لعدد الوحدات مع الإنتاج العام للمنتوج الصيدي و هو ما يتضح في الجدول رقم1

الجدول رقم (2–1) :نتائج معالجة قاعدة البيانات

العملية	–	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
(1)	N	–	1495	1533	1712	1817	2078	2351	2301
(2)	F	خرجة	192	192	192	192	192	192	192
(3)=(1)*(2)	E	خرجة	287040	294336	328704	348864	398976	451392	441792
(4)	orP	طن	113157	133623	134320	141528	137108	139459	157021
(5)= (4)/3)	tdR	طن/ خرجة	0.394	0.453	0.408	0.405	0.343	0.308	0.355
العملية	–	الوحدة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
(1)	N	–	2443	2641	2480	2563	2758	2780	2624
(2)	F	خرجة	192	192	192	192	192	192	192
(3)=(1)* (2)	E	خرجة	469056	507072	476160	492096	529536	533760	503808
(4)	orP	طن	148842	142035	130120	95168	104008	108207	102220
(5)= (4)/ 3	tdR	طن/ خرجة	0.317	0.280	0.273	0.193	0.196	0.202	0.202

المصدر: من إعداد صلاح الدين قدري جامعة الشيخ العربي التبسي ، تبسة، الجزائر بالاعتمادعلىنتائج للدراسة الميدانية وبيانات منوزارة الفلاحة، التنمية الريفيةوالصيد البحري

تحليل و قراءة للبيانات

حاولنا في الجدول أعلاه تلخيص نتائج معالجة قاعدة البيانات انطلاقا من مختلف الحسابات، ويتبين لنا من الجدول المد المتصاعد لجهد الصيد في الجزائر، حيث ارتفع من 287.040 خرجة سنة 2000 إلى 503.808 خرجة سنة 2013 أي بنسبة زيادة تقدر بـ (51.75%)وفي المقابل نجد الإنتاج الصيدي المتذبذب، حيث وصل إلى 102.220طن سنة 2013 بعد أن كان 113.157 طن سنة 2000 ،أي بمعدل نمو سالب قدر بـ(-9.73 %)لأمر الذي أثر على مردودية قارب الصيد الواحد.

2. **تطور مردودية وحدات الصيد في الجزائر:** يمكن تلخيص ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1):اتجاه التطور الخطي ونمذجة تطور مردودية وحدات الصيد في الجزائر بالنسبة للزمن في الجزائر الفترة(2000-2013)

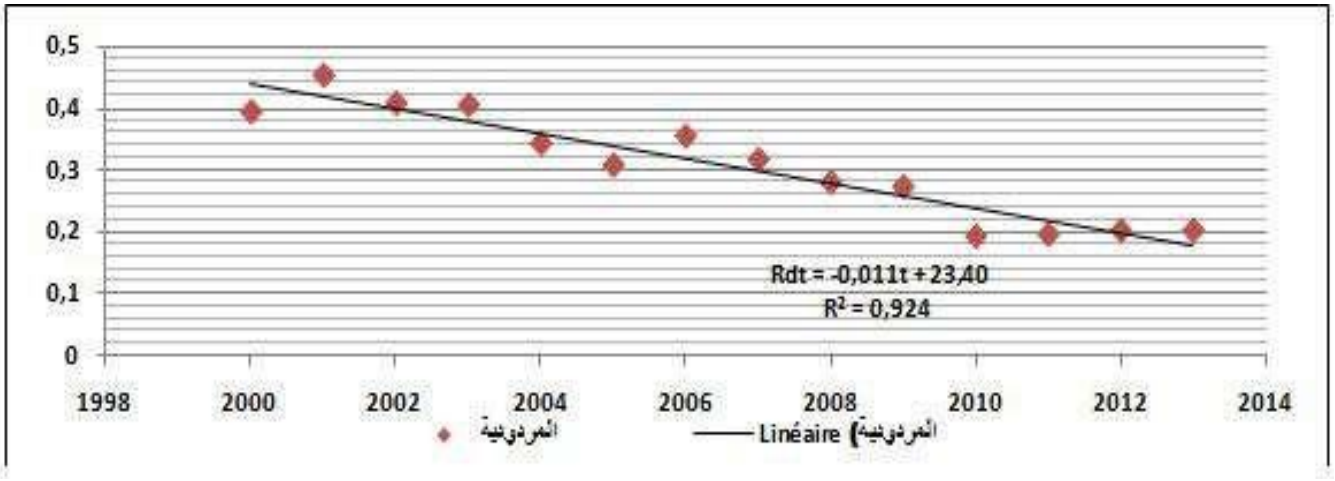

الوحدة(طن/خرجة)

المصدر من إعداد نذير غانية جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي،الجزائر بالاعتماد على بيانات من وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن متوسط مردودية قارب الصيد في الجزائر في تناقص مستمر، حيث أن و بملاحظة الشكل المتناقص للمنحنى نجد أن مردودية هذه القوارب في تناقص مستمر سنة بعد سنة ،هذه النتائج الأولية تبين عدم فعالية السياسة الاستثمارية وأنه لا تقابلها استجابة بالنسبة لمردودية وحدات الصيد، الأمر الذي يطرح إشكالية السياسة الاستثمارية لهذا القطاع في الجزائر؟، وعليه فإن صانعي القرار تجاهلوا خصوصيات الموارد الصيدية ومكانتها باعتبارها مواد مشتركة، و هنا نقصد التنمية المستدامة وأن تجاوز المستوى البيولوجي الأمثل سيؤدي إلى إنتاج متناقص في المستقبل ، حيث أن تفسير انخفاض مردودية أسطول الصيد الناتج عن الانخفاض النسبي لإنتاج السمك بالجزائر يقوم على تحليل مختلف محددات الإنتاج المتمثلة في العوامل الطبيعية الحيوية والعوامل التقنية الخاصة بأدوات الصيد واليد العاملة.

3. **اليد العاملة و تأثرها بالاستثمار في الصيد البحري** : حيث أن مستوى تكوين الصيادين يسمح باستخدام أدوات وتقنيات صيد متطورة، وبالتالي زيادة الإنتاج. والشكل الموالي يبين نسبة الصيادين الذين يبحثون على تكوين في مجال الصيد البحري.

الشكل رقم (2-2) :نسبة الصيادين الذين يحثون على تكوين في مجال الصيد البحري

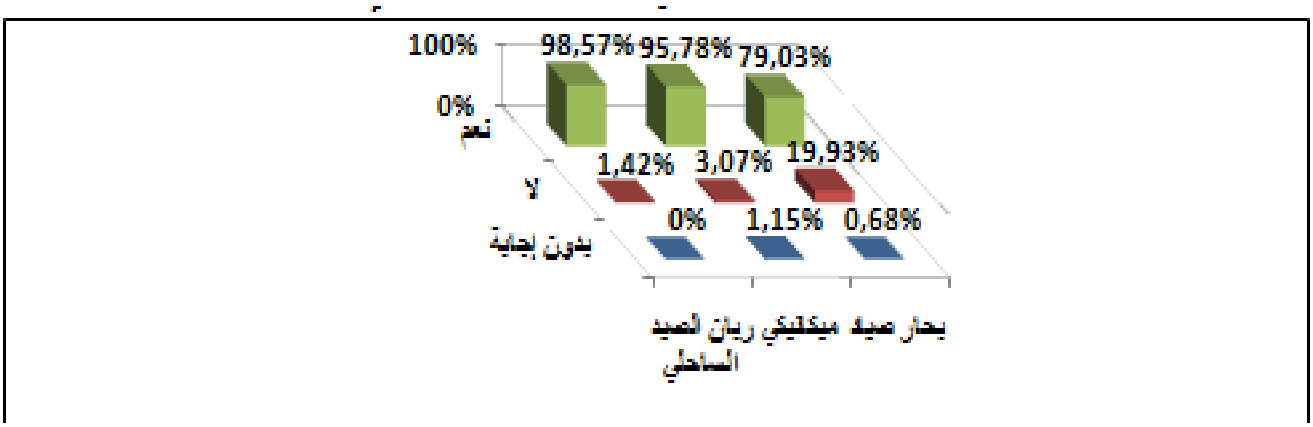

المصدر بالاعتماد على بيانات من وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري و بالتنسيق مع مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أغلبية المسجلين البحريين يرغبون في الحصول على تكوين في مجال الصيد البحري خاصة بالنسبة لفئة ربان الصيد الساحلي، حيث وصلت النسبة فيها إلى 57.98 % في حين أنها كانت % 78.95 و03.79 % بالنسبة لفئتي الميكانيكيين والبحارة الصيادين على التوالي. وحسب دراستنا الميدانية تبين أن التكوين في مجال الصيد البحري يرتكز فقط على الجانب الكمي، وهذا على حساب نوعية التكوين الأمر الذي أثر على سيرورة وحدة الصيد وإنتاجيتها من جهة وعدم قدرة هؤلاء البحارة على استخدام معدات ووسائل صيد متطورة في حال توفرها من جهة أخرى، وعليه فإن مسؤولية البحارة الصيادين عن الضعف في إنتاج السمك بالجزائر تبقى مطروحة، حيث أن التكوين هو الطريق الأنجع لعصرنة القطاع وعليه فالقطاع بحاجة إلى يد عاملة كفئ وإلى مختلف التربصات لإدماج كل المستجدات والتقنيات والتكنولوجيات لجعل منظومة التكوين في قطاع الصيد البحري أكثر تجاوبا مع احتياجات المهنيين ومتطلبات الميدان.

هذه النتائج تكشف عن نقطتين رئيسيتين؛ الأولى هي غياب المقاربة التشاركية Une ApprocheParticipative مع رجال البحر أو الصيادين و المهنيين في عملية اتخاذ القرار، والثانية تتمثل في ضرورة الاستثمار الأمثل و المدروس بشكل جيد للحفاظ على الثروة البحرية و ديمومة الاستثمار لتحقيق عائد جيد و مستمر كما يطالب بذلك الصيادين و المختصين في هذا المجال.

المطلب الرابع : الصعوبات التي تواجه الاستثمار في الصيد البحري في الجزائر

1. **الاستغلال المفرط والتلوث**: حيث يعتبر الصيد المفرط والتلوث حسب مجتمع الصيادين من أهم أسباب تدهور المردود السمكي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل(2-3) : أسباب تدهور المردود السمكي حسب أراء الصيادين

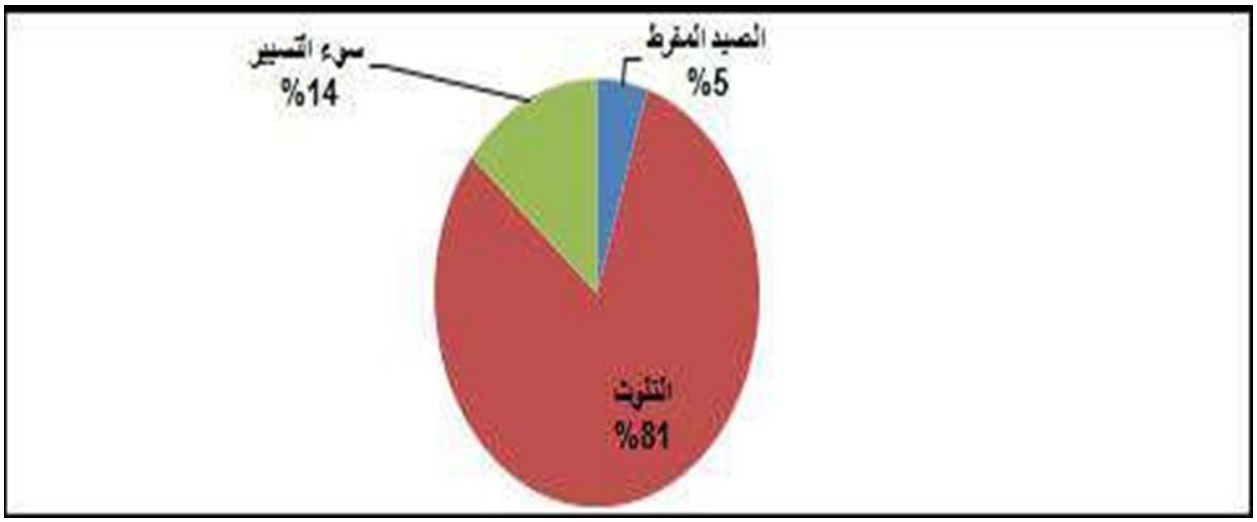

المصدر من إعداد المعهد الوطني للبحث و التنمية في الصيد البحري و المنتجات البحرية و بالاعتماد على بيانات من وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري ، دراسة ميدانية سنة2018.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن 81 %من المستجوبين اعتبروا أن التلوث هو أهم أسباب تدهور المردود السمكي بالجزائر في حين أن 5 % فقط يرجعونه إلى الصيد المفرط وعليه فالتلوث من النفايات المنزلية (قارورات، أكياس بلاستيكية...) غير القابلة للتحلل طبيعيا، بالإضافة إلى الخطر الذي تشكله الشباك المفقودة في البحر، إذ تتحول إلى فخاخ، تعتبر أول منافس للصيادين في البحر، حيث أن التلوث بمختلف أنواعه يؤدي إلى انخفاض المستوى البيولوجي الأمثل وفي ظل جهد الصيد المتزايد أو حتى الثابت سوف نصل إلى مرحلة الاستغلال المفرط وبالتالي تدهور المخزون السمكي.

2. الصعوبات المرتبطة بمعدات الصيد وانعكاساتها على إنتاج السمك بالجزائر[1]

إن مستوى تطور أدوات وتقنيات الصيد المستعملة في الجزائر لازال محدودا، إذ غالبا ما يتم الاعتماد على وسائل صيد تعاني من ضعف مستواها التقني وبشكل لا يسمح باستغلال كل الاحتياطي السمكي الموجود بالأعماق الوعرة وفي هذا الإطار نجد أنه هناك خلل في السياسة الاستثمارية للقطاع، حيث يتم استخدام جزء معتبر من مردودية قطاع الصيد البحري في الجزائر حيث نجد أن التكاليف لا تؤخذ بعين الاعتبار خاصة الاهتلاكات ، الأمر الذي أثر على قدرة قوارب الصيد على استغلال مصايد جديدة وبعيدة نوعا ما ، لكن في حال تدعيم قدرات وحدة الصيد عن طريق رفع جزء نسبة من العوائد الصيدية إلى رأسمال المؤسسة لتستخدم في تجديد وعصرنة قوارب ومعدات الصيد، الأمر الذي يسمح لهم بالصيد في أماكن أخرى بعيدة نوعا ما، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحسن مردودية قوارب الصيد. في حين نجد الاستهلاك الذي تضاعف بحوالي 10 مرات بسبب تضاعف عدد السكان يخلق عدم توافق بين العرض والطلب، ويمكن اعتبار هذا أحد أسباب الندرة أو الانطباع بالندرة بالنسبة للتطور التاريخي، كذلك بالنسبة لأسطول الصيد الذي تضاعف تقريبا مما أثر على حجم المصايد بالنسبة لكل قارب .وبالتالي فإن غياب مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين في القطاع ومقاربة متعددة التخصصات هي أهم أسباب النتائج المبينة أعلاه. وعليه فإن قطاع الصيد البحري في الجزائر اليوم ليس بحاجة إلى استثمارات إضافية في قوارب الصيد لكنه يحتاج إلى الاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في التكوين، الاستثمار في البحوث فهم أفضل من أجل تسيير أفضل، التجديد بالنسبة للقوارب ومعدات الصيد، أنظمة وتقنيات الصيد، إضافة إلى التنقيب عن مصايد أسماك جديدة واستغلالها.

3. الصعوبات في التسويق و تضارب أسعار المنتجات البحرية

3.1 **تطور أسعار السمك في الجزائر** : إن تحليل تطور أسعار السمك بالجزائر ستسمح لنا بالكشف عن إمكانيات القطاع وقدرته على مواجهة الطلب على المنتجات السمكية وتحديد المشاكل المختلفة التي تعترض السير الحسن لهذا النشاط الإنتاجي. عند التطرق لمسألة تطور أسعار السمك في الجزائر خلال الزمن، سوف نحاول أن نأخذ صورة كاملة عن الاتجاه العام لتطور أسعار بعض أنواع السمك في الجزائر، كما هو موضح بالجدول الموالي

[1] دراسة بعنوان جهود الصيد: اختبارها ومواصفاتها وبنيتها الداخلية في المصايدالاقتصاد والإدارة ، مصايد الأسماك البحرية الوطنية ، مركز مصايد الأسماك ، مجلة الاقتصاد والإدارة البيئية 14 ، بصمة ELSEVIER، 1987،ص 268-269.

الجدول رقم (2–2) :تطور أسعار بعض أنواع الأسماك في الجزائر للفترة 2001-فيفري2014

	الوحدة	2001	فيفري 2013	جانفي 2014	فيفري 2014	فيفري2001 2014	فيفري 2013 - فيفري2014	جانفي 2014 - فيفري 2014
السردين الطازج	د ج /كغ	88.16	399.89	397.67	410.78	+365.95	+2.72	+3.30
tteverC eguor	د ج /كغ	607.52	1924.17	1980.23	1967.78	+223.90	+2.27	-0.63
سمك rouget	د ج /كغ	462.10	1288.93	1247.29	1311.23	+183.75	+1.73	+5.13
لسماك السرير	د ج /كغ	322.26	1088.58	1038.50	1003.09	+211.27	-7.85	-3.41
سمك Merlans	د ج /كغ	468.43	1257.63	1223.07	1257.09	+168.36	-0.04	+2.78

المصدر: **ONS** ، أسعار المستهلك ، المنشور رقم 219 ، مكتب الإحصاء الوطني ، الجزائر ، سبتمبر 2014 ، ص 05.

تعتبر الثروة السمكية من المصادر الرئيسية للغذاء والبروتين، حيث أنها تشكل حوالي 16 %من البروتين الذي يستهلكه الإنسان وهناك أكثر من 2 مليار شخص يستهلكون البروتين من المنتجات البحرية وفي هذا الإطار يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن أسعار الأسماك في الجزائر في تزايد مستمر، خاصة سمك السردين الذي يعتبر السمك الأول بالنسبة للجزائريين يمثل 84 %من إجمالي المنتوج الوطني، حيث نجد أنه ارتفع من 88.16 دج كمتوسط في سنة 2001 إلى 410.78دج في فيفري 2014 ،أي بنسبة زيادة تقدر بـ 95.365 % وهي نسبة مرتفعة جدا الأمر الذي يدفعنا إلى تحليل تكوين هذه الأسعار على طول سلسلة التسويق للوقوف على الاختلالات المتواجدة ومحاولة اقتراح الحلول اللازمة لذلك.

3.2 **تحليل أسعار الإنزال للمنتجات البحرية** ، وتطور إنتاج أسماك السطح الصغيرة السردين في الجزائر .الشكل الموالي يبين العلاقة بين إنتاج سمك السردين وسعره خلال الفترة (2001-2013)

الشكل رقم (2–4) :العلاقة بين تطور أسعار سمك السردين وإنتاجه في الجزائر(2001-2013) باعتبار 2001 هي سنة الأساس

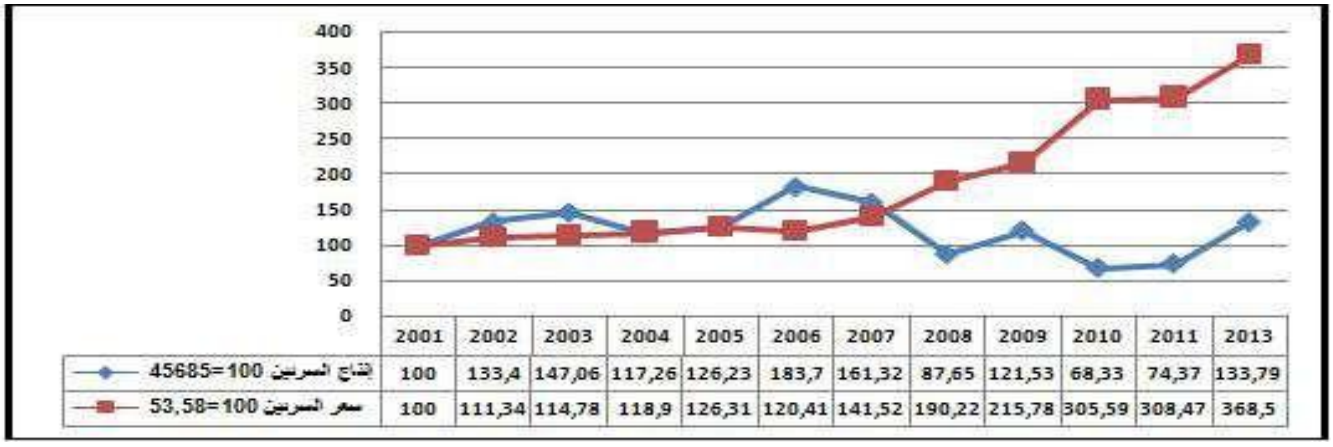

المصدر: بالاعتماد على بيانات من وزارة الصيد البحري. و بالتنسيق مع مديرية الصيد البحري لمستغانم و محطة الصيد البحري بمستغانم

من الشكل أعلاه يتبين لنا التذبذب في إنتاج سمك السردين والذي يقابله المد المتصاعد لسعره عند الإنزال"سعر الوكيل" ، هذه الزيادة كانت لها أثار مباشرة على سعر ومستوى الاستهلاك الفردي، حيث نجد أن السعر يتناسب طرديا مع الإنتاج في الكثير من السنوات خاصة وأن النهج المحاسبي يعتبر غائب لدى وحدات الصيد في الجزائر ، إضافة إلى ذلك فعند مقارنة أسعار الإنزال مع أسعار بيع الأسماك للمستهلك، نجد السعر غالبا يتأثر بعوامل أخرى خارجة عن قانون السوق ، الأمر الذي يبين أن سعر السمك في المنبع (سعر الوكيل) يساهم بنسبة كبيرة في ارتفاع أسعاره في المصب (سعر الاستهلاك)، وبالتالي التأثير سلبا على مستوى الاستهلاك الفردي. ولمحاولة تقييم سعر السمك في المنبع (سعر الإنتاج)، سنحاول تقدير تكلفة إنتاج أسماك السطح السردين في الجزائر، ثم تحليل تكون الأسعار وسلسلة توزيع المنتجات الصيدية، وهذا للوقوف على أسباب هذا الارتفاع الكبير في الأسعار وتحديد الأطراف المستفيدة من هذا الارتفاع.

3.3 تحديد تكلفة انتاج 1 كغ من أسماك السطح الصغيرة "السردين"

بناءا على الدراسة الميدانية ومختلف البيانات المتحصل عليها من مختلف المديريات والوزارة الوصية يمكن تقدير تكلفة إنتاج 1 كغ من أسماك السطح الصغيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–3) :تقدير تكلفة إنتاج 1 كغ من أسماك السطح الصغيرة "السردين."

الحساب		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(2)+ (3)+ (4)+ (5) +(1) =(6)
		الإهتلاك	تكلفة اليد العاملة	تكلفة التسويق "حصة الوكيل"	تكلفة الوقود	تكاليف أخرى"" حقوق استغلال المخزن، حقوق التطهير ...الخ"	إجمالي تكاليف الإنتاج في الخرجة.
(1)	دج/خرجة	7537.398	92008.92	8153.19	2000	1444.65	991287.23
=(2)متوسط الانتاج	كغ/خرجة	**1030**					
	دج/كغ	7.32	89.32	7.91	1.94	1.40	107.89
النسب المئوية لـ (3)	(%)	6.78%	82.78%	7.33%	1.79%	1.29%	100%

المصدر: حيدري صلاح الدين وشاكور سعيد شوقي ، تجارة الأسماك ودستور أسعارها في الجزائر: نهج تجريبي ، المجلة الدولية لبحوث التنمية ، المجلد. 05 ، العدد ، 04 ، ص 4211- 4215.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن تكلفة إنتاج 1 كغ من سمك السردين يقدر بحوالي 89.107 دج وعند مقارنته بسعر السمك عند الإنزال في المتوسط لسنة 2013 والذي يقدر بـ 107.89دج، فإننا نجد أن هناك زيادة تقدر بحوالي 17 %مقارنة بتكلفة الإنتاج، وهي نسبة مرتفعة هذا ما يبين أن ارتفاع السعر في المنبع يؤثر بنسبة كبيرة على سعر الاستهلاك النهائي . وهذه النتيجة تساعد على توجيه التدخل العمومي في مجال تنظيم نشاط الصيد وتحديد أدوات الرقابة وتنظيم سوق السمك في الجزائر، خاصة بالنسبة لنشاط للوكيل وعند مقارنة تكلفة الإنتاج وسعر الإنزال بثمن بيع المنتوج للمستهلك، الذي يتراوح من 300 إلى 500 دج، نجد أن الفارق كبير جدا. كل هذه النتائج تدفعنا لتحليل قنوات تسويق الموارد الصيدية وتحديد الأطراف الأكثر استفادة من هذا الارتفاع في السعر.

4. السلاسل الرئيسية لتوزيع السمك في الجزائر

و يمكن أن نميز بين ثلاث سلاسل رئيسية لتوزيع السمك في الجزائر:

أولا السلسلة الأولى: تختلف قنوات التسويق في الجزائر من منطقة لأخرى، لكن تعتبر السلسلة الطويلة أهم قناة لتوزيع المنتجات الصيدية في الجزائر، وتميز هذه السلسلة المناطق ذات الإنتاج المتوفر وبشكل منتظم، وهناك أربعة متدخلين في هذه السلسلة . ويمكن إيجازها في لشكل الموالي:

الشكل رقم (2–5): سلسلة المتدخلين

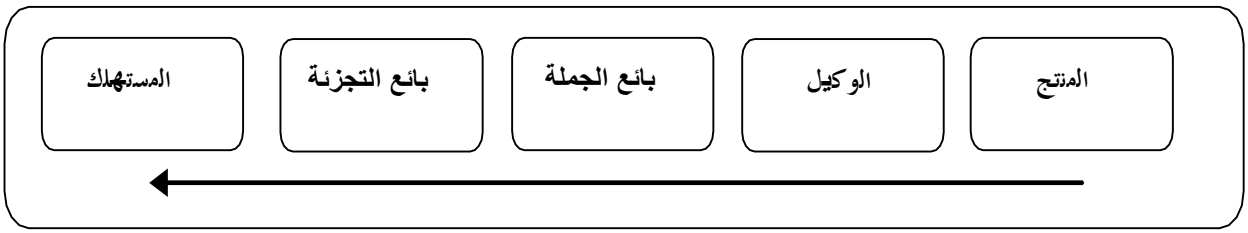

المصدر من توثيقات و بحوث مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم

ثانيا السلسلة الثانية: في هذه الحالة يقوم الصيادون(الريس أو أحد أفراد الطاقم)، ببيع منتجاتهم إلى بائع الجملة بـ دون تدخل الوكيل ليتم بعد ذلك بيعها إلى تجار التجزئة.

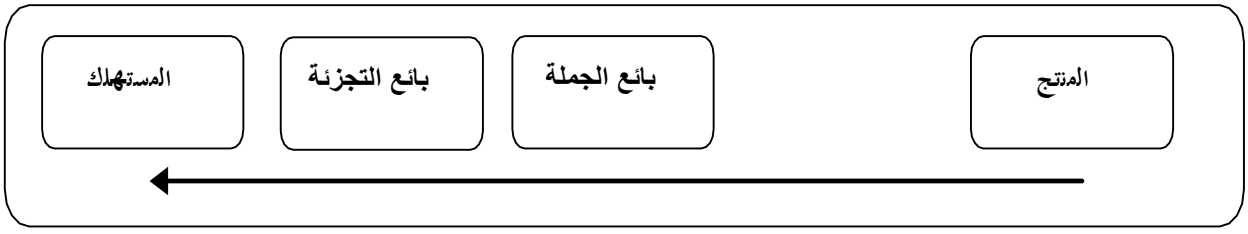

ثالثا السلسلة الثالثة: في عملية تسويق السمك هناك عدة طرق، ومن بين هذه الطرق نجد تسويق منتجات البحر مباشرة في هذا النوع من السلاسل أيضا قد يقوم الصيادين ببيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلك "من المنتج إلى المستهلك" بدون وسيط تجار التجزئة، وهذا النوع ليس هو السائد إلا في بعض ملاجئ الصيد (المهيئة والطبيعية) بالإضافة إلى شواطئ (les plages d'échouage الرسو : كما يلي:

الشكل رقم (2-6) :سلسلة المتدخلين

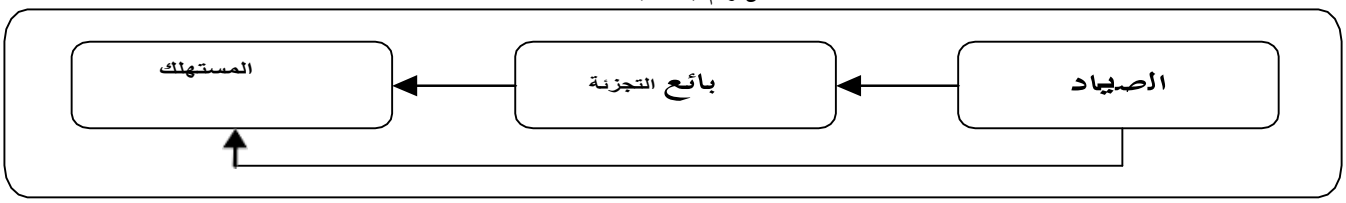

تحليل تكون أسعار منتجات الصيد البحري في الجزائر، إن تكون أسعار السمك يبدأ انطلاقا من السعر الذي يحدده المنتج وصولا إلى سعر الاستهلاك، مرورا بمجموعة من الحلقات ، حيث تكون هناك هوامش ربح وتكاليف ناتجة عن عملية توزيع الأسماك يؤدي إلى زيادة الأسعار النهائية.

5. تحديد أسعار المنتجات البحرية: يمكن تحديدها كمايلي:

أولا تحديد السعر من قبل المنتج : في حال تدخل الوكيل يصبح السعر يحدد تقريبا من طرف الوكيل فقط ، و هنا تنقص التنافسية في الأسعار ، و تطغى صورة المضاربة و ترتفع الأسعار .

ثانيا تحديد سعر الوسطاء : إن تكون السعر من قبل الوسطاء يعتبر المرحلة الثانية في تكوين أسعار السمك بعد تحديد سعر المنتج، ويعتمد وسطاء سلسلة التوزيع في تحديد السعر على تكاليف التسويق وهامش الربح وعموما يمكن أن نميز بين حالتين لتحديد سعر المنتج، الأولى في حالة تدخل الوكيل، والثانية في حالة عدم تدخل الوكيل، كما هو مب ين في الجدول الموالي:

الشكل رقم (2–7):طريقة حساب وتكوين أسعار الوسطاء

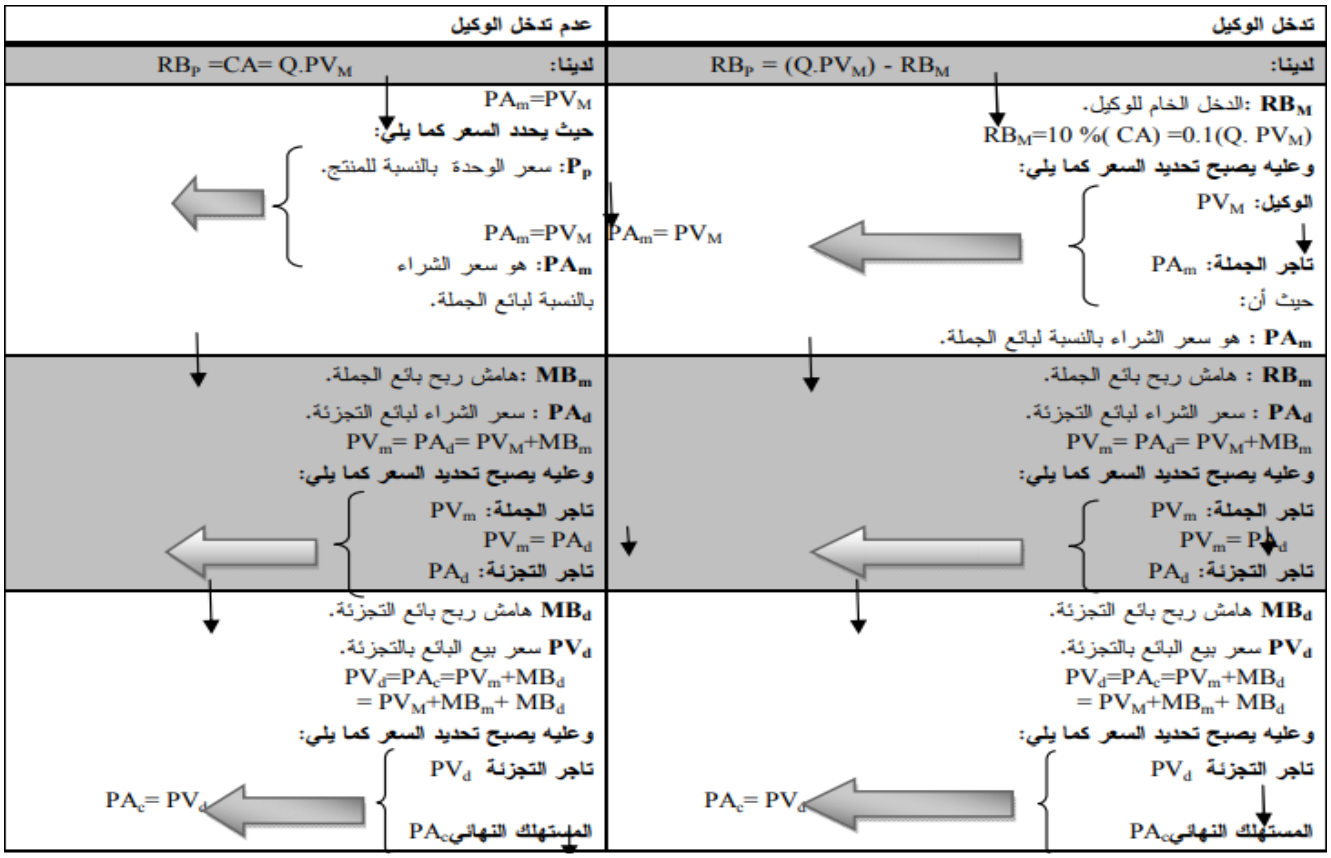

المصدر: شكور سعيد شوقي ، اقتصاديات صيد الأسماك والموارد السمكية – نهج متعدد التخصصات للتنمية المستدامة للصيد في الجزائر ص 197-198

وعليه فالسعر النهائي للمنتوج يعتمد بدرجة كبيرة على هامش الربح الذي يأخذه كل من بائع الجملة وبائع التجزئة من جهة وعلى تدخل الوكيل من جهة أخرى، وبالتالي فإن تقنين النشاطات المتعلقة بتوزيع وتسويق الموارد الصيدية إضفاء صفة الرسمية على هامش الربح بالنسبة للوسطاء، من شأنه ضمان حقوق المتدخلين في عملية تسويق الموارد السمكية. حيث يكون هذا التقنين على أساس سعر الشراء، وهذا لأن هامش الربح الذي يحصل عليه الوسيط في كل حلقة يكون مبني على سعر الشراء المنتج من الحلقة التي تسبقها.

ثالثا أثر تدخل الوكيل على السعر النهائي للمنتوج: إن للوكيل دور مهم للغاية في سوق السمك، حيث يلتزم بتصريف كميات السمك الواردة إليه من طرف مورديه وهو المسؤول عن تحديد سعر البيع وكذلك فإن هوامش الربح التي يتحصل عليها مختلف الوسطاء الآخرين (بائع الجملة وبائع التجزئة) ستكون مبنية على سعر بيع هذا الوكيل لكن في الجزائر نجد الوكيل الذي يكون في أغلب الأحيان خارج عن القطاع، هذا ما يجعله يكتسب صفة التاجر الذي لا تهمه الاستدامة بالنسبة للنشاط، وإنما تهمه فقط

كلمة الربح؛ إضافة إلى إعادة استثمار المداخيل الكبيرة التي يتحصل عليها من نشاط الصيد من 10 إلى 17 %من الدخل الخام خارج القطاع الأولي، الأمر الذي يؤثر على ديمومة نشاط الصيد .ويمكن أن نوضح أثر تدخل الوكيل على السعر النهائي للمنتج في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-8):تركيبة تكاليف إنتاج أسماك السطح الصغيرة

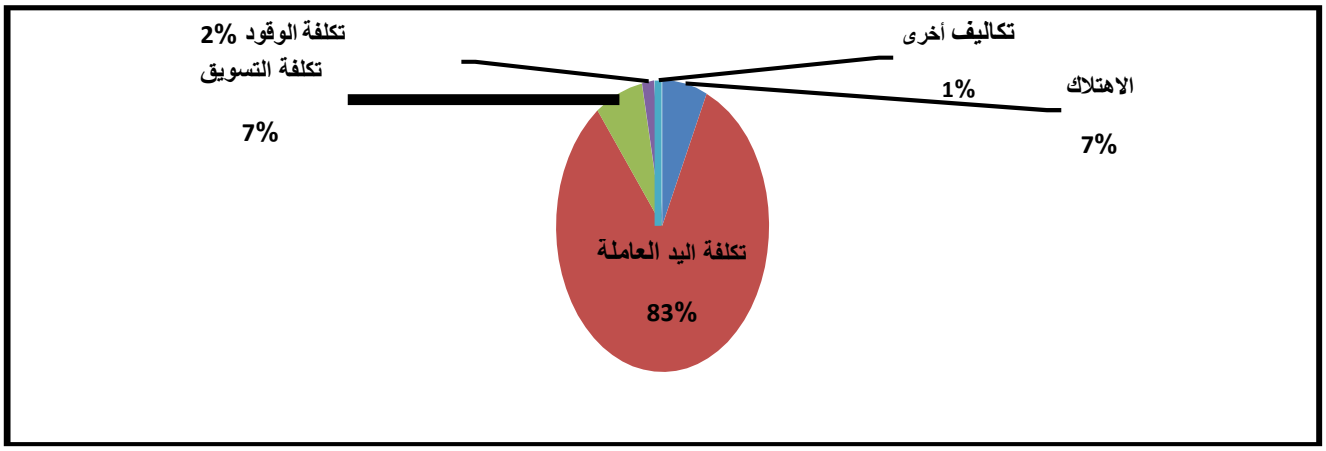

المصدر: من إعداد المعهد الوطني للبحث و التنمية في الصيد البحري و المنتجات البحرية ، نتائج الدراسة الميدانية، 2014 .2015

إن تحليل تركيبة تكاليف إنتاج أسماك السطح الصغيرة تبين لنا أن تكاليف اليد العاملة 83%من تكلفة إنتاج سمك السردين في السنة. الأمر الذي يرفع تكاليف الإنتاج ، وبالتالي التأثير على السعر النهائي للمنتوج .إضافة إلى تأثير الوكلاء و ما يشكلونه من ضغط على أسحاب السفن و المشاريع، خاصة في الجزائر العاصمة والغرب الجزائري يقومون بتقديم مساعدات مالية للصيادين المنتجين ولتجار الجملة الذين يتعامل معهم. الأمر الذي يجعلهم يقعون في تبعية مالية تجاه الوكيل، حيث يجبرهم إلى الخضوع لشروطه بشكل يسمح له بمراقبة قنوات تسويق السمك في كل من المنبع والمصب، ويصبح بذلك قادرا على التحكم في عرض السمك وتوجيهه بالشكل الذي يخدم مصلحته بالدرجة الأولى وبالتالي تزداد قوته وهيمنته على سوق السمك، وفي ظل غياب نهج المؤسسة أو وحدة الإنتاج، أصبح السعر المحدد من قبل المنتج لا يستجيب للحساب الإقتصادي، مما يجعل من المنتج ممثلا بوكيله، يكون له حسابه ومنطقه الاقتصادي الخاص في العوائد الصيدية.

المبحث الثاني: مساهمة قطاع الصيد البحري في اقتصاد ولاية مستغانم

المطلب الأول: قطاع الصيد البحري في ولاية مستغانم

1. إستراتيجية قطاع الصيد البحري في ولاية مستغانم[1]

تتمثل إستراتيجية قطاع الصيد البحري بولاية مستغانم في النقاط الأساسية التالية:

- ✓ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ إحداث مناصب الشغل؛
- ✓ ترقية المنتوج الداخلي؛
- ✓ تشجيع صادرات الموارد السمكية؛
- ✓ مساهمة في تثبيت السكان و فك العزلة بتشجيع الصيد القاري وزرع المسطحات المائية في المناطق الداخلية؛ وكذا تثبيت سكان المناطق الساحلية؛
- ✓ إدماج قطاع الصيد البحري مع مختلف القطاعات مثل (الفلاحة، السياحة، الري)؛
- ✓ تحفيز الاستثمار الوطني والشراكة الأجنبية؛
- ✓ تشجيع البحث العلمي بالتنسيق بالجامعات وإنشاء مدارس ومعاهد للصيد البحري؛
- ✓ تشجيع ومرافقة الشباب على الاستثمار في القطاع.

2. **مؤهلات الولاية في قطاع الصيد البحري**[2]: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ طول الشريط الساحلي: 124 كلم ؛
- ✓ منطقة الصيد: 2679 كلم^2 ؛
- ✓ عدد موانئ الصيد : 03 موانئ (ميناء مستغانم، ميناء سيدي لخضر، ميناء صلامندر)؛
- ✓ عدد مواقع الجنوح: 09 مواقع (04 مواقع شرق الولاية و 05 غربها)؛

[1] نتائج أبحاث و دراسات من إعداد مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم.

[2] نتائج أبحاث و دراسات من إعداد مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم.

- ✓ عدد وحدات الصيد: 239 وحدة منها 45 جياب، 74 سردينى، 51 سفينة مجهزة بالشباك الكيسية و 69 مهني صغير؛
- ✓ بالإضافة إلى 642 وحدات صيد ترفيهي (4,80 م)؛
- ✓ عدد رجال البحر: 7355 مهني (أغلبهم من فئة الشباب).

من جهة أخرى تركز المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات في تنفيذ مخطط Aquapêche 2020 منذ سنة 2014، موازاة مع ذلك وبعد إشراف السيد والي الولاية بتاريخ 2018/11/05 بتنصيب اللجنة الولائية المكلفة بترقية الشغل و القضاء على البطالة بولاية مستغانم، تولي مديرية الصيد البحري أهمية كبيرة في تنفيذ هذه البرامج على المستوى المحلى و بالخصوص ملف الاستثمار الذي يعول عليه في إحداث مناصب الشغل، و لعل أحسن مثال على ذلك هو العمل منذ سنة 2011 بنظام مرافقة الاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري و تربية المائيات **SAIPA**.

3. مونوغرافيا ولاية مستغانم لقطاع الصيد البحري [1]

3.1 الإنتـاج الصيد البحري بالولاية

وصل الإنتاج السمكي لسنة 2018 (جانفي – أكتوبر) إلى 7719,468 طن لكل أنواع السمك:

- ✓ السمك الأبيض : 765,707 طن ؛
- ✓ السمك الأزرق : 6669,703 طن ؛
- ✓ القطـــع :28,190 طن؛
- ✓ القشريـات : 11,748 طن ؛
- ✓ الرخويـات : 244,120 طن.

تجدر الإشارة إلى أن السمك الأزرق يمثل النسبة الأكبر 87% من الإنتاج الإجمالي المنزل، تشارك كل من سفن الجياب والمهن الصغيرة في صيد السمك الأزرق إضافة إلى السردينيات.

[1] نتائج أبحاث و دراسات من إعداد مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم.

الشكل رقم (2- 9): الانتاج حسب الموقع والصنف

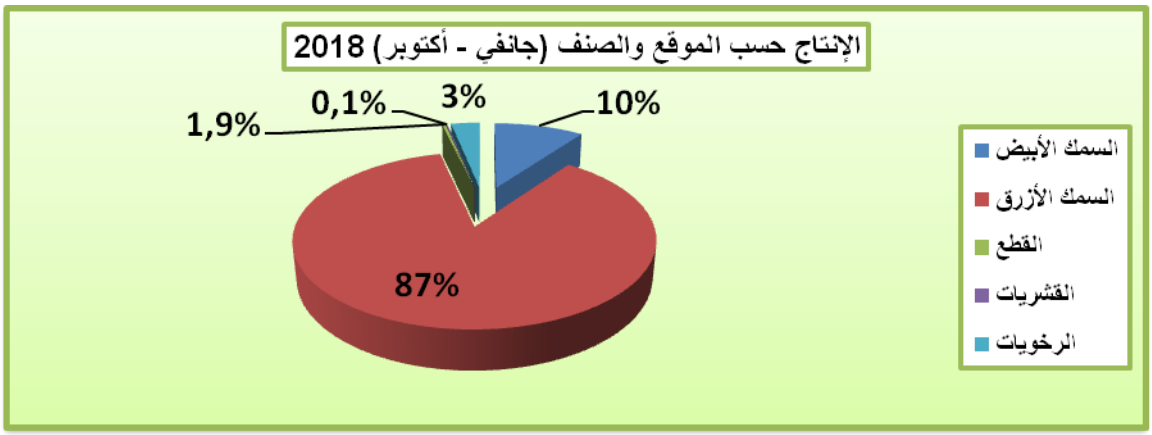

المصدر : مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم " بحث ميداني – مصلحة الإحصائيات و متابعة التسويق "

تجدر الإشارة إلى أن السمك الأزرق يمثل النسبة الأكبر 87% من الإنتاج الإجمالي المنزل، تشارك كل من سفن الجياب والمهن الصغيرة في صيد السمك الأزرق إضافة إلى السردينيات.

3.2 كمية الإنتاج حسب مواقع الإنزال [1] وهي كالتالي:

- ✓ ميناء صلامندر: 5126,810 طن؛
- ✓ ميناء سيدي لخضر: 2326,806 طن؛
- ✓ مواقع الجنوح : 265,852 طن.

الإنتاج حسب الموقع و الصنف لسنة 2018 (إلى غاية شهر أكتوبر): وتتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4) الكميات حسب الموقع والصنف

الموقع / الصنف	ميناء صلامندر	ميناء سيدي لخضر	مواقع الجنوح	المجموع
السمك الأبيض	623,334	0,030	142,343	**765,707**
السمك الأزرق	4289,357	2316,205	64,141	**6669,703**
القطع	8,451	10,571	9,168	**28,190**
القشريات	11,748	0,000	0,000	**11,748**
الرخويات	193,920	0,000	50,200	**244,120**
المجموع	**5126,810**	**2326,806**	**265,852**	**7719,468**

الوحدة : طن

المصدر : مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم " بحث ميداني – مصلحة الإحصائيات و متابعة التسويق "

[1] نتائج ابحاث ودراسات من اعداد مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم.

الشكل(2-10) : الانتاج حسب الموقع

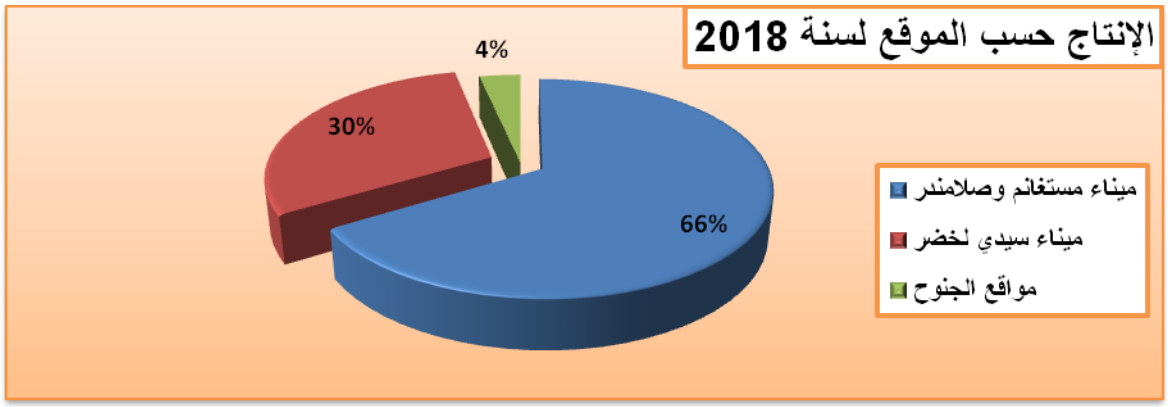

المصدر : مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم " بحث ميداني – مصلحة الإحصائيات و متابعة التسويق

يمثل الإنتاج بميناء صلامندر ما يقارب نسبته 66 % من إجمالي إنزال موانئ الولاية، فيما تصل نسبة إنتاج ميناء سيدي لخضر إلى 30 %.

أما الباقي يأتي من مواقع الجنوح المتواجدة عبر سواحل الولاية بنسبة 04 %، حيث تنشط بها القوارب الصغيرة 4,80 متر.

3.3 أسطول الصيد البحري بولاية مستغانم :[1]

يتكون أسطول الصيد البحري لولاية مستغانم من 239 وحدة صيد تتمثل فيما يلي :

- ✓ سفن الجيـاب : 45 وحدة؛
- ✓ سفن السرديـن: 74 وحدة؛
- ✓ سفن مجهزة بالشباك الكيسية : 51 وحدة؛
- ✓ المهن الصغيرة : 69 وحدة.

إضافة إلى 642 وحدة صيد ترفيه تمارس الصيد على كامل ساحل الولاية.

[1] مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم " بحث ميداني – مصلحة الإحصائيات و متابعة التسويق .

تطور الأسطول على مدى خمس سنوات:

الجدول رقم (2-5): تطور الاسطول

السنة / نوع السفن	2014	2015	2016	2017	2018
الجياب	41	41	41	46	45
سفن سردين	83	83	80	80	74
مهن صغيرة	70	92	112	120	120
المجموع	**194**	**216**	**233**	**246**	**239**
النزهة	403	403	526	642	642
المجموع	**597**	**619**	**759**	**888**	**881**

المصدر : مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم " بحث ميداني – مصلحة الإحصائيات و متابعة التسويق "

الشكل رقم (2-11) :التحليل البياني لتطور الأسطول البحري

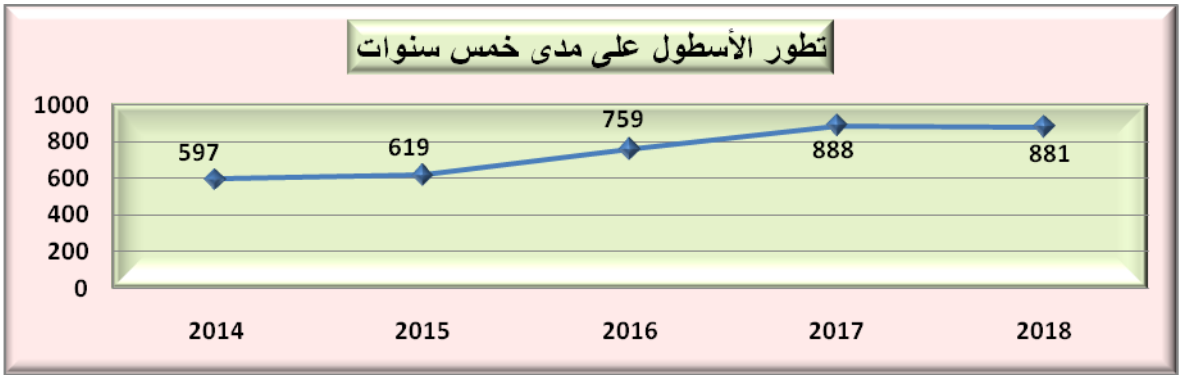

ل

المصدر : مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم " بحث ميداني – مصلحة الإحصائيات و متابعة التسويق "

تجدر الإشارة إلى أن أسطول الصيد في زيادة ملحوظة من خلال الجدول، لكن نلاحظ انخفاض من 888 (2017) إلى 881 (2018) وهذا راجع إلى شطب وتحطيم بعض وحدات وحصول أصحابها على رخصة لاقتناء سفن صيد بحري جديدة في إطار برنامج تجديد الأسطول إضافة إلى تحويل بعض الوحدات إلى ولايات أخرى، كما يمكن الإشارة إلى أن الانخفاض راجع إلى دخول وحدة واحدة هذه السنة في إطار مختلف أجهزة الدعم في انتظار دخول باقي المشاريع السنة القادم ة والذي من شانه رفع عدد وحدات أسطول الصيد البحري و إحداث مناصب شغل جديدة.

3.4 المنشآت الميناءية بالولاية [1]

– منشآت مينائية في حالة نشاط وتتضمن الاحصائيات التالية:

ميناء مستغانم	**ميناء مزدوج (صيد/تجارة)**قدرة الاستقبال: 155 وحدة صيد – الجياب: 33 – السردیني: 37 – مهني صغير: 85 بالإضافة إلى محطة ضخ الوقود بسعة: 75.000 لتر.
ميناء سيدي لخضر	قدرات الاستقبال للميناء 106 وحدة صيد تتمثل فيما يلي : ▪ 18 جياب – 32 سردين – 56 مهن صغيرة بالإضافة إلى محطة ضخ الوقود بسعة: 100.000 لتر .
ميناء صلامندر	**ميناء الصيد و الترفيه** قدرات الاستقبال للميناء 205 وحدة صيد تتمثل فيما يلي: ▪ 33 جياب – 37 سردين – 85 مهن صغيرة + محطة ضخ الوقود بسعة: 100.000 لتر.

– منشآت مينائية قيد الدراسة وتتضمن الاحصائيات التالية:

القطاع	المشروع	ملاحظة
مديرية الأشغال العمومية	دراسة إنشاء ملجأ للصيد بمنطقة بحارة أين وصلت نسبة الدراسة 100%	في انتظار تسجيل المشروع والبدء في تجسيده على ارض الواقع.
مديرية الأشغال العمومية	دراسة إنشاء ميناء للصيد البحري بمنطقة سيدي العجال بلدية خضرة أين وصلت نسبة الدراسة 100%.	في انتظار تسجيل المشروع والبدء في تجسيده على ارض الواقع.

من خلال الاحصائيات التي هي في حالة نشاط في كل من ميناء مستغانم وسيدي لخضر وميناء صلامندر فهي تحتوي على كم معتبر من الجياب والسرديني ومهن صغيرة وقدرة الاستقبال في الميناء ممتازة بالاضافة الى محطة ضخ الوقود اما بالنسبة للمنشات التي هي قيد الدراسة فتمت الدراسة في مشروعينالاول انشاء ملجا صيد بمنطقة بحارة والثاني انشاء ميناء للصيد البحري بمنطقة سيدي العجال ووصلت الدراسة فيهما بنسبة مكتملة في انتظارتجسيده على ارض الواقع

[1] مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم مصلحة النشاطات البحرية والميناءية.

المطلب الثاني : تربية المائيات بولاية مستغانم

إن الموقع الاستراتيجي للواجهة البحرية لولاية مستغانم ، يجعلها تتربع على مواقع مختلفة لتربية الأحياء المائية بشتى أنواعها، والمتمثلة في تربية الأسماك في الأقفاص العائمة، تربية القشريات، تربية الأصداف، أما على مستوى القاري تزخر الولاية بالمسطحات المائية (السدود، الحواجز المائية، أحواض السقي للفلاحين) مما يجعلها مساحات مناسبة لتربية أسماك المياه العذبة.

1. **مناطق نشاطات تربية المائيات بالولاية المخصصة للاستثمار** :وتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6) :نشاطات تربية المائيات

البلدية	الموقع	نوع المشروع
استيدية	منطقة نشاطات تربية المائيات (ZAA) مساحتها 02 هكتار و22 ار	دراسة التهيئة منجزة – 08 مزارع تربية أسماك بحرية في الأقفاص العائمة. – 03 مزارع لتربية المحار.
شليف	2,5 هكتار	تربية القشريات + مشروع سياحي
سيدي لخضر	منطقة نشاطات تربية المائيات (ZAA) 2520 م^2 على مستوى ميناء الصيد البحري	دراسة التهيئة منجزة – مزرعتين لتربية الأسماك البحري في الأقفاص العائمة – مزرعة لتربية المحار
	منطقة نشاط تربية المائيات ذات مساحة 1،25 هكتار	لاستقطاب المشاريع– تم موافقة والمصادقة من طرف اللجنة الولائية مكلفة بإختيار المواقع 2018/10/16
	منطقة نشاط تربية المائيات ذات مساحة 9 هكتار	
نقمارية	سد كراميس	– الصيد القاري (سمك الشبوط) – تربية الشبوط أو البلطي في الأقفاص العائمة (المياه العذبة) بالإضافة إلى سمك القط
أولاد بوغالم	بحارة	تربية القشريات – تربية الأسماك في المياه العذبة
فرناكة	مقطع 4 هكتار- 4,5 هكتار	تربية القشريات + مشروع سياحي
		تربية القشريات + مشروع سياحي

المصدر مصلحة تربية المائيات في عرض البحر و مصلحة متابعة الاستثمار – مديرية الصيد البحري – مستغانم – 2018

نلاحظ من خلال الجدول التالي في كل من هذه البلديات فان مساحة المنطقة المجسدة لمشروع تربية المائيات لاباس بها وكفيلة بتربية انواع مختلفة من الاسماك منها القشريات والمحار وغيرها بالاضافة الى المشاريع السياحية المهمة والتي بدورها مشاريع مهمة ومساهمة بصورة ملفتة للاقتصاد.

2. **توزيع مشاريع تربية المائيات:** ويتضح من خلال الجدول التالي توزيع المشاريع كالتالي:

الجدول رقم (2-7): مشاريع تربية المائيات

الجهة	البلدية	الموقع	نوع المشروع
مستغانم	**استيدية**	منطقة نشاطات تربية المائيات (ZAA) مساحتها 02 هكتار و22 ار	دراسة التهيئة منجزة – 08 مزارع تربية أسماك بحرية في الأقفاص العائمة. و 03 مزارع لتربية المحار.
سيدي لخضر	**سيدي لخضر**	منطقة نشاطات تربية المائيات 25ار على مستوى ميناء الصيد البحري	دراسة التهيئة منجزة – مزرعتين لتربية الأسماك البحري في الأقفاص العائمة + مزرعة لتربية المحار
	منطقة الشرقية	سد كراميس و سد كرادة	– الصيد القاري (سمك الشبوط) – تربية الشبوط أو البلطي في الأقفاص العائمة (المياه العذبة)
	الصور	سد شليف	– الصيد القاري (سمك الشبوط) – تربية الشبوط أوالبلطي في الأقفاص العائمة (المياه العذبة) – مركز صيد قاري محتمل إنجازه. – مزرعة تربية أسماك البلطي والسنور في المياه العذبة.

المصدر مصلحة تربية المائيات في عرض البحر و مصلحة متابعة الاستثمار – مديرية الصيد البحري – مستغانم – 2018

كل من بلدية مستغانم وسيدي لخضر و حسب المناطق المذكورة في الجدول نلاحظ مشاريع مجسدة ومستمرة النشاط وتحتوي على تربية المائيات في الاقفاص العائمة بمختلف انواع لاسماك المذكورة.

3. **الامتيازات الممنوحة لإنشاء مزرعة في تربية المائيات:** من اهم الامتيازات الممنوحة نذكر:

3.1 منطقة نشاطات تربية المائيات (ZAA) باستيديا

02مزارع لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة تحصلا على مقرر الامتياز بتاريخ 2015/10/07 و رخصة البناء بتاريخ 2016/04/10 الملفين على مستوى البنك منذ شهر افريل 2016 من اجل التمويل :

- ✓ مزرعتين (02) لتربية المحار في شهر ماي 2016 بتمويل ذاتي في طريق إتمام إجراءات من اجل الحصول على رخصة البناء؛
- ✓ مشروع لتربية الأسماك في طريق تحرير مقرر الامتياز مع أملاك الدولة؛
- ✓ مشروع لتربية الأسماك في الأقفاص تم التأشير على دراسة الجدوى من طرف المركز الوطني للبحث وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات ، في انتظار دراسة الملف على مستوى اللجنة الولائية المكلفة بمنح الامتياز؛

- ✓ مشروع لتربية المحار لم يتم التأشير على دراسة الجدوى من طرف المركز الوطني للبحث وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات ، في انتظار رفع التحفظات من طرف المعني؛
- ✓ 03 ملفات لتربية الأسماك في الأقفاص تم وضعها في شهر نوفمبر 2016 وهي في الطريق التأشير على دراسة الجدوى من طرف المركز الوطني للبحث وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات .

4. **التنسيق القطاعي لقطاع الصيد البحري مع باقي القطاعات لتنمية الاستثمار** : يمكن توضيح التنسيق المعتمد لقطاع الصيد البحري مع باقيقطاعات التنمية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–8): التنسيق القطاعي للصيد البحري وباقي القطاعات

القطاع	مجال التدخل	ملاحظات
مؤسسة تسيير موانئء الصيد البحري	– متابعة المشاريع الاستثمارية على مستوى موانئ الصيد البحري في إطار المخطط الاستعجالي. – معالجة عدة ملفات تخص مخطط الرسو على مستوى موانئ الصيد، تسيير أسواق الجملة منتوجات الصيد البحري	عدة اجتماعات
حراس السواحل	–المشاركة في التفتيش السنوى لسفن الصيد البحري بمعدل 20 الى 05 خرجات في الأسبوع – المشاركة في التفتيش فيما يخص سفن صيد التونة الحمراء؛ –متابعة فترة الراحة البيولوجية .	
الفلاحة	–مراقبة صحة المنتوج –إستزراع أحواض السقي بالسمك	
التجارة	–متابعة تطبيق القانون المتعلق بإستعمال الصناديق البلاستيكية –السجلات التجارية لأصحاب السفن –شرح بعض الوثائق التجارية للوكلاء	
الموارد المائية	–رخص حفر الآبار –إستزراع المسطحات المائية في السدود	
الأشغال العمومية	–متابعة مشكل الترمل بميناء سيدي لخضر –مناقشة الدراسة المتعلقة بإنجاز ميناء بسيدي العجال وشاطيء الرسو ببحارة	
البيئة	–المراقبة والتفتيش المؤسسات المصنفة –مراقبة البيئة البحرية	
الصحة	–طب العمل لفائدة المهنيين	إجراء الفحوصات على 1231 بحار سنة 2018
املاك الدولة	–التنسيق للحصول على مقررات الإمتياز لإنشاء مزارع تربية المائيات	
وكالات الدعم (ANGEM– ANSEJ– CNAC)	–متابعة تمويل مشاريع إقتناء قوارب الصيد البحري لفائدة الشباب –إقتناء مقطورات بيع السمك –تدخل لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية قصد تمويل مشاريع القطاع؛ – التنسيق مع بنك الفلاحة فيما يخص المشاريع الاستثمارية لبرنامج الاقتصادي المتابعة قضائيا	–52 مشروع –14 مقطورة –قوارب الصيد وتربية المائيات

اللجنة الولائية المكلفة بمنح الإمتياز	دراسة ملفات مشاريع تربية المائيات	
البحث العلمي	-التنسيق مع المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات ببوسماعيل من أجل التأشير على دراسة الجدوى. -التنسيق مع جامعة مستغانم من أجل تسجيل دراسات والبحث في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات	

المصدر مصلحة تربية المائيات في عرض البحر و مصلحة متابعة الاستثمار- محطة مستغانم البحرية – مديرية الصيد البحري – مستغانم – 2018

من خلال الجدول وكل ما يمكن ملاحظته هو انه يوجد تناسق وانسجام بين مختلف المديريات وقطاع الصيد البحري فكل من قطاعات اختصاص معين يهدف الى تنمية الاستثمار وخاصة في قطاع الصيد البحري فهناك تكامل من كل النواحي ويتمثل ذلك في كل من المراقبة والمتبعة والمشاركة والمعالجة والدراسة وغيرها من المهام والجهوذ المبذولة لنجاح هذا القطاع.

5. **إستراتيجية القطاع مستقبلا في مجال الاستثمار في تربية المائيات** :تتلخص استراتيجية القطاع في المستقبل في مجال الاستثمار فيما يلي:

- ✓ تخصيص مواقع الرسو الخاصة بمستثمرين في مجال تربية المائيات؛
- ✓ خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة؛
- ✓ تحفيز و تشجيع الاستثمار في مختلف شعب الصيد البحري؛
- ✓ رفع إنتاج الصيد القاري وتربية المائيات مدمجة بالفلاحة؛
- ✓ إنشاء مشاريع تربية الأسماك المياه العذبة والبحرية (الأحواض، الأقفاص العائمة) على مستوى الولاية (مواقع تربية المائيات، المسطحات المائية)؛
- ✓ زيادة استزراع أحواض السقي بمعدل 50 حوض في السنة؛ مع إدراج كل من سد كرادة ضمن السدود القابلة للاستغلال ؛
- ✓ إنشاء نقاط بيع أسماك تربية المائيات (البحرية، المياه العذبة).

المطلب الثالث : المحفزات الاستثمارية في قطاع الصيد البحري بولاية مستغانم

1. **تعداد المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة** :من خلال الجدول التالي نبرز كل من عدد المنشات وعدد مناصب الشغل وكل حسب طبيعة المؤسسة.

الجدول رقم (2-9): جدول توضيحي لمنشات دعم الانتاج الصيدي بولاية مستغانم

	طبيعة المؤسسة	العدد	عدد مناصب الشغل	الملاحظات
منشآت دعم الإنتاج	ورشة صناعة وصيانة السفن	02	35	تعمل حسب الطلب
	وحدة صناعة الصناديق البلاستيكية	02	60	
	مصانع الثلج	05	18	
	غرف التبريد، نفق التجميد	07	06	
	محطة التموين بالوقود	03	06	
	وحدات المعالجة والتصدير	01	19	
	مسمكة البيع بالجملة	02	280	مسمكة سيدي لخضر
تربية المائيات	تربية المحار	02	12	
	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة	01	42	
أسطول الصيدالبحري	سفن الصيد البحري النشطة	881 وحدة صيد	6079	
المجموع	/	**25 + 881 وحدة صيد**	**6557**	

المصدر مصلحة متابعة الاستثمار – مديرية الصيد البحري – مستغانم – 2018

من خلال الجدول نلاحظ كل من منشات دعم الانتاج وتربية المائيات واسطول الصيد البحري وكل منها تتيح مناصب شغل لا باس بهاحسب طبيعة كل مؤسسة.

- **وضعية المؤسسات المصغرة الممولة التي هي حيز النشاط:CNAC – ANSEJ** :يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-10) :المشاريع المنجزة للمؤسسات المصغرة الممولة التي هي حيز النشاط: CNAC - ANSEJ

	طبيعة المشروع	العدد	جهاز الدعم	عدد مناصب الشغل
المشاريع المنجزة 2011 – 2018	سفن السردين	03	ANSEJ/ CNAC	36
	سفن صيد بحري تستعمل شباك كيسية صغيرة 2500	51	ANSEJ / CNAC	561
	مهن صغيرة من 7 متر	10	ANSEJ / CNAC	100
المشاريع المنجزة	مهن صغيرة 4,8 متر	01	CNAC	10
المجموع	/	**65**	ANSEJ / CNAC	**707**

المصدر مصلحة متابعة الاستثمار – مديرية الصيد البحري – مستغانم – 2018

من خلال الجدول نلاحظ إن المستفدين في إطار ANSEJ-CNAC ومن بين المشاريع المنجزة وكان العدد كما هو موضح في الجدول حسب طبيعة النشاط وكانت له الأهمية البالغة من خلال توفير عدد معتبر من مناصب شغل ما يساهم في انخفاض نسبة البطالة.

2. متغيرات سوق الشغل المحلي (طلبات العمل وعروض العمل)

لقد ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في القضاء على شبح البطالة وكانت فترة الرخاء المالي التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب الظروف الدولية والمحلية المساعدة، أدت ببرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بتحقيق نتائج إيجابية بتخفيض معدل البطالة رغم بعض النقائص.

يمكن تلخيص طلبات العمل وعروض العمل على مستوى قطاع الصيد البحري كما هو مبين في الجداول التالية:

الجدول رقم(2-11) : عروض العمل على مستوى قطاع الصيد البحري

طبيعة المشروع	العدد	عدد مناصب الشغل	إطار التمويل	الملاحظات
وحدات المعالجة والتصدير في طور الانجاز	01	14	ذاتي	/
مسمكة البيع بالجملة في طور النشاط	01	80	ذاتي	/
عدد المسجلين في المكونين و إطار التكوين لسنة 2018	/	700	/	/
مشاريع في طور الانجاز لسفن الصيد البحري أكثر من 7 متر	15	175	ذاتي ، ANSEJ	/
المشاريع قيد الدراسة للمهن صغيرة 4,8 متر	12	24	ANGEM	/
المشاريع قيد الدراسة لمقطورات بيع السمك	14	14	ANGEM	/
مشاريع تربية المائيات في طور الانجاز	13	401	**ذاتي، بنكي**	/
مشاريع تربية المائيات قيد الدراسة الإنجاز	06	100	**ذاتي، بنكي**	/
المجموع	**62**	**1508**	/	/

. **المصدر** مصلحة متابعة الاستثمار – مديرية الصيد البحري – مستغانم – 2018

يبين الجدول اعلاه كل المشاريع المستفيدة في اطار التمةيل وما توفره من مناصب شغل بالاضافة الى تفاصيل المشارع وعددها حسب طبيعة النشاط.

3. المشاريع الممولة في إطار ترقية الإستثمار

جميع مشاريع تربية المائيات المذكورة سابقا يتم تمويلها عن طريق الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، كما يوجد مشروع في طور الانجاز و المتمثل في اقتناء سفينة لصيد التونة الحمراء استفاد صاحب المشروع من امتيازات هذه الوكالة، و يوجد مشروع اقتناء سفينة صيد بحري مجهزة بشباك كيسية صغيرة في طور الانجاز، استفاد صاحب هذا المشروع من امتيازات هذه الوكالة أيضا.

4. مرافقة المستثمرين في قطاع الصيد البحري لخلق اليد العاملة

في هذا الإطار تضع مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية أيام الأسبوع في تصرف المواطنين وخاصة المستثمرين على مستوى مختلف المصالح وتقديم لهم كل التسهيلات لإنجاز مشاريعهم مع مرافقتهم في كل مراحل الاستثمار من تاريخ إيداع (الملف– طلب) حتى الحصول على الرخصة أو الامتياز، بالإضافة إلى المرافقة عبر مختلف القطاعات على مستوى المحلي والمركزي و للإعطاء حصيلة كاملة للتشغيل في قطاع الصيد البحري يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–12): حصيلة التشغيل في قطاع الصيد البحري

طبيعة المشروع	العدد	عدد مناصب الشغل	إطار التمويل	الملاحظات
ورشة صناعة وصيانة السفن	02	35	ذاتي - ANSEJ	/
وحدة صناعة الصناديق البلاستيكية	02	60	ذاتي	/
مصانع الثلج	05	18	ذاتي - ANSEJ	/
غرف التبريد	07	06	ذاتي	/
وحدات المعالجة والتصدير	01	19	ذاتي	/
محطة التموين بالوقود	03	06	ذاتي	/
مسمكة البيع بالجملة في حالة نشاط	01	200	ذاتي	/
عدد المسجلين البحريين	881وحدة صيد	6079	/	/
المشاريع المنجزة لسفن الصيد أكثر من 7 متر	65	758	CNA -ANSEJ	/
المشاريع المنجزة مهن صغيرة 4,8 متر	14	28	ANGEM	/
المشاريع المنجزة لمقطورات بيع السمك	11	11	ANGEM	/
مشاريع تربية المائيات المنجزة	03	54	ذاتي	/
الصيد القاري	01	10	ذاتي	/
المجموع	/	**7284**	/	/

المصدر مصلحة متابعة الاستثمار بالاضافة الى محطة الصيد البحري – مديرية الصيد البحري – مستغانم – 2018

تقدر الفئة الشغيلة النشيطة بالولاية لقطاع الصيد البحري بالنسبة للمشاريع المنتجة و التي هي في حالة نشاط بـ7284.

خلاصة

يعتبر قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من القطاعات الأساسية التي تعول عليها الدولة في مجال التنوع الاقتصادي و الخروج من سياسة الريع البترولي ، اذ و من خلال توسعنا في بحثنا هذا وجدنا أن هذا القطاع الحيوي قد شهد تراجعا كبيرا في السنوات الماضية، و أن الدولة لم تعطه الاهتمام الكافي و اللازم على خلاف دول بحر الأبيض المتوسط و الدول العربية و الأوروبية التي أصبح قطاع الصيد البحري لديها يمثل أحد أهم الركائز الاقتصادية و البدائل الاستثمارية المنتجة، و من هنا كان لزاما اتخاذ إجراءات و رؤية واضحة المعالم من خلال رسم مسار جديد في مجال التسيير و التطوير و نمو هذا القطاع الحيوي لإعطاء نفس جديد له، أما على المستوى المحلي فـتعتبر تربية المائيات في مستغانم مشاريع مهمة ذات مردودية كبيرة تغطي نسبة معتبرة من الناتج المحلي بالإضافة إلى امتيازات التي تمنحها الدولة لهدا النوع لتشجيع عملية الاستثمار فيها، فبفضل مجهودات الدولة والسياسة المنتهجة في دعم المستثمرين جعل الجزائر تحقق قفزة ناجحة التي تطمح من خلالها بتحقيق اكتفاء ذاتي في السمك، ولكن وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن مجتمع الصيادين لازالوا يعانون من ضعف مردودية وحدات الصيد بسبب الضعف النسبي لإنتاج السمك، مقارنة ببعض الدول التي تمتلك نفس الإمكانيات المتوفرة في الجزائر و التي أصبحت رائدة في هذا المجال، هذا الأخير الذي يجد تفسيره في عناصر عديدة خاصة ما هو مرتبط بوسائل وإمكانيات الصيد المادية المتاحة في قطاع الصيد البحري (الأدوات، التجهيزات والهياكل الضرورية لممارسة نشاط الصيد)، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين مستوى الإنتاج في حدود ما هو متاح من خلال الاستثمار بكفاءة و المسمى بالاستثمار الدائم و الفعال ، كما يستدعي من جهة أخرى العمل على تطوير حجم الإنتاج من خلال البحث عن مصادر إنتاج جديدة. في هذا الإطار، فإن الاستثمار في قطاع الصيد البحري يبقى ضروري، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط الأساسية في الاستثمار كـ التكوين، التجديد، تقنيات الكشف والصيد...الخ

الجانب التطبيقي

دراسة ميدانية بمديرية الصيد البحري

لولاية مستغانم

تمهيد

يعد نشاط الصيد البحري من أقدم النشاطات الإنتاجية التي مارسها الإنسان بغية إشباع حاجاته الغذائية، فوسائل الصيد البدائية المكتشفة في مناطق عديدة من العالم تبين بظهور هذا النشاط، إلى جانب القطاف وصيد الحيوانات، يعود لآلاف السنين، وبزمن طويل قبل ظهور النشاط الزراعي.

وبالرغم من هذا الظهور المبكر بقي نشاط الصيد البحري، إلى عهد قريب ،نشاطا حرفيا يستعمل أدوات صيد بدائية ويعيش نوعا من الركود على عكس القطاعات الأخرى التي عرفت تطورا أسرع بكثير، حيث لم يبدأ باستعمال قوة الدفع الميكانيكية فيه إلا سنة 1894 ،في حين تعود بداية استعمال الآلة في القطاعات الأخرى إلى الفترة الممتدة ما بين 1770 و 1972. وفي ظل هذه المستجدات تعالت بعض الأصوات، مع بداية الخمسينات من القرن العشرين تنادي بضرورة ترشيد استغلال الثروات السمكية. وبذلك تزايدت الأهمية الاقتصادية للأسماك في كثير من البلدان لاسيما البلدان النامية، حيث أصبح نشاط الصيد البحري في نهاية التسعينات مصدرا هاما للغذاء والتشغيل والنقد الأجنبي، هذا الأخير الذي يعتبر شرطا ضروريا وعاملا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ذات الموارد المحدودة.

حيث يكتسي قطاع الصيد البحري وتربية المائيات أهمية بالغة، إذ يلعب أدوارا غذائية، اقتصادية واجتماعية متعددة ومعتبرة على غرار بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، بفضل ما يكنز من ثروات طبيعية ثمينة متجددة، إذا ما أحسن تقديرها ورشد استغلالها وسخر لها الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية، حققت الرقي وازدهاره وأبلغته مكانة رائدة في اقتصاد الوطن.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصيد البحري لا ينحصر فقط في عمليات الإنتاج ،فهو عبارة عن مجموعة اقتصادية ذات تنظيم داخلي لها ارتباطات خارجية مع بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فمن ناحية نجد أن هذا النشاط الإنتاجي يستخدم عوامل إنتاج مثل العمل، الأعماق البحرية ولوازم الصيد المختلفة وذلك ضمن وحدات إنتاجية تتميز عن بعضها من حيث مجالات عملها ووسائلها الإنتاجية إضافة إلى نوع منتجاتها، أما على الصعيد الخارجي، فإن قطاع الصيد البحري يقيم علاقات مع بعض الصناعات، ففي منبعه هناك ورشات بناء السفن، ورشات الميكانيك والتصليح، مصانع أدوات الصيد المختلفة، ومعامل الجليد...، بينما نجد في مصبه أسواق بيع السمك، مصانع التصبير، التمليح، التدخين، التجميد وتحويل نفايات السمك إضافة إلى النقل المبرد...الخ.

وتبقى مساهمة الصناعات التي تقع بمصب قطاع الصيد البحري والتي تشكل ما يسمى بـ"الصناعات الصيدية–الغذائية " (Les alimentaire- halieu industries)محدودة في إضفاء قيمة مضافة للمنتوج النهائي، خاصة في البلدان المتخلفة ومن بينها الجزائر، وهو ما يعني أن هيمنة الصناعة على قطاع الصيد البحري ضعيفة للغاية ، مما يجعل الاستثمار في هذا القطاع تبقى ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى الذي وصلته الصناعات الزراعية المضمار خصبا فتيا يفتح ذراعيه لاستقبال من يخدمه وينشط فيه

ونشير في هذا المقام أن دراستنا سوف تقتصر على نشاط الصيد و تربية المائيات " **خاصة تربية الأسماك** " دون النشاطات المرتبطة به سواء القبلية منها (بناء تصليح السفن، تموين بالعتاد وتجهيزات الصيد) أو البعدية (التكييف، النقل، التحويل...)، والتي تخضع المشاريع الاستثمارية فيها لأحكام العامة المتعلقة بالاستثمار التي يتضمنها القانون التجاري وقانون الاستثمار ، و سنركز على الاستثمار في تربية المائيات باعتباره نشاط استثماري يشهد تطورا كبيرا و زخما استثماريا عاليا في قطاع الصيد البحري.

و سعيا منا لاستكمال الجانب النظري في هذا البحث ،حيث تطرقنا في الشق التطبيقي إلى دراسة حالة الاستثمار في الموارد المائية بما فيها الصيد البحري وتربية المائيات في مديرية الصيد البحريوالموارد الصيدية لولاية مستغانم وبالتالي ومن خلال هذا الفصل التطبيقي سنتطرق إلى مبحثين أساسيين و هما :

المبحث الأول :عموميات حول مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية مستغانم.

المبحث الثاني : الاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات في مديرية الصيد البحري وتربية المائيات.

وحيث أن ولاية مستغانم تتوفر على شريط ساحلي هام يفوق 120 كلم و موارد طبيعية بحرية هامة جدا و أيضا بنيات تحتية ساحلية في مستوى جيد، يشرف على إدارتها مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية لولاية مستغانم و ذلك بالتنسيق مع فاعلون خواص و هذا ضمن الشراكة الفاعلة في إنتاج الثروة و خلق مردودية على الاقتصاد الوطني ،وسعيا منها إلى التموقع كمفترق استراتيجي بين ولايات الوطن أعدت ولاية مستغانم جملة من التدابير الهادفة إلى تعزيز علاقتها بالمستثمرين ومرافقتهم في هذا المجال.

و بالنظر إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها قطاع الصيد البحري و تربية المائيات في الاقتصاد الوطني،فان الحكومة الجزائرية تلتزم بتطوير قطاع تربية المائيات بطريقة مستدامة لتحقيق توازن أفضل بين آليات الإنتاج و الثروة المستدامة . إذ يتميز قطاع صيد الأسماك بطابع استراتيجي نظرًا لقدرته على المساعدة في إنعاش الاقتصاد الوطني ، وذلك عن طريق خلق فرص عمل والحفاظ عليها في قطاع قابل للاستمرار اجتماعيًا واقتصاديًا. إن البعد التشغيلي لإستراتيجية القطاع في المرحلة الأولى يتمثل في تزويد القطاع بالأدوات التنظيمية والتشغيلية اللازمة لبدء ديناميكية تنمية مستدامة وحديثة وفعالة لاقتصاد تربية الأحياء المائية" من خلال إيجاد كل التسهيلات اللازمة للمستثمرين و خلق جو استثماري يتماشى مع نظرة الحكومة في تطوير هذا القطاع الحيوي ". من ناحية أخرى ، كانت المرحلة الثانية من الإستراتيجية تتمثل في مواصلة العمل الذي تم تنفيذه في الفترة بين 2010 و 2015 لصالح إعادة تنظيم أنشطة تربية الأحياء المائية وتنميتها المستدامة من أجل المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي والمحافظة على الوظائف وخلقها ، وكذلك تنمية الاقتصاد المنتج. يتبع قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية في إطار البرنامج الحكومي لتعزيز اقتصاد البلد محاور الأولوية لفترة الخمس سنوات 2015-2019 ، وفقًا لمنهج مستقبلي تم رفضه في فترة جديدة "خطة Aquapêche 2020". حيث سيتم تكثيف جهود رفع مستوى وسائل الإنتاج والدعم التي ينشرها القطاع بهدف زيادة الإنتاج الوطني للاستزراع المائي من خلال الاستثمار الخاص ودعم الدولة. تهدف "خطة Aquapêche 2020 "، في فرع الاستزراع المائي ، إلى زيادة إنتاج صناعات الاستزراع المائي البحري إلى 80.000 طن وخلق أكثر من 10.000 وظيفة والتي ستضاف إليها الاستزراع المائي في المياه العذبة 20.000 طن من الإنتاج وخلق 20.000 وظيفة.إذ أن التدابير التي اتخذها القطاع لدعم تنمية الاستثمار الإنتاج من خلال المستثمرين ستتمثل في تكثيف تربية الأسماك في الأقفاص العائمة على مستوى البحر وتنفيذ مشاريع استزراع أسماك المياه العذبة ، وكذلك تطوير الاستزراع المائي المتكامل في الريف والجنوب الجزائري.

هذا كله يرتقي بولاية مستغانم الى مصاف الولايات النموذجية التي تلبي هذا الطرح في الاستثمار إذتمتاز ولاية مستغانم بخصوصية الساحل الممتد على مسافة تقدر بـ 124,5كلم و هذا ابتداء من مصب المقطع غربا إلى غاية كاب نقراوة شرقا،مساحة منطقة الصيد البحري تقدر بـ 2679 كلم^2 و بالثروة السمكية الحية المخزنة في الساحل 25.000 طن و تقدر الكتلة الإجمالية الحية: 75.000 طن مع امتداد الساحل المستغانمي و تنوع في موارده البحرية،مما يجعل الولاية تملك ثروة سمكية إنتاجية كامنة و تجعل قطاع الصيد البحري محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى المحلي و الولائي .

و للدخول مباشرة في الجانب التطبيقي نقدم بعض التعريفات :

المبحث الأول :عموميات حول مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية مستغانم

1– 1: التعريف بالمؤسسة "مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية" لولاية مستغانم

- ✓ أنشأت مديرية الصيد البحري بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 رمضان 1422 الموافق ل 10 ديسمبر سنة 2001 المتضمن تنظيم مديريات الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات المعنية والتنظيم المعمول به وسيرها وتسييرها؛
- ✓ أنشأت بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 01 _135 مؤرخ في 28 صفر عام 1422 الموافق ل 22 ماي 2001 الذي يحدد التنظيم المعمول به وسيرها،على المستوى الوطني يوجد 24 مديرية منها 14 مديرية ساحلية و 10 داخلية؛
- ✓ يخضعون لوزارة الصيد البحري والمنتجات البحرية مقر الوزارة شارع4 مدافع الجزائر العاصمة ؛
- ✓ مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم الحي الاداري صلامندر _مستغانم أنشأت سنة 2001 بمقتضى قرار وزاري المذكور أعلاه.

2-1 الهيكل التنظيمي لمديرية الصيد البحري والموارد الصيدية

الشكل رقم : (**3-1**) الهيكل التنظيمي لمديرية الصيد البحري والموارد الصيدية

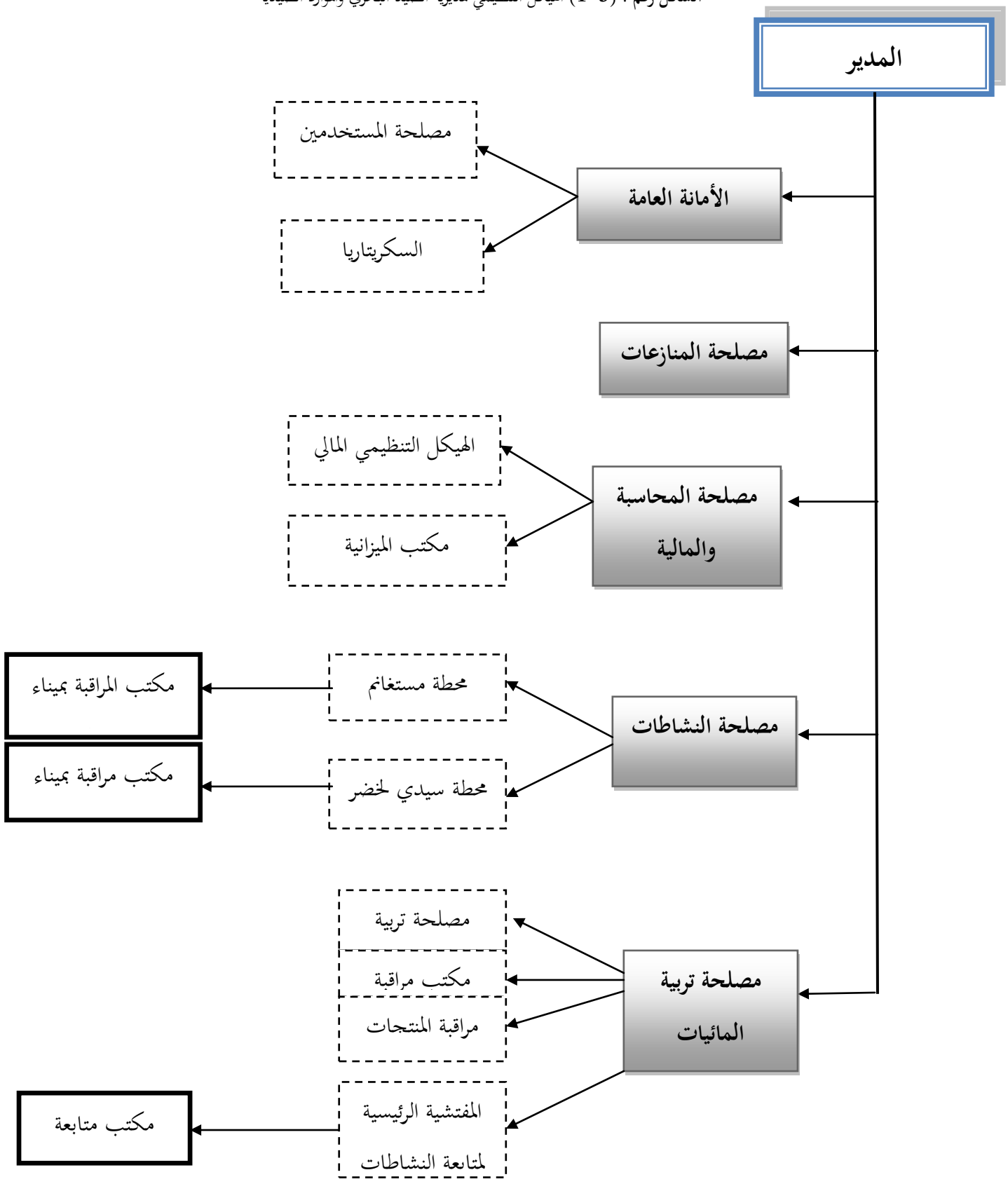

المصدر: مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية مستغانم

1-3 أهم نشاطات مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية

- ✓ مراقبة كل المنتجات البحرية عبر ميناء سيدي لخضر وميناء مستغانم صلامندر ، من خلال أعوان الإحصاء و المراقبة المتواجدون بصفة دائمة و دورية ، بالإضافة إلى مناطق الرسو غبر كل الولاية المقدرة ب 09 مناطق للرسو كمنطقة الرسو بوريعة التي تحتوي على نحو 80 قارب صيد صغير منطقة الرسو سيدي مجدوب التي تحتوي على 90 قارب؛
- ✓ متابعة أسطول البحري والذي يقدر ب حوالي 230 سفينة صيد من مختلف الأنواع (جياب'سردينيات'حرف صغيرة'سفن التونة).

1 4 مهام مديرية الصيد البحري و المنتجات الصيدية لولاية مستغانم

تسند إلى مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية لولاية مستغانم " بعد أن قمنا بحصص نظرية في كل مصالح المديرية أثناء فترة التربص" مهمة تنفيذ السياسة الوطنية للصيد البحري و الموارد الصيديةو بهذه الصفة، تكلف على الخصوص بما يأتي:

- ✓ ضمان القيام بالمهام المتعلقة بتنمية الثروة الصيدية و المائية و إدارتها و تسييرها و حمايتها و المحافظة عليها و تثمينها و مراقبة استغلالها؛
- ✓ العمل على تثمين المسطحات المائية الطبيعية و الاصطناعية عن طريق تطوير نشاطات التربية لا سيما تلك المتعلقة بالأسماك و الرخويات و القشريات؛
- ✓ السهر على احترام التشريع و التنظيم اللذين يسيران مجالات الصيد البحري و الموارد الصيدية؛
- ✓ ترقية و تشجيع الاستثمار في نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات و في الصناعات المرتبطة بالصيد البحري و تربية المائيات؛
- ✓ جمع المعلومات و المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاطات الصيد البحري و تربية المائيات و تحليلها و توزيعها؛
- ✓ المشاركة مع الهياكل المعنية في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها، في مراقبة منتوجات الصيد البحري و تربية المائيات؛
- ✓ تشجيع تنظيم المهنة و تنشيطها و تنفيذ برامج التكوين و تحسين المستوى و الإرشاد الخاصة بتقنيات الصيد البحري و تربية المائيات؛
- ✓ المشاركة في تنظيم موانئ و ملاجئ الصيد البحري و شواطئ الرسو و تطويرها و تهيئتها

1-5المهام الميدانية لمديرية الصيد البحري

تتمثل المهام الميدانية لمديرية الصيد البحري و تربية المائيات فيما يأتي:

- ✓ تقدم الإدارة المكلفة بالصيد البحري" مديرية الصيد البحري بولاية مستغانم" المختصة إقليميا الاقتراحات و الآراء المتعلقة بتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات؛
- ✓ تقدم مساهمتها في انجاز الأعمال و البرامج التي تخص تنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات و ترقيتها؛
- ✓ تنظيم و تطور كل أشكال التشاور و التنسيق و الإعلام فيما بين المنخرطين فيها و بين هؤلاء و المؤسسات و الهيئات التي تنشط في مجال إنتاج منتوجات الصيد البحري و تربية المائيات و تمويلها و التموين بها و توزيعها و تسويقها و تحويلها؛
- ✓ تزود السلطات العمومية المحلية بالمعلومات و الآراء و الاقتراحات حول المسائل التي تهم نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات؛
- ✓ تبلغ الإدارة المكلفة بالصيد البحري بكل ملاحظة حول ظروف ممارسة المهنة؛
- ✓ تقدم لوزارة الصيد البحري و تربية المائيات كل التوصيات و الاقتراحات المتعلقة بالنشاطات ذات الطابع الجهوي أو الوطني؛
- ✓ تبادر في إطار التنظيم الجاري به العمل بأنشطة التكوين وتحسين المستوى و تحديد المعارف لفائدة محترفي الصيد البحري و تربية المائيات التابعين لدائرتها الإقليمية و تساهم فيها؛
- ✓ تقوم بكل الأعمال الرامية إلى ترقية و تنمية النشاطات الصناعية و التجارية المرتبطة بالصيد البحري و تربية المائيات في حدود دائرتها الإقليمية ؛
- ✓ تنظم تظاهرات اقتصادية و تساهم فيها؛
- ✓ تقيم علاقات و تقوم بأعمال التعاون و التبادل مع الهيئات الأجنبية التي لها نفس الطبيعة أو تسعى لتحقيق نفس الأهداف بعد أخد رأي الوزير المكلف بالصيد البحري؛
- ✓ تنضم إلى الهيئات الدولية التي لها نفس الطبيعة أو التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف بعد موافقة الوزير المكلف بالصيد البحري؛

- ✓ تمثل المصالح الاجتماعية و المهنية لأعضائها وتدافع عنها ؛
- ✓ تقوم بكل عمل له علاقة بهدفها و مهامها.

صورة لمقر مديرية الصيد البحري بالحي الإداري بصلمندر

المبحث الثاني : الاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات في مديرية الصيد البحري وتربية المائيات

تربية المائيات: " الجانب التطبيقي الرئيسي "

إن الهدف الراسخ في مخطط عمل الحكومة في الوقت الراهن ، و الذي وفرت له السلطات العمومية كل الوسائل اللازمة هو استقطاب اهتمام المستثمرين الخواص على مستوى المديرية العامة للصيد البحري و تربية المائيات و مختلف المديريات الجهوية، حيث تم إيداع أكثر من 200 طلب استثمار في مجال تربية المائيات سواء المياه العذبة أو مياه البحر و حيث أن "النتائج المحصل عليها لحد الساعة في مجال الاستثمار تدعو للتفاؤل ببلوغ هدف كهذا" بحسب تصريح وزير الفلاحة و التنمية الريفيةو الصيد البحري مبرزا أن السياسة المسطرة لتطوير تربية المائيات في الجزائر مع بلوغ إنتاج الصيد البحري أقصى حدوده، يجب أن ترفع من معدل استهلاك الفرد من السمك الذي يصل حاليا فقط 4 كغ للفرد سنويا مقابل معدل 20 كغ للفرد الواحد سنويا في العالم و 60 كغ للفرد سنويا في الدول الآسيوية. و من هنا نرى أن تجسيد الالتزام الصارم للسلطات العمومية بترقية هذا النشاط عن طريق منح كل أنواع التسهيلات للمستثمرين قانونية كانت أو إدارية أو جبائية أو بنكية، باعتبار أن "نسبة الخسارة في هذا النوع من المشاريع ضئيلة جدا إن لم نقل منعدمة"، فهو مشروع محفز و مربح في الوقت ذاته و قابل للتوسع ، مما شجعنا على التعمق في هذا الجانب التطبيقي و كما أشرنا سابقا إلى محورين أساسيين و التدقيق في هذا النوع من الاستثمار.

2-1 ماهية تربية المائيات وواقعها في الجزائر

تعتبر تربية المائيات(L 'aquaculture) إحدى أنظمة الإنتاج الغذائي الآخذة في التقدم بسرعة على السلم العالمي، حيث توفر بديلا هاما للمحصول الثابت من مخزونات الأسماك الطبيعية.فبعد أن تضاءل مردود المصايد الطبيعية وازداد الطلب على السمك ومنتجات الصيد البحري الأخرى، كانت تربية الأحياء المائية هي الأمل لسد العجز بما توفره من موارد جد مختلفة ومتنوعة (كالطحالب ،قشريات، رخويات، أسماك و مجموعات أخرى من الفصائل المائية) نتيجة تحكم الإنسان في خيارات تسمح له بتنويع الأساليب القابلة لتحسين الإنتاج والمردود.

- **تعريف تربية المائيات**

تربية المائيات أحد الأوصاف الذي يطلق على مفهوم الاستزراع المائي (aquaculture) وقد جرى العرف على استخدام اصطلاح الاستزراع السمكي(pisciculture) في وصف استزراع وتربية الكائنات الحية المائية، باعتبار أن الأسماك هي أولى هذه الكائنات التي تمت زراعتها وتربيتها وأكثرها شيوعا .إن اصطلاحات استزراع الأسماك farming fish ،أو culture fish،أو الاستزراع المائي aquaculture ، أو الاستزراع البحري mariculture ،أو زراعة البحر farming sea ،أو التربية في البحر ranching sea ما هي إلا مترادفات لشيء واحد و ما يطلق عليه أو ما جرى العرف على تسميته بالاستزراع السمكي، وكلها تعني تفريخ وتربية كائنات مائية في ظروف يتم التحكم فيها لتحقيق منفعة اقتصادية أو اجتماعية.ويقصد بالاستزراع البحري أو زراعة البحر أو التربية في البحر: تربية الكائنات المائية في بيئة بحرية، أما اصطلاح استزراع الأسماك أو زراعة الأسماك أو الاستزراع المائي فهي كلها ذات معنى أعم وأشمل حيث تشير إلى تربية الكائنات في المياه سواء كانت مياه عذبة أو مياه مالحة اوبحرية .وتضم الكائنات المائية كل من الحيوانات والنباتات المائية، حيث تشمل الأولى كل أنواع الأسماك والقشريات والصدفيات أما الثانية فتشمل الأنواع المختلفة من الأعشاب البحرية وطحالب المياه العذبة، ولكي تحقق عملية الاستزراع السمكي أهدافها الاقتصادية والاجتماعية فإنها يجب أن تتم في ظل ظروف خاصة، حيث يمكن التحكم في نوعية المياه، توفير الغذاء المناسب للأسماك وتهيئة الظروف لتكاثرها، ، بعد دراسة العوامل المؤثرة على حياة الأسماك والعوامل التي تساعد على الحصول على أكبر قدر من الإنتاج السمكي وبأقل التكاليف.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الاستزراع المائي تتم بإحدى الطرق التالية:

1 -**المرابي السمكية**: عبارة عن مساحات مغمورة بالمياه لا يزيد ارتفاع الماء فيها عن 150 سم، تكون غالبا مجاورة للبحيرات لسهولة غمر الأرض بالمياه، ويتم العمل على إمدادها بزريعة الأسماك والمياه المتجددة وإضافة الأسمدة لزيادة خصوبتها، وتعتمد هذه المرابي على تربية الأسماك البحرية لأن نسبة أملاح البحيرات مرتفعة، ولا تصلح بها أنواع الأسماك التي تعيش في المياه العذبة؛

2 -**المزارع السمكية**: وهي أحدث طريقة لتربية الأسماك وأكثر النظم انتشارا في العالم، حيث تتم عملية استزراعها داخل أحواض ترابية أو خرسانية بعد إنشاء قنوات خاصة لري هذه الأحواض وقنوات خاصة لصرف المياه الزائدة منها،

وبذلك يمكن التحكم إلى حد ما في نوعية مياهها يتم في هذا الأسلوب نقل زريعة الأسماك إلى الأحواض السمكية بكثافة محددة مسبقا تتناسب مع حجم الأحواض وكمية المياه المتوفرة وخصوبة تربة الأحواض الترابية، كما يتم توفير العناصر الرئيسية للبيئة (كالأكسجين، الحرارة، المياه المتجددة، التغذية عالية البروتين وجميع العناصر المهمة الأخرى) وإضافة الأسمدة العضوية والكيميائية دوريا لهذه الأحوا ض ،واستخدام الأغذية المصنوعة بكميات تتناس ب مع الكثافة السمكية في الأحواض ومع أسلوب التربية المتبع؛

3 -**الأقفاص السمكية:** وهي عبارة عن أقفاص عائمة مرتفعة عن القاع وفي هذه الطريقة يتم تربية الأسماك في بيئتها الطبيعية سواء في البحار أو الأنهار أو البحيرات، حيث يتم تصنيع إطار عائم من الخ شب أو المواسير يعلق به صندوق من الشباك تربى بداخله الأسماك التي تعيش في البيئة المائية دون حاجة إلى إمداد المزرعة بالمياه، ويعتمد هذا الأسلوب من التربية على تقديم الغذاء المصنع للأسماك لعدم قدرتها على تناول غذائها من الطبيعة .

2-1-1 إجراءات تحفيزية لتطوير نشاط تربية المائيات في الجزائر

هناك سلسلة من الإجراءات التحفيزية على هذا النشاط، على غرار :

- ✓ تخصيص امتيازات على مستوى منطقة نشاطات تربية المائيات في البر و البحر بإتاوة امتياز سنوية بقيمة رمزية تقدر ب (1دج/متر مربع في البر و 1800 دج/هكتار في البحر)، و ذلك لمدة 25 سنة قابلة للتجديد ضمنيا؛
- ✓ كما يستفيد المستثمرون من إعفاءات و خفض على التوالي للحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاستيراد الأغذية و الإعفاء من كل الرسوم خلال الثلاث السنوات الأولى لانطلاق الإنتاج و الخفض التام للفوائد المتعلقة بقروض الاستغلال (بقيمة 8%)؛
- ✓ يستفيد المستثمرون من اللامركزية و تخفيف الإجراءات التنظيمية و إرساء في إطار أجهزة الدعم الموجودة (وكالة دعم تشغيل الشبابي صندوق التأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر) بشباك وحيد مزود بمرافق.

و أعرب كل المستثمرون حسب تقديراتنا الأولية عن إرادة السلطات العمومية في تسهيل إجراءات الاستثمار و تأسفوا لبعض المماطلات المسجلة ميدانيا، سيما فيما يخص الاستفادة من القروض البنكية.

- **اهتمام الحكومة بالصيد البحري وتربية المائيات**

خصصت الحكومة جزء كبير من مناقشاتها الدورية لمناقشة عدة مواضيع تتعلق بتطوير هذا القطاع الاستراتيجي خاصة عبر تحسين ظروف عمل المهنيين و توفير لهم التأطير والتكوين والأمن و التكفل الاجتماعي،

كما شكل هذا الاجتماع مع ممثلي المهنيين الذي حضره كل من رئيس الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات و المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات وكذا الأمين العام للوزارة فرصة للاضطلاع على انشغالات المهنيين ومشاركتهم الرؤية المستقبلية لهذا القطاع الذي يعول عليه في تعزيز الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني.

وأكد المسؤول الأول على القطاع انه سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدعيم المكاسب التي حققها قطاع الصيد البحري وتربية المائيات إلى حد الآن وتدعيم الآليات الموجودة لتمكين المهنيين من أداء عملهم في ارياحية. ونظرا للمكانة التي يحتلها في الاقتصاد الوطني (خلق مناصب شغل وقيمة مضافة) طلب السيد الوزير من الإدارة توفير الرعاية الكاملة لهذه الشريحة في إطار استغلال عقلاني ومستدام للثروة بدون إقصاء وتهميش.

ومن جهة أخرى طلب السيد الوزير من المهنيين تقديم اقتراحات لحل المشاكل المطروحة وتحسين أوضاعهم المهنية خاصة على المستوى المحلي، كما دعا إلى الانطلاق فورا في دراسة المسائل المتعلقة بالنسبة للنشاط على مستوى الموانئ و التكوين والبحث العلمي وغيرها من المواضيع المطروحة وذلك بالتنسيق مع القطاعات الاخرى.

ودعا السيد وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري أيضا إلى تشجيع الشباب على الاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بخلق مشاريع مصغرة يتم تمويلها من طرف أجهزة التمويل المتوفرة فيما تتكفل الإدارة المعنية والمعاهد بالمرافقة التقنية، خاصة لدعم النشاط على مستوى مناطق الجنوب.

2-1-2 كيفية إنشاء مؤسسة "لتربية الأسماك في عرض البحر

و هو أول ما تعلمناه في الجانب التطبيقي في مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم.

أولا: تقديم بطاقة تقنية مفصلة عن المشروع لمدير الصيد البحري و الموارد الصيدية بالولاية وتكوين ملف و هنا نشير الى وجود ملفين و هما :

الملف الأول : ملف ابتدائي لإنشاء مؤسسة و يتضمن الوثائق التالية:

- ✓ دراسة جدوى للمشروع " تكون مصادق علها من طرف مكتب دراسات ؛
- ✓ شهادة التسجيل الاستثمار (تقدم من طرف مديرية الصيد البحري) ؛
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة للمستثمر أو الممثل القانوني للشركة الذي يباشر الإجراء؛
- ✓ وكالة مصادق عليها باسم المستثمر ؛
- ✓ إتاوة دراسة الملف (يتم دفعها يوم إيداع الملف).

الملف الثاني : ملف نهائي موجه للدراسة العامة على مستوى اللجنة الولائية المكلفة بالاستثمار

- ✓ تسعة نسخ من دراسة مفصلة للمشروع "مقدمة من طرف مكتب دراسات متخصص " ، و الذي يحدده صاحب المشروع ؛
- ✓ شهادة التسجيل الاستثمار ؛
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية او رخصة السياقة للمستثمر أو الممثل القانوني للشركة الذي يباشر الإجراء؛
- ✓ وكالة مصادق عليها باسم المستثمر ؛
- ✓ نسخة من السجل التجاري و رقم التعريف الجبائي؛
- ✓ صفحات الأصول و الخصوم للميزانية الجبائية الأخيرة؛
- ✓ إتاوة دراسة الملف النهائية .

و بناءا على هذه البطاقة التقنية المفصلة أي النسخة من دراسة مفصلة للمشروع "مقدمة من طرف مكتب دراسات متخصص " تعطى الموافقة المبدئية من مدير الصيد البحري بالولاية باعتباره المسؤول الأول عن القطاع بالولاية .

- ✓ دراسة معمقة للمشروع (دراسة جدوى المشروع بالإضافة إلى الدراسة الميدانية و الاقتصادية و التقنية ...الخ) بعدها التطرق الى تفاصيل دراسة المشروع؛
- ✓ تقديم دراسة بيئية للمشروع (التطرق الى تفاصيل دراسة المشروع)؛
- ✓ تقديم دراسة تتمثل في كل الأخطار بما فيها الحرائق (نصف المشروع في البر ونصف الأخر في البحر).

– مراحل إنشاء هذه المؤسسة الاقتصادية " مزرعة لتربية الأسماك"

- ✓ دراسة فكرة المشروع وجمع المعلومات الاقتصادية الكافية عنها مثل: نوع الأسماك التي سيتم إنتاجها أو المنتوج النهائي التي ستقدمه المزرعة و نوعية المنتوج وحجم الطلب عليها وسعرها في السوق المستهدف وطبيعة المنافسة وحجمها، فهناك الكثير من الأفكار التي يمكن أن تتحول إلى مشاريع اقتصادية ناجحة إذا تمت دراستها بشكل جيد؛
- ✓ تحديد نوع المؤسسة التي ترغب في إنشائها " و هنا يتعلق الأمر بحجم المزرعة و حجم رأس مالها ، حيث توجد الكثير الشركات؛ مثل: مزرعة ذات طابع محلي بحيث تقوم بتسويق منتوجها محليا أو للمناطق المجاورة بإنتاج متوسط (100 طن سنويا) ، والمزرعة ذات الطبيعة القابلة للتوسع و التي يفوق إنتاجها 500 طن سنويا و بتوسعها تصل إلى أكثر من 1500 طن سنويا من الأسماك ، ومؤسسة إنتاج الأسماك المتكاملة و التي تكون عبارة عن مجمع يضم كل الخدمات من إنتاج أعلاف الأسماك إلى إنتاج اليرقات إلى تسمين الأسماك و الحفظ و التبريد و نقل المنتجات عبر الدول ... الخ و هذه المؤسسة تكون ذات طابع اقتصادي وطني و تساهم في الدخل العام و يفوق إنتاجها 5000 طن سنويا ، ولكل نوع مسؤولية قانونية، وشروط مختلفة عن الأنواع الأخرى؛
- ✓ تحديد نشاط المؤسسة، حيث يمكن أن يكون انتاج الأسماك في مرحلة التسمين ، أو من مرحلة اليرقات ، أو عاما أي من مرحلة انتاج اليرقات الى منتج نهائي ، أو كمؤسسة متكاملة كما تم ذكره؛
- ✓ اختيار اسم المؤسسة، حيث يجب أن يكون الاسم واضحاً، ومميزاً، يعكس طبيعة المنتج، أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة؛
- ✓ تحديد مقدار رأس المال المراد استثماره في المؤسسة؛
- ✓ تحديد الشركاء إن وُجدوا، ونسبة مساهمتهم، ونصيبهم من الأرباح في المستقبل؛
- ✓ جمع الوثائق، والأوراق، والمستندات اللازمة لتسجيل المؤسسة في إحدى الدوائر المختصة التابعة لوزارةالصيد البحري و وزارة التجارة والصناعة، ولتسجيل مؤسسة تحتاج إلى الهوية الشخصية، أو جواز السفر، والنموذج الخاص بالشركة التي ترغب بتسجيلها، بالإضافة إلى دفع رسوم التسجيل، وقد تختلف الرسوم والوثائق المطلوبة باختلاف

نوع المؤسسة، وبعد استكمال إجراءات التسجيل تصدر شهادة رسمية تحمل رقم تسجيل خاص بالمؤسسة، وتعطيها الحق في مباشرة عملها؛

- ✓ البدء في العمل بعد إنهاء إجراءات تسجيل المؤسسة، وذلك من خلال اختيار الموقع المناسب الذي يكون مناسب لتربية المائيات ، و هذا دور مكتب الدراسات المعتمد من طرف صاحب المشروع ويتطلب شراء أو استئجار المكان الحصول على ترخيص من الهيئة الوصية كمديرية الصيد البحري " و هما مشير الى أن من ضمن التحفيزات التي تقدم من طرف الدولة تتمثل في منح امتيازات استغلال البحر و السواحل القريبة من المشروع و حتى الموانئ القريبة ، ثم تثبيت اللافتة الخاصة بالمؤسسة في مكان واضح ومميز، بحيث يستطيع جميع المارة رؤيتها، وكذلك عمل دعاية للترويج للمؤسسة لتعريف الأفراد بطبيعة عملها،تشكيل فريق من الموظفين الأكفاء للعمل في المؤسسة.

- **أهداف المؤسسة** :تتمثل اهداف المؤسسة فيمايلي:

الأهداف الاقتصادية: تتمثل في تحقيق الربح، وتلبية حاجات المستهلكين.

الأهداف الاجتماعية: تتمثل في تحسين مستوى المعيشة للعاملين، وتوفير التأمينات لهم، و توفير الأسماك بأسعار في متناول المواطنين .

الأهداف التكنولوجية: تتمثل في البحث والتنمية لتطوير وسائل الإنتاج.

- الأهداف الإستراتيجية لإنشاء هذه المزارع و المؤسسات

في إطار الإستراتيجية الشاملة للتنمية في قطاع الصيد البحر نذكر الأهداف الرئيسية التالية:

- ✓ زيادة الإنتاج السمكي؛
- ✓ إحداث مناصب الشغل؛
- ✓ إمكانية الحصول على المنتوج بأسعار معقولة؛
- ✓ التنمية الريفية والتوازن الجهوي خاصة في الولايات الساحلية و التي تعتبر الأكثر اكتظاظا؛
- ✓ المحافظة على الثروة البيولوجية؛

- ✓ ترقية الاستثمارات؛
- ✓ تشجيع الصادرات.

من خلال الأعمال والإجراءات المترتبة عن إستراتيجية التنمية ركز قطاع الصيد البحري مجهوداته على ترقية وتكييف الهياكل القاعدية مع متطلبات تطوير أسطول الصيد البحري من خلال :

- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية جديدة لاستقبال نشاطات الصيد البحري والزيادة في استغلال الهياكل القاعدية والهياكل الفوقية الموجودة خاصة في تربية المائيات ؛
- ✓ وضع نسيج صناعي قبل وبعد الإنتاج من خلال انجاز أسواق بيع السمك بالجملة بمساهمة من الدولة ومركبات التبريد ووحدات التحويل والتكييف والتوزيع ووحدات لبناء السفن وتصليحها ووحدات لصناعة تجهيزات الصيد البحري وصنعها وتوزيعها بعنوان القطاع الخاص.

من هنا نستطيع القول : يتميز قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر بجملة من الخصائص يتحدد على أساسها حجم ونوع الثروة السمكية المتاحة للاستغلال، والتي تسمح له أن يلعب على غرار بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى أدوارا اقتصادية واجتماعية متعددة ذات أهمية بالغة إلى جانب الدور الغذائي الذي يضطلع به، جعلت هذا القطاع يرتقي إلى صف وزاري قائم بذاته بعد أن همش و أهمل كثيرا.

2-2مراحل انجاز و تجسيد المشروع

2-2-1 الخطوات المتسلسلة لتجسيد المشروع

- ✓ دراسة و تقديم المشروع لمديرية الصيد البحري بعد اكتمال كل الوثائق المديرية ترسلها الى المركز الوطني للصيد والتنمية للصيد البحري وتربية المائيات بوسماعيل ولاية تيبازة CNRDPA (centre national de recherche et de développement de la pêche et l'aquaculture)
- ✓ ليتم دراسة هذا المشروع من طرف الباحثين أجانب وجزائريين ليتم إعطاءهم الموافقة أو عدم الموافقة في المشروع

- ✓ في حالة عدم الموافقة تكون هناك إعطاء تحفظات les réserves لتعديلها بما يتناسب مع خصائص المشروع ومنطقة انجاز المشروع؛
- ✓ يعيد الراغب في الاستثمار" المستثمر" تعديل هذه التحفظات وإرسالها مرة أخرى إلى المركز ليتم الموافقة عليها
- ✓ بعدها يتم توزيع هذا المشروع على كل المديريات الولائية المعنية بهذا المشروع و نذكر هذه المديريات :مديرية البيئة – مديرية الحماية المدنية –النقل –التجارة –الأشغال عمومية –الغابات (مناطق التوسع الغابي) لان نصف المشروع يكون في البر كما ذكر سابقا فلا يجب أن يكون النصف المخصص للبر في منطقة أو ساحة مخصصةللغابات – مديرية الفلاحة (توفر للمستثمر البيطريين).

إذن بعد الدراسة إذا كانت توجد تحفظات فواجب القيام بتعديلها ليتم الموافقة على المشروع من طرف هذه المديريات بعدها يتم عرض المشروع على لجنة الاستثمار الولائية برئاسة والي الولاية حيث يتم تقديم عرض مفصل حول أهمية المشروع من طرف مديرية الصيد البحري ومصلحة تربية المائيات بحضور كل أعضاء اللجنة ممثلين في مدراء المصالح المعنية ويتم مناقشة هذا المشروع لتمنح الموافقة النهائية بإعطاء رخصة الاستغلال ورخصة الاستثمار هذه النسخة محددة بمدة 4 إلى 5 أشهر للبدء بالعمل في المشروع إذا لم ينطلق المشروع فتسحب منع رخصة الاستثمار.

بعدها يتم تسليم الترخيص النهائي للمستثمر ليتم تجسيد المشروع ميدانيا أي في ارض الواقع.

جانب من أشغال المناقشات حول مشروع لتربية المائيات بين الإدارة و المستثمرين

المصدر :وثيقة من المؤسسة

2-2-2 الجانب التطبيقي و التقني في انجاز مشروع لتربية المائيات

فضلنا في هذا الشق التطبيقي و باعتباره جانب تقني محض و بعد العديد من الحصص التطبيقية مع مصلحة تربية المائيات بمديرية الصيد البحري لولاية مستغانم أثناء فترة التربص و كذا محطة الصيد البحري و المصلحة التقنية بنفس المديرية ، فارتأينا إلى تقديم هذه الشروحات عن طريق صور بيانية و رسومات توضيحية حول المشروع .

و هنا نشير إلى أنه تم الحصول على القدر الكافي من المعلومات من المصالح المختصة بمديرية الصيد البحري في هذا المجال و ضمن المساعدة و الشراكة بين مديرية الصيد البحري و جامعة مستغانم لإثراء مثل هذه البحوث بالقدر الكافي من المعلومات اللازمة لإنجاح هذه البحوث .

صورة لبعض مشاريع تربية المائيات

المصدر: وثيقة من المؤسسة

بعض الصور الحية لمشاريع جسدت بولاية مستغانم

المصدر: وثيقة من المؤسسة

2-2-3 الأهداف الأساسية لهذه المشاريع

الهدف الأول : الاستعمال الأحسن للواقع الملائمة لنشاطات تربية المائيات ،يرمي إلى تخصيص مواقع لنشاطات تربية المائيات التي تم التعرف عليها من خلال الفروع المتوقعة وهي المواقع التي سبق وان خصصت لنشاطات مختلفة (الزراعة، السياحة....الخ)

يستلزم تجسيد مثل هذا الهدف بالضرورة :

- تقييم الشروط الضرورية من اجل استعمال مستديم للفضاء من خلال تحديد مقاربة مندمجة لتربية السمكية في المياه البحرية أو تربية الصدفيات (السياحة، البيئة) و استغلال الموارد الطبيعية (الري ،االبيئة)؛
- الجرد النوعي للمواقع الملائمة لتربية المائيات عبر سواحل الولاية و هذا في الدراسة الميدانية لتقييم القدرات الاقتصادية لنشاطات تربية المائيات المتوقعة من حيث احتلالها لمواقع المنتقاة .

الهدف الثاني : توفير الشروط من اجل التخطيط لتسير مستديم لتربية المائيات، يرمي إلى تحسين الإطار المؤسساتي والقانوني الحالي لتربية المائيات وانسجامه وكذا وضع الأدوات من اجل تسيير مستديم لفروع تربية المائيات بإشراك كل الأطراف المعنية

إن تحقيق هدف كهذا يستلزم عددا من التكييفات والإجراءات:

- على مستوى النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاستفادة من الامتياز في تربية المائيات واستعمال الموارد البيولوجية؛
- على مستوى ادوار المؤسسات والإدارات المشتركة في النشاطات الخاصة باستعمال الموارد البيولوجية وصلاحيتها؛
- على مستوى مقاربات التدخل من حيث توزيع الأدوار بين كل من الإدارة والقطاع الخاص؛
- على مستوى متابعة التدخلات في مشاريع تربية المائيات وفي ميدان استعمال الموارد البيولوجية وتقييمها المنتظم

الهدف الثالث : إعداد وتنفيذ برامج عمل في ميادين التدخل ذات الأولية،يرمي هذا الهدف الأخير إلى تحضير وتنفيذ عدد من الأعمال لتنمية نشاطات تربية المائيات وتوزيعها الإقليمي وذلك على المدى القصير والطويل .

إن الإستراتيجية المنتهجة من اجل تنمية مستدامة لتربية المائيات تهدف إذن إلى توفير أحسن الشروط الممكنة للسماح لمربي الأسماك بوضع منتوج سليم وبالكميات المطلوبة في السوق مع المحافظة على البيئة، وتتمحور تنمية هذا النشاط أساسا على إحداث مناصب شغل وتوفير المنتجات واحترام البيئة وحرصا على ذلك يلجا إلى البحث على أشكال ملموسة من التكامل بين البيئة والاقتصاد، وعليه من المتوقع إدراج معايير خاصة بتربية المائيات البيولوجية التي تحدد إطار لقواعد الإنتاج والتطبيق والمراقبة في ميدان التربية أكثر من ذلك فثمة بعض أشكال من تربية المائيات تعد مفيدة لحماية البيئة والمحافظة عليها،بالفعل يمكن أن تشكل تربية المائيات خطرا على البيئة بسبب:

- التلوث الناتج عن الصرف الزائد للنفايات العضوية وغير العضوية؛
- خطر انتقال أمراض الأسماك التي تتم تربيتها إلى الأسماك الوحشية ؛
- صرف المنتجات البيطرية؛
- إدخال الأنواع الأجنبية بصفة مكثفة .

لهذا السبب تتوقف رخص ممارسة هذا النشاط على دراسة او نشرة حول الاثار تكمن من معرفة انعكاسات المشاريع على البيئة

علاوة على ذلك ثمة تدابير متلائمة مع هذه الإخطار من المتوقع اتخاذها مثل:

- إقامة منشات لمعالجة السوائل المنبعثة؛
- إجراءات لتسيير إدخال الأنواع من غير الموطن الأصيل أي تحسين الغذاء للأسماك أثناء فترة التسمين ؛
- تسيير التغذية حسب تقنيات فعالة في توزيع الحصص؛
- معالجة المياه؛
- عقلنة استعمال المنتجات الكيمائية والصيدلانية.

المدى الطويل: خلال هذه المرحلة سيتم:

- ✓ رفع جزء من العراقيل الأساسية التي تقف أمام تطوير هذا الفرع سيشكل القطاع الخاص ومن خلال المشاريع الاستثمارية التي ستبرمج في إطار المخططات التنموية القطاعية الفاعل الرئيسي في التنمية وتحسين الإنتاج
- ✓ عند حلول عام 2025 فان أغلبية المواقع الملائمة لتنمية تربية المائيات ستعرف نشاطا إنتاجيا يمكنه في حال حدوثه أن يتجاوز القدرة الإنتاجية المبدئية؛
- ✓ في المدى الطويل سيصل إنتاج تربية المائيات الى أكثر من53000 طن (على اختلاف الفروع) ومن حيث الاستثمارات تقيم 219 مشروع استثماري خاص ب 5927.9 مليون دج فيما ستقدر قيمة هياكل الدعم ب 931.08 دج؛
- ✓ وفي أفاق 2025 سوف تكون الأغلبية الكبرى من المنشات في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة إما المزارع التي تسجل اكبر مردودية فسيكون بإمكانها الوصول إلى إنتاج يقدر بمئات الأطنان (من350 إلى 450 طن) سواء تعلق الأمر بمنشات تربية الصدفيات أو التربية السمكية في المياه البحرية أو في المياه العذبة؛
- ✓ إن مختلف البرامج التنموية التي سيتم إعدادها إلى أفاق 2025 سوف ستسمح بالحكم على مستقبل المشاريع على ضوء المؤشرات القاعدية المتوفرة لاسيما في مجال التكنولوجيا الجديدة التي سيتم تطويرها ؛

غير انه يمكننا تقديم فرضية حول الإنتاج الوطني عند حلول هذا الأجل حيث انه قد يتراوح بين 000 60 و75000 طن ما يعزز اكثر هذه الفرضية:

- استغلال القدرات الأخرى من المياه الجوفية (تنقيب) لاسيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ودخول قدرات هامة من مواقع السدود قيد الاستغلال؛
- رفع العراقيل لاسيما ذات الطابع :**اولا** التكنولوجي سوف تزداد المكننة في انواع تربية المائيات حيث يقوم الإنسان بتحويل العديد من المهام الى الآلات وذلك من اجل الزيادة في النتائج الاقتصادية أن التحويل المباشر للتقنيات الصناعية المكيفة والتحكم التام في الآلة من طرف المستغل قد يشكل عاملا رئيسيا في تفعيل مختلف فروع تربية المائيات؛

ثانيا التجاري والاقتصادي المرتبطة بتنظيم توزيع منتجات تربية المائيات وتسويقها؛

ثالثا القانوني والسياسي ذات الصلة بالنزاعات بين مستعملي نفس الفضاءات لاسيما على مستوى الشريط الساحلي (السياحة الصيد البحري التعمير الفلاحة الصناعة الخ)؛

- ✓ برنامج استزراع وإعادة استزراع المسطحات المائية انطلاقا من الأصناف ذات فائدة تجارية البوري السندر البلاك باس البلطي الشبوط الصيني إن قائمة الأصناف غير حصرية وحدة التقدم التكنولوجي هو الذي قد يشكل العامل الحصري؛
- ✓ إلى آفاق 2025 ينبغي أن يأخذ تقييم الإدخال المحتمل للأصناف المائية بعين الاعتبار ليس فقط انعكاساتها على البيئة لكن كذلك المزايا الاقتصادية التي قد ينجر عنه ؛
- ✓ برنامج تغذية الأسماك البحرية وإطعامها انطلاقا من الارتيميا؛
- ✓ برنامج متابعة علمية للمياه السطحية العذبة بالنسبة للسدود المنتقاة لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة؛
- ✓ برنامج تكاثر أنواع الأسماك والقشريات في مناطق الجنوب.

2-2-4 تطوير آليات الاستثمار في الصيد البحري وتربية المائيات

أولا الاستثمار في إطار الشراكة مع الشركات الوطنية أو الشريك الأجنبي من خلال الاستعانة بالخبرات الأجنبية وهذا ما جسد في إطار برنامج الشراكة الجزائري الأوروبي لتنمية وتطوير قطاع تربية المائياتDIVICO والتمويل عن طريق برنامج الشراكة الذي قدر

بما يقارب 100 مليون دولار عن طريق المنظمة العالمية للتغذية Food and Agriculture Organization FAO حيث أعطى هذا البرنامج دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

الشراكة الأوروبية الجزائرية في اطار برنامج DIVICO بمشاركة خبراء من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الغذاء العالمي 2013 بتمويل أوروبي قيمة التمويل تفوق 100 مليون دولار لتطوير قطاع الصيد البحري هو قطاع استراتيجي ويوفر الأمن الغذائي

DIVICO(1) (2013_2017)

DIVICO(2) (2017_2020)

ملاحظة : بعدها توقف هذا البرنامج حيث اتجهت الدولة إلى إستراتيجية أخرى أكثر توسعا تتمثل في الاقتصاد الأزرق ضمن إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الوطني" و هنا نعطي لمحة عن هذا التوجه " إذ أن أهم محاور هذا التوجه الجديد تتمثل في :

- ✓ مؤهلات الولاية لتنمية الاقتصاد الأزرق؛
- ✓ الأنشطة البحرية وتوصيفها وتقييم ثقلها والأهمية الحالية وأفاق التنمية لهذه الأنشطة؛
- ✓ الفرص الاقتصادية الجديدة في المجال البحري؛
- ✓ تدابير قطاعات الاقتصاد الأزرق على الصعيدين المؤسساتي والتشريعي والتي لها امتداد تطبيقات او تراجع في المنطقة البحرية للولاية؛
- ✓ أهم الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية للاقتصاد الأزرق؛
- ✓ العراقيل المصادفة أو التي تعيق تطور الاقتصاد الأزرق؛
- ✓ مصادر التمويل المحتملة للأنشطة البحرية على المستوى المحلي؛
- ✓ الإمكانيات التكوينية (الجامعية والمهنية في المجالات البحرية)؛
- ✓ أي عناصر أخرى تعتبر مناسبة وذات صلة بتسليط الضوء عليها من منظور تطوير الاقتصاد الازرق في الولاية

كنتائج او بدائل في المستقبل للنهوض بالثروة البحرية حيث تشمل الاقتصاد الازرق على الصيد البحري السياحة البحرية الرياضة البحرية .

2-2-5 الإحصائيات والتنبؤات المستقبلية

- **تربية المائيات**:يتمثل عدد المشاريع فيمايلي:

- ✓ عدد الإجمالي للمشاريع على مستوى الولاية : 21 مشروع؛ حيث تم منح 17 مقرر امتياز (13 مقرر امتياز لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة داخل البحر–04– مقررات لتربية بلح البحر)؛
- ✓ عدد مشاريع التي دخلت حيز الإنتاج :02 مشروعين لتربية بلح البحر؛
- ✓ عدد مشاريع التي دخلت حيز الاستغلال:06 مشاريع (وضع الأقفاص العائمة داخل البحر، الاستزراع السمكي– قجوج – ذئب البحر، التغذية،وضع الحبال المعلقة ،بلح البحر)؛
- ✓ عدد مشاريع في طريق الانجاز :05 مشاريع (اقتناء معدات، الأجسام الصلبة)؛
- ✓ عدد مشاريع في صد الإجراءات الإدارية : 04 مشاريع (سجل التجاري، اختيار الممون، وكالة الوطنية لترقية الاستثمار)؛
- ✓ عدد المشاريع الجديدة المصادق عليها من طرف اللجنة الولائية مكلفة بمنح الامتياز:04 مشاريع (04 في الأقفاص العائمة) بتاريخ 2019/12/05؛
- ✓ عدد الأقفاص داخل البحر (40 قفص عائم)؛
- ✓ عدد الأقفاص العائمة المستزرعة (20 قفص عائم).

- **منطقة نشاطات تربية المائيات (ZAA) باستيديا**

- ✓ مساحة الموقع 02 هكتار و 22 آر،
- ✓ قرار ولائي لتخصيص قطعة الأرضية كمنطقة نشاط تربية المائيات ببلدية استيديا بتاريخ2014/09/29؛
- ✓ عدد المشاريع: إحدى عشر(11) قطعة مخصصة كقاعدة حياة؛
- ✓ عدد الإجمالي : 12 مشروع 08 تربية الأسماك في الأقفاص – 04 تربية بلح البحر.

بعد المصادقة على دراسات الجدوى والموافقة عليها من طرف اللجنة الولائية المكلفة بمنح الامتياز تم التوصل إلى النتائج التالية :

- **(08) مقررات لمشاريع لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة على مستوى الولاية:**

✓ (03) مؤسسات دخلتا حيز الاستغلال لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة في السداسي الأول من سنة 2019 بمعدل 16 قفص عائل (08-04-04)؛

✓ تم استزراع (04) أقفاص بصغار سمك القجوج بتاريخ 2019/07/02؛

✓ (02) مؤسسات في طور الإنجاز (إقتناء المعدات و بناء القاعدة لوجستيكية)؛

✓ (03) مؤسسات في صدد الانطلاق (الإجراءات الإدارية) .

- **04 مقررات امتياز لتربية الصدفيات بلح البحر:**

✓ مؤسستين (02) لتربية الصدفيات بلح البحر بتمويل ذاتي دخلتا حيز الإنتاج؛

✓ مؤسسة (01) لتربية الصدفيات بلح البحر بتمويل ذاتي دخلت حيز الاستغلال (وضع الحبال المعلقة و الأجسام الصلبة ،بلح البحر)؛

✓ مؤسسة (01) لتربية الصدفيات بلح البحر بتمويل ذاتي في طريق الانجاز(وضع الحبال المعلقة و الأجسام الصلبة)؛

✓ (05) خمسة رخص البناء لإنشاء القواعد اللوجيستكية؛

✓ بداية التسويق من طرف مؤسستي تربية الصدفيات بقدرة إنتاج إجمالي يقدر بـ2016 كغ من بلح البحر.

➢ **موقع ميناء سيدي لخضر (الأقفاص العائمة):** تبلغ مساحة الموقع 2520 م^2 مخصص كقاعدة حياة لمؤسسات تربية المائيات داخل ميناء سيدي لخضر،عدد الإجمالي : 05 مشاريع تربية الأسماك في الأقفاص العائمة:

✓ 05 مقررات امتياز من أجل إنشاء مشاريع لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة؛

✓ (02) مؤسستين دخلتا حيز الاستغلال لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة بمعدل16 قفص عائل (08-08)؛

✓ تم استزراع (16) قفص عائم بصغار سمك القجوج بتاريخ 2018/11/30-2019/04/30-2019/07/28؛

- ✓ (02) مؤسستين لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة طور الإنجاز، تم إقتناء معدات ولوازم (الأقفاص العائمة ، شباك، الأجسام الصلبة) ؛
- ✓ (01) مؤسسة في صدد الانطلاق (الإجراءات الإدارية في إقتناء المعدات و اللوازم)؛
- ✓ (03)عدد المشاريع الجديدة.

عدد المشاريع الجديدة المصادق عليها من طرف اللجنة المكلفة بمنح الامتياز بتاريخ 2019/12/05 من أجل إنشاء (04) أربعة مؤسسات تربية المائيات لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة في الجهة الشرقية للولاية (بلدية سيدي لخضر، بلدية خضرة) .

- ➢ **مشاريع التي تم إلغائها على مستوى لجنة مراقبة المشاريع بالولاية في** 2019 :تم إلغاء مقررات الامتياز من طرف اللجنة الولائية بتاريخ 2019/07/27

- ✓ (03) مقررات إميتاز لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة؛
- ✓ (02) ترخصين مسبقين لمؤسستين لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة ؛
- ✓ (01) ترخيص مسبق لمؤسسة لتربية الصدفيات – بلح البحر.

- ➢ **الإنتاج الإجمالي المتوقع لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة** : الإنتاج الإجمالي مقدر بـ 11700 طن سنويا
- ➢ **الإنتاج الإجمالي المتوقع لتربية الصدفيات**: الإنتاج الإجمالي مقدربـ 600 طن سنويا.
- ➢ عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة مقدر **بـ 500** منصب

2-2-6 إدماج الفلاحة بتربية المائيات:ويتضح ذلك من خلال:

- ✓ **إحصاء** 150 حوض سقي فلاحي للفلاحين المستفيدين من دعم الدولة من الراغبين في استزراع بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية ؛

- ✓ **استزراع** 106 حوض بسمك البلطي الأحمر. و الشبوط:
- ✓ كمية اليرقات المستزرعة : - 20000 يرقة من سمك البلطي الأحمر سنة 2018

-2400 يرقة من سمك البلطي الأحمر سنة 2019

-1000 يرقة من سمك الشبوط سنة 2019

-150 يرقة من سمك بلاك باص سنة 2019

-600 يرقة من سمك البوري سنة 2019

هذه اليرقات من محطتي التفريخ الاصطناعي لكل من حريزة (عين الدفلى) وطابية (سيدي بلعباس) و بت مويل ذاتي من طرف الفلاحين .

2-2-7 الصيد القاري:ويتمثل فيمايلي:

- ✓ 03 سدود (شليف،كرادة،كراميس) و الحاجز المائي واد حسان ؛
- ✓ تم استغلال سد شليف سنة 2017- 2018 -2019 ؛
- ✓ الإنتاج الإجمالي مقدر بـ 6870 كلغ (سمك الشبوط الفضي، البوري) لسنة 2017؛
- ✓ الإنتاج الإجمالي مقدر بـ 9770 كلغ (سمك الشبوط الفضي، البوري) لسنة 2018؛
- ✓ الإنتاج الإجمالي مقدر بـ 7780 كلغ (سمك الشبوط الفضي، البوري) لسنة 2019؛
- ✓ بعدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة مقدر بـ10 مناصب.

خلاصة

يعتبر إنشاء و انجاز مزرعة لتربية الأسماك في عرض البحر أو في الأقفاص العائمة "باعتبارها مؤسسة اقتصادية منتجة" في قطاع الصيد البحري النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للصيد البحري و تربية المائيات، ويمكن تعريفها بأنها أي هيكل تنظيمي يقوم بنشاط اقتصادي منتج للثروة ، ويهدف إلى إنتاج الأسماك بكميات كبيرة ، أو الخدمات تابعة لهذا الفرع ، أو كليهما معاً، بحيث يجب أن يتوفر في هذه المؤسسة رأس المال الخاص بها، كما أنها يجب أن تعمل في إطار قانوني تحدده اللوائح و القوانين الصادرة عن الهيئة المخولة " مديرية الصيد البحري" ، وضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف حجمها، ونوع النشاط الذي تقوم به،و من خلال الفترة التربصية التي قمنا بها على مستوى مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم تطرقنا و بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية إلى العديد من النقاط الأساسية في إنشاء مقل هذا النشاط الاقتصادي الواعد ، بالإضافة إلى كل العراقيل التي تعيق نمو هذا النشاط و الحلول التي لم تدخر وزارة الصيد البحري لإيجادها للرقي و النهوض بهذا المورد الهام للثروة .

حيث ستسمح هذه المشاريع فور دخولها مرحلة الاستغلال بتوفير أزيد من 530 منصب شغل ورفع قدرة إنتاج ولاية مستغانم من الأسماك وبلح البحر من 10 ألاف طن سنويا حاليا إلى 20 ألف طن سنويا في 2021 بمبلغ مال معتبر يفوق 3 مليار دينار،إذ أن ولاية مستغانم تتوفر على إمكانات كبيرة لتطوير الاستثمار في مجال تربية المائيات داخل الأقفاص العائمة وأنها تقدم كل التسهيلات للمستثمرين الراغبين في ولوج هذا النشاط الذي يعتمد على التقنيات الحديثة لتربية الأسماك وبلح البحر.

بالإضافة إلى أن المشاريع المعتمدة خلال هذه السنة تعرف نسبة تقدم مختلفة حيث دخل بعضها مرحلة الإنتاج (مشروعين) وتوجد الأخرى في مرحلة الاستغلال (مشروعين) أو مرحلة الدراسات التقنية (5 مشاريع) أو اقتناء وتركيب الأقفاص العائمة أو في مرحلة وضعها في البحر (14 مشروع).

ومن خلال دراستنا لمشروع جسد سنة 2018 وجدنا انه سيسمح " ان يدخل مرحلة الاستغلال شهر مارس 2018 بإنتاج 500 طن سنويا من سمك القجوج وذئب البحر وتوفير 25 منصب شغل باستثمار مالي خاص قدره 300 مليون دج.

للإشارة تتوزع هذه المشاريع على منطقة نشاطات تربية المائيات بإستيدية (14 مشروع) وسيدي لخضر (8 مشاريع) وبحارة (مشروع واحد) في انتظار اعتماد مشاريع أخرى لتربية الجمبري بمنطقة المقطع ومصب وادي الشلف في إطار المشاريع السياحية المدمجة كما أشرنا إليه في عرضنا عن برنامج الاقتصاد الأزرق أثناء انجاز هذا البحث .

و من هنا نستطيع القول أن قطاع الصيد البحري عرف بولاية مستغانم ، تطورا ملحوظا من خلال الاستثمار في تربية المائيات، خاصة بالنسبة للمشاريع التنموية التي وصلت مرحلة الإنتاج، أين تم تسجيل إنتاج يناهز الـ600 طن من أسماك المياه العذبة بمختلف أنواعها خلال السنة المنقضية، على غرار سمك الشبوط الفضي وذي الفم الكبيرة والباربو، بعد استزراع أكثر من 450 ألف من صغار السمك من نوع «الكارب»، في حين تم اعتماد مؤخرا23 مشروعا استثماريا في مجال تربية المائيات من .الأسماك وبلح البحر بالولاية " كما أشرنا سابقا " .

إذ أضحت الثروة السمكية بولاية مستغانم ، تسوَّق محليا للعديد من الولايات المجاورة، على غرار وهران، سيدي بلعباس، الشلف، معسكر وتيارت، بسعر يتراوح ما بين 250 و500 دج للكلغ الواحد.

للإشارة فقط و ضمن فعاليات الاستثمار و ترقيته ، و في إطار دمج تربية المائيات بالفلاحة تم وضع برنامج بالتعاون مع المصالح الفلاحية من أجل إحصاء وتحديد بقية أحواض السقي الفلاحي، لاستغلالها واستزراعها بالأسماك في برنامج الاستزراع للسنة الجارية.

جدير بالذكر، كشف المدير الولائي للصيد البحري والموارد الصيدية لولاية مستغانم، عن تخصيص27 مليون دينار لتهيئة قطب امتياز لنشاطات تربية المائيات باستيديا، لتوفير الظروف المناسبة للمستثمرين كإنجاز قنوات المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي والربط بشبكة الكهرباء والغاز غيرها ،حيث أن قطب الامتياز بمنطقة استيدية20 كلم غرب مستغانم، يحظى حاليا بالأولوية لدى السلطات المحلية نظرا للمؤهلات الكبيرة التي يتوفر عليها من حيث اليابسة02 هكتار و22 أر، لإنجاز قواعد الحياة للمستثمرين ومن حيث الموقع البحري العميق والمحمي من الرياح والمناسب لنشاط تربية المائيات في الأقفاص العائمة وتربية بلح البحر للرقي بنشاط تربية المائيات ، الححور الرئيسي في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات بولاية مستغانم.

خاتمة عامة

إن الاهتمام الواضح الذي أبدته دول العالم بموضوع الاستثمار في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير،و ذلك أن الاستثمار في هذا المجال و غيره من المجالات المنتجة يعتبر أساس التنمية الاقتصادية.

إن السياسة الجزائرية لم تتضح نيتها في التفتح على الاستثمار الخاص في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات إلا من خلال تبنيها لنظام اقتصاد السوق و انتهاجها لسياسة الإصلاح الاقتصادي و الذي مكن إلى حد ما من تطوير القطاع الخاص و تزايد حجم الاستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية، و هو ما تجلى في الخطط و المناهج الاستثمارية الجديدة التي أتينا على ذكرها في الفصل الثاني ، فقد أبدت الجزائر إرادة قوية لجذب و ترقية و دعم الاستثمار في هذا القطاع ، و ذلك بجعل عوامل الجذب أكثر تحفيزا من غيرها من الدول في هذا القطاع ، فأرست لذلك العديد من القوانين و التشريعات التي تضمن من خلال نصوصها القانونية إجراءات تشجيع و تحفيز عملية الاستثمار في قطاع قطاع الصيد البحري و تربية المائيات ،كما دعمت و طورت هذه القوانين و التشريعات أكثر بإنشاء مؤسسات مؤطرة للاستثمار و على رأسها وزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية ممثلة في مديرية الصيد البحري بولاية مستغانم و بمرافقة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

و إذ تعتبر الجزائر إحدى الدول التي نجحت بنسبة كبيرة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و التحول إلى الرأسمالية و محاولة التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، و ذلك بظهور قطاعات رائدة حديثا من أهمها: قطاع الصيد البحري ، قطاع الفلاحة ،قطاع الأشغال العمومية، التجارة، النقل و الخدمات.....إلخ.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لبلوغ الأهداف المرجوة خصوصا في مجال الاستثمار في قطاع قطاع الصيد البحري و تربية المائيات ، و هذا بسبب المشاكل و العراقيل الكثيرة التي تعترض نجاح السياسة الاستثمارية و تهدد بطرد الاستثمارات و رؤوس الأموال إلى الخارج أو تشغيل المستثمرين لهذه الاستثمارات في قطاعات أخرى عوض جذبها ، رغم فعالية الاستثمار في هذا القطاع ، و بالمقابل تعطيل عملية التطور و التنمية الاقتصادية لقطاع قطاع الصيد البحري و تربية المائيات خصوصا و لاقتصاد البلاد عموما.

و لذلك فإن ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة يتلخص في اختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**

تؤكد صحة الفرضية الأولى ذلك أن وزارة الصيد البحري ممثلة في مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم و التي أجرينا فيها تربصا ميدانيا للوقوف مباشرة على هذا الموضوع و بمرافقة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ساهمت و بشكل واضح في دعم و ترقية الاستثمار في قطاع قطاع الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر، و كان هذا نتيجة الامتيازات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية التي تمنحها للمستثمرين المحليين و الأجانب على كل مستويات الاستثمار في هذا المجال كصناعة و اقتناء سفن الصيد البحري ، الصيانة و الإصلاح ، تربية المائيات و غيرها من الجوانب التي تطرقنا اليها في بحثنا هذا .

❖ **الفرضية الثانية**

نستنتج أن الفرضية الثانية صحيحة، حيث يعتبر النقص في الرؤيا و الشفافية حول السياسة الاستثمارية الوطنية في قطاع قطاع الصيد البحري و تربية المائيات ، و المتمثلة بشكل خاص في نقص المعلومات حول تدفق و توزيع الاستثمارات على مختلف الولايات الساحلية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل ولاية و منها ولاية مستغانم التي تحوز على شريط ساحلي مهم و استراجيتي و غير مستغل بشكا استثماري جيد و راقي ، يأخذ بعين الاعتبار كل الفاعلين و منهم البحث العلمي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في تطوير و استمرار نمو أي مشروع استثماري ، و هي من بين المعوقات التي تواجه الاستثمار في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات الجزائر.

❖ **الفرضية الثالثة**

تؤكد صحة الفرضية الثالثة و التي تثبت أن الجزائر سعت جاهدة إلى و منذ انتهاجها لسياسة الإصلاح الاقتصادي إلى تطوير مناخها الاستثماري في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات من خلال تطوير القوانين و التشريعات الخاصة بالاستثمار، لايجاد جو و مناخ استثماري جيد ، يعطي للمستثمر انطباع واضح و حقيقي عن الاستثمار في هذا المجال ، و الذي ساهم بشكل كبير في تشجيع و دعم و ترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي، في هذا المجال .

نتائج الدراسة

استنادا إلى ما تم التطرق إليه من خلال دراستنا لسياسة دعم و ترقية الاستثمار في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعمل الجزائر جاهدة على توفير المناخ الاستثماري الجيد في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات الذي يسمح بترقية الاستثمارات(سواء المحلية أو الأجنبية) و هذا من خلال انتهاج سياسة استثمارية رشيدة.
- إن مسار الإصلاحات التي سلكتها السياسات الاستثمارية في الجزائر في السنوات الأخيرة في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات ساعد على بروز تصورات و مناهج استثمارية قابلة للتطبيق لدى مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية لولاية مستغانم و الولايات الساحلية الأخرى و ما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية المحلية لكل ولاية خصوصا و وطنيا بالعموم.
- إن الاستثمارات في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية لم تلعب دورها الفعال في امتصاص البطالة إلا بكمية قليلة لأنها لم تعتمد بالأساس على الادراسات المنهجية للبحث العلمي و عدم وجود هذا التكامل بين قطاع الصيد البحري و البحث العلمي و باقي الفاعلين و الشركاء الاقصاديين لنجاح هذه الاستثمارات.
- إن النتائج التي حققتها الجزائر من خلال سياستها الاستثمارية في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات ، و سياسة الإصلاحات الاقتصادية هي نتائج محدودة لا تعكس حقيقة الجهود و الطموحات التي كانت يتطلع إليها المستثمرين "

و يتجلى ذلك جيدا في اللقاءات و التساؤلات التي طرحناها على المستثمرين في قطاع الصيد البحري أثناء فترة التربص بمديرية الصيد البحري لولاية مستغانم.

توصيات الدراسة

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي من أجل تهيئة المناخ المناسب للمستثمرين المحليين و الأجانب في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات.
- منح الضمانات و الامتيازات الكافية لجلب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.
- يجب على وزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية أن تقوم بإنشاء أجهزة مختصة مشرفة على الاستثمار على مستوى مديريات الصيد البحري بالولايات الساحلية و بالاعتماد على الكفاءات و الاطارات اللازمة و الابتعاد عن البيروقرتطية الهدامة ، و ذلك من أجل مساعدة المستثمرين و ترشيد التعامل معهم.
- وضع سياسة اقتصادية واضحة المعالم متكاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي على المستوى المحلي و الوطني.
- خلق نظام استثماري أكثر شفافية و استقرار لجذب و تشجيع الاستثمار و المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

آفاق الدراسة

في الأخير نشير إلى أن دراستنا هذه لا تخلوا من بعض النقائص إذ أنه بقيت الكثير من النقاط التي تستحق التوضيح و الدراسة بشكل أعمق و مفصل ، حيث أننا لم نكن ندرك مدى هشاشة الأرضيات الاستثمارية في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات على المستوى المحلي بالنظر الى ضخامة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع ، و حيث أنه و في فترة التربص و بالتعمق أكثر في موضوعنا هذا لمسنا أرادة قوية عند مسؤولي هذا القطاع للنهوض به و لما يشكله من أهمية فارقة في توفير العملة الصعبة و اليد العاملة و الثروة بشكل دائم ، مما يشكل محورا خصبا للمستثمرين الراغبين في الحصول على مشاريع استثمارية واعدة ، و عليه نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث و دراسة و تتمثل فيما يلي:

- واقع و آفاق الاستثمار الخاص في تربية المائيات في الأقفاص العائمة في الجزائر و انعكاساته على التنمية المحلية و الوطنية.
- التحفيزات و الضمانات الممنوحة للمستثمرين في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات لجلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.
- أثر السياسة الاستثمارية لقطاع الصيد البحري و تربية المائيات المنتهجة حاليا على التشغيل و جلب الثروة و العملة الصعبة للجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

- كتاب إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، للدكتولا قاسم نايف علوان، أستاذ مشارك رئيس قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد، جامعة التحدي دار الثقافة للنشر والتوزيع 2012 .
- كتاب مبادئ وأساسيات الاستثمار ، للدكتور محمد الحناوي أستاذ التمويل والاستثمار والدكتور نهال فريد مصطفى استاذ التمويل والاستثمار ورئيس قسم ادارة الأعمال، المكتب الجامعي طبعة 2006 .
- زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيق ، دار وائل للنشر ، طبعة 3 ، عمان الأردن 2005 .
- هوشيار معروف ، الاستثمار و الأسواق المالية ، دار صفاء للنشر و التوزيع طبعة 1، 2009.
- دكتور حسني علي خريوش وآخرون ، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، سنة 1999 .
- محمد صالح جابر ، الاستثمار بالأسهم و السندات و ادارة المحافظ الاستثمارية ، 2005 .
- كتاب قانون الاستثمارات في الجزائر ،الأستاذ عليوش قربوع كمال معهد العلوم القانونية والإدارية ، جامعة عنابة ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية الجزائر.
- كتاب الفكر الحديث في الاستثمار للدكتور منير ابراهيم هندى استاذ الادارة المالية والمؤسسات المالية كلية التجارة جامعة طنطا توزيع منشاة المعارف بالسكندرية.
- كتاب استراتيجيات الاستثمار في الخيارات المالية الدكتور اسعد حميد عبيد العلي الطبعة 2005 جامعة مؤتة
- حامد العربي الحضيري ، تقييم الاستثمارات ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع 2000.
- قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع 2009 .
- كتاب تقييم القرارات الاستثمارية ، للدكتور طلال كداوي دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان وسط البلد شارع الملك حسين.
- كتاب أسس الاستثمار ،للدكتور مروان شموط والدكتور كنجو عبود كنجو ،جامعة القدس المفتوحة النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات تاريخ الطبعة 2008.

قائمة المراجع

- كتاب الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، للدكتور فريد راغب النجار أستاذ إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة.
- العمودي محمد طاهر ، الاستثمار العقاري و دوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2012 .
- طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى، سنة 1997.

الدراسات

- إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية، مقاربة ميدانية تحليلية ، نذير غانية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،الجزائر.
- وزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية ، مسح اجتماعي اقتصادي حول سكان الصيادين في الجزائر ، في ورشة العمل الدولية حول النهج الاجتماعي والاقتصادي للصيد وتربية الأحياء المائية والمشاريع المتكاملة: الجزائر ، 20-21 يناير 2014.
- مسح اجتماعي اقتصادي حول سكان الصيادين في الجزائر 2016، في ورشة العمل الدولية.
- المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية ، مقاربة ميدانية تحليلية.
- دراسة بعنوان جهود الصيد: اختبارها ومواصفاتها وبنيتها الداخلية في المصايدا لاقتصاد والإدارة ، مصايد الأسماك البحرية الوطنية ، مركز مصايد الأسماك ، مجلة الاقتصاد والإدارة البيئية14 ، بصمة ELSEVIER، 1987.
- نتائج أبحاث و دراسات من إعداد مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم
- مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم بحث ميداني ، مصلحة الإحصائيات و متابعة التسويق.

المجلات

- المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، عدد 05 / ديسمبر 2016و من دراسة بعنوان إشكالية التنمية.

قائمة المراجع

المذكرات

- مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تسيير استراتيجي دولي اثر الاستثمار في الموانئ البحرية على التنمية الاقتصادية دراسة حالة ميناء مستغانم. للطالب بن حليمة سفيان استاذ المشرف حجار اسية السنة الدراسية2014-2015 .
- مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة ولوجيستيك اورو متوسطيالاستثمار في الموانئ البحرية في ظل تفعيل حركة التبادل التجاري دراسة حالة ميناء مستغانم للطالبة سطايلي فاطمة الزهراء استاذ المشرف كبداني سيد احمد السنة الدراسية 2014-2015.
- اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات لعالمية 1988-2015 للطالب بلخضر عيسى استاذ المشرف بحيح عبد القادر ولاية بلعباس السنة الدراسية 2018-2019.
- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص تحولات الدولة سياسة الاستثمار وحماية البيئة في الجزائر للطالب بركان عبد الغاني استاذ المشرف رداف احمد ولاية تيزي وزو تاريخ المناقشة20 ماي 2010.

الانترنت

https://www.altahrironline.com/ara/articles/14167-

https://el-massa.com/dz-/حوارات/الجزائر-حققت-ثورة-في-تربية-المائيات-والمستقبل-واعد

https://www.sudhorizons.dz/ar/2016-04-28-21-35-25/39202-50-8-

http://www.anagriculture2018.dz/?page_id=4417-

http://www.aps.dz/ar/regions/63936-2018-12-13-15-45-47-

http://www.aps.dz/ar/economie/48032-13-

https://www.mobtada.com/details/762924-

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141008/15937.html-

http://revue.umc.edu.dz/index.php/d/article/view/2244-

قائمة الجداول و الملاحق

الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2-1) : قاعدة البيانات المعالجة لعدد الوحدات مع الإنتاج العام للمنتوج الصيدي	51
الجدول رقم (2-2) :تطور أسعار بعض أنواع الأسماك في الجزائر للفترة 2001-فيفري2014	56
الجدول رقم (2-3) :تقدير تكلفة إنتاج 1 كغ من أسماك السطح الصغيرة "السردين."	57
الجدول رقم (2-4) الكميات الانتاجية من السمك لولاية مستغانم حسب الموقع والصنف	64
الجدول رقم (2-5): تطور الاسطول البحري لولاية مستغانم	66
الجدول رقم (2-6) مناطق نشاطات تربية المائيات بولاية مستغانم المخصصة للاستثمار	68
الجدول رقم (2-7): مشاريع تربية المائيات	69
الجدول رقم (2-8): التنسيق القطاعي للصيد البحري وباقي القطاعات بولاية مستغانم	70
الجدول رقم (2-9): جدول توضيحي لمنشات دعم الانتاج الصيدي بولاية مستغانم	72
لجدول رقم(2-10) :المشاريع المنجزة للمؤسسات المصغرة الممولة التي هي حيز النشاط	73
الجدول رقم(2-11) : عروض العمل على مستوى قطاع الصيد البحري بولاية مستغانم	74
الجدول رقم (2-12): حصيلة التشغيل في قطاع الصيد البحري	75

الأشكال البيانية و التوضيحية

الشكل	الصفحة
الشكل(1-1) : ماهية الاستثمار	3
الشكل (1-2) ضرورة أدوات الاستثمار	5
الشكل(1-3) :الاستثمار كمنظومة (مقارنة الاستخدام البديل بالمصادر البديلة للاستثمار)	13
الشكل(1-4) توضيح عن عجلات الاستثمار	16
الشكل (2-1) تطور مردودية وحدات الصيد البحري	52
الشكل رقم (2-2) :نسبة الصيادين الذين يبحثون على تكوين في مجال الصيد البحري	53
الشكل(2-3) : أسباب تدهور المردود السمكي حسب أراء الصيادين	54
الشكل (2-4) العلاقة بين تطور اسعار السردين وانتاجه في الجزائر	56
الشكل رقم(2-8):تركيبة تكاليف إنتاج أسماك السطح الصغيرة	61
الشكل (2-5) السلسلة الاولى للمتدخلين	58
الشكل (2-6) السلسلة الثالثة للمتدخلين	59
الشكل (2-7) حساب وتكوين اسعار الوسطاء	60
الشكل (2-8) تركيبة تكاليف انتاج اسماك السطح الصغيرة	61
الشكل رقم (2- 9): الانتاج الصيدي لولاية مستغانم حسب الموقع والصنف	64
الشكل(2-10) : الانتاج الصيدي لولاية مستغانم حسب الموقع	65
الشكل رقم (2-11) :التحليل البياني لتطور الأسطول البحري لولاية مستغانم	66
الشكل رقم : (3-1) الهيكل التنظيمي لمديرية الصيد البحري والموارد الصيدية	78

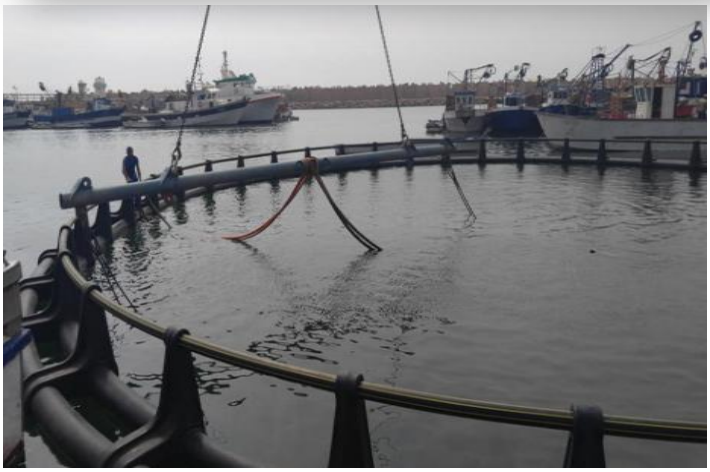

تجسيد بعض المشاريع بولاية مستغانم

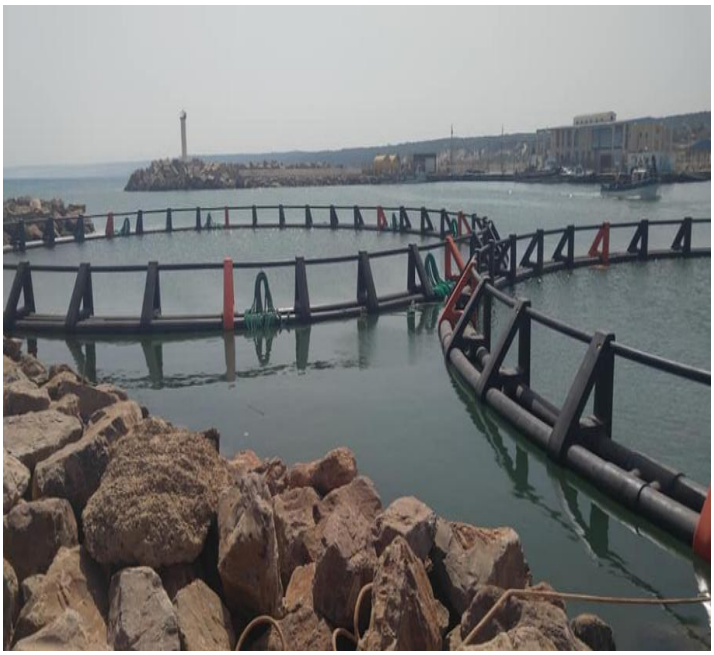

صور لزيارات ميدانية لمسؤولين محليين و وطنيين لمشاريع الصيد البحري و تربية المائيات بولاية مستغانم

صور لبعض الاجتماعات الدورية مع المستثمرين محليين و أجانب بولاية مستغانم

صور لبعض مشاريع قطاع الصيد البحري و تربية المائيات التي جسدت و دخلت حيز الإنتاج بولاية مستغانم

صورة لأكبر سفينة صيد بالجزائر ، و من أكبر السفن في البحر المتوسط " اسمها سراج ترقيمها م غ 336 " بطول يفوق 50 متر

صورة لجانب من أكبر مشروع لتربية الأسماك في الجزائر ب 50 فقص عائم و بتكلفة أكثر من 500 مليار سنتيم بسواحل ولاية مستغانم ، و قد دخل مرحلة الإنتاج

ملخص

بعد أن أصبح قطاعا استراتيجيا، حظي قطاع الصيد البحري باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية في الجزائر،إلا أنه بالرغم من الجهود المبذولة لإسقاط أبعاد التنمية المستدامة عليه إلا أن الواقع يبين أن الوضعية السوسيواقتصادية للصيادين في تدهور مستمر مع الارتفاع المستمر لأسعار الموارد الصيدية من جهة، مع تدهور المخزون السمكي من جهة أخرى. في هذا الإطار تحاول هذه الورقة البحثية، عن طريق دراسة تحليلية وميدانية، إلى تسليط الضوءعلى أهم الاختلالات الهيكلية الكامنة في قطاع الصيد البحري وبحث السبل اللازمة لتجاوز هذه الاختلالات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاستثمار في الصيد البحري ، الصيد البحري، الأقاليم الساحلية المخصصة للاستثمار، الصياد، المستهلك، الإنتاج ، الدخل ، الجزائر.

tcartsbA:

After becoming a strategic sector, fishing sector received special attention by the public authorities in Algeria, however, that in spite of efforts to bring down the dimensions of sustainable development by the reality shows that the socioeconomics situation for fishermen continues to deteriorate with the constant rise in the prices of halieutic resources the one hand, with the deterioration of fish stocks on the other. In this context, this paper is trying, through analytical and field study, to highlight the most important underlying structural imbalances in the fishing sector and discuss ways to overcome these imbalances.

Key Words: Sustainable development, fishing, coastal areas, , fisherman, consumer, Algeria.